



جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

إدارة السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة: دراسة
تطبيقية على المصارف في فلسطين.

**Bank liquidity Management and its Impact on Return and
.Risk: An Applied Study on Banks in Palestine**

إعداد الطالب:

محمد خالد شحادة مسالمة

يُشرِّفُ الأَسْتَاذُ الدَّكْتُورُ

مجدي وائل الكبجي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

إدارة السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف في فلسطين.

Bank liquidity Management and its Impact on Return and Risk: An Applied Study on Banks in Palestine

أعداد:

محمد خالد شحادة مسالمة

لائر اف:

أ.د. مهدي وائل الكبيسي

نوقشت هذه الرسالة وأحيزت في 02/12/2025

أعضاء لجنة المناقشة



د. أمينة العبدالله المفتاح

أ. د. محدث وائل الكبيسي

John H. Heileman

جامعة الزجايا - العمانية

C. J. S.

4

جامعة القدس المفتوحة

التفويض

أنا الموقع أدناه محمد خالد شحادة مسالمة؛ أفوض/ جامعة القدس المفتوحة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص، عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

وأقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة القدس المفتوحة وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي الموسومة بـ: "إدارة السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف في فلسطين". وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية.

الاسم: محمد خالد شحادة مسالمة

الرقم الجامعي: 0330012220120

التوقيع: 

التاريخ: 02/12/2025

الإهاداء

أهدي هذا البحث إلى كل قطرة دم سقت نخيل الوطن فارتفع شامخاً، وإلى كل روح شهيد ارتفقت في أعلى الجنان، وإلى كل يتيم غسل بدموعه جسد أبيه المؤسوم بالدماء، أهديه إلى غزة الأبية. أهديه إلى قدوتي في الصبر والثبات، إلى من علمني أن أواجه الظروف والتحديات بعزم لا تلين، إلى من رفعت رأسه عالياً افتخاراً به، والدي العزيز.

وإلى ينبوع الحنان الذي فاض يوماً ليهمني الصبر والمثابرة، إلى من احترقت لتنضي طريقي، حتى تراني اليوم أشع علمًا ونوراً، أمي العزيزة.

وإلى التي آثرتني على نفسها وضحت من أجلها، ولم أرها يوماً تدخر جهداً في سبيل إسعادي، إليك وحذك، زوجتي الغالية.

وإلى زينة حياتي ومصدر سعادتي أبنائي: يحيى، عبد الرحمن.

وإلى من كانوا سندى وعزي وفخري وعزوتى، وشاركوني أفراحي وأحزانى في هذه الحياة، أخواتي وأخواتي.

إلى إخواتي الأعزاء، الذين كانوا لي العائلة الثانية، والرافق في رحلة العلم والمعرفة.

تم هذا البحث بفضل الله تعالى أولاً، ثم بفضل التوجيهات العلمية، والدعم المتواصل من مشرف البحث، **الدكتور مجدي الكبجي**، الذي رافقني في رحلة الدراسة بعلمه وخبرته، ولم يبخل علي بالنصائح والإرشاد، فاه جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

الشكر والتقدير

قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرْ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالَّذِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ﴾.

وافتداه بقول قدوتنا محمد ﷺ: «مَنْ لَا يَشْكُرِ النَّاسَ لَا يَشْكُرِ اللَّهَ».

فأول الشكر والحمد لله عز وجل، واهب النعم، وعظيم الفضل والعطاء والجزاء، الذي من على بالتوقيف، وأعانني على إتمام هذا البحث وتحقيق المراد.

ثم يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من وجهني، وعلمني، وساندني في سبيل إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الدكتور مشرف البحث الدكتور مجدي الكبجي، الذي تابع مراحل البحث بكل إخلاص، وصوب ونصح وأرشد، وبذل من وقته وجهه الكثير، ولم يبخل علي بخبرته العلمية القيمة النيرة، وتوجيهاته السديدة، فكان نعم المعلم والمرشد، فجزاه الله عنى خير الجزاء وأوفاه. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، على ما بذلوا من جهد طيب في قراءة هذه الرسالة، وإثرائها بملحوظاتهم العلمية القيمة، فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

ولا يفوتي أن أتوجه بالشكر إلى كل يد كريمة أمتدت بالعون، وإلى كل من ساهم ولو بحرف واحد؛ في رفع معنوياتي، وكل من قدم النصيحة والتوجيه، أو أعانني بكلمة طيبة، فله مني خالص الشكر وعظيم الامتنان.

الباحث: محمد مسالمة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	قرار لجنة المناقشة
ب	التفويض
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ و	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ط	قائمة الملاحق
ي	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الإنجليزية
8-1	الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها
1	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	أهمية الدراسة
5	أهداف الدراسة
6	فرضيات الدراسة
7	حدود الدراسة
8	التعريفات الإجرائية
81-9	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
9	تمهيد
9	الإطار النظري
62	الدراسات السابقة ذات الصلة متضمنا تعقيب على الدراسات السابقة
103-81	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
82	تمهيد
82	منهجية الدراسة
82	مجتمع وعينة الدراسة

83	طرق وأدوات جمع البيانات
83	قياس متغيرات الدراسة
85	الأساليب الإحصائية
87	أنموذج الدراسة
89	تحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
99	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات
126-104	الفصل الرابع: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة
104	تمهيد
104	النتائج المتعلقة بالاختبارات التشخيصية
108	اختبار فرضيات الدراسة
131-127	الفصل الخامس: ملخص النتائج والتوصيات
127	تمهيد
127	ملخص النتائج
128	التوصيات
130	الاستنتاجات والدراسات المستقبلية
132	المراجع العربية
137	المراجع الأجنبية
139	الموقع الإلكترونية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	الحدود الدنيا الواجب على كل مصرف الاحتفاظ بها لكافية رأس المال	1.2
34	المخاطر المصرفية والتغيرات	2.2
47	مخطط التصنيف لدرجات جودة الائتمان (CQS)	3.2
50	فئات المخاطر ونسبة الترجيح لكل فئة	4.2
53	البنود المتعلقة بحساب المؤشر ذو العلاقة (إجمالي الدخل)	5.2
71	المقارنات بين الدراسات السابقة	6.2
90	التحليل الوصفي لمتغيرات إدارة السيولة	1.3
93	التحليل الوصفي لمتغيرات العائد	2.3
95	التحليل الوصفي لمتغيرات المخاطر	3.3
97	التحليل الوصفي لمتغيرات لحجم المصرف والرافعة المالية للمصارف	4.3
98	التحليل الوصفي لمتغير نوع المصرف	5.3
99	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	6.3
104	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وعامل التضخم التبايني (VIF) لاختبار التداخل الخطى	1.4
105	اختبار (Wooldridge) للارتباط الذاتي (Autocorrelation) في بيانات السلسلة الزمنية المقطعة (Panel Data) لنماذج أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطر	2.4
106	اختبار (Breusch-Pagan LM test) لعدم الاستقلالية المقطعة/الارتباط المتزامن (cross-sectional dependence) في نماذج التأثيرات الثابتة لأثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطر	3.4

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
107	اختبار (Modified Wald) لعدم ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) في نموذج التأثيرات الثابتة في بيانات السلسلة الزمنية المقطعة (Panel Data) لأثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطر	4.4
108	نماذج التأثيرات المتغيرة مع الأخطاء المعيارية (Driscoll-Kraay) لأثر السيولة المصرفية على العائد	5.4
111	نماذج التأثيرات المتغيرة مع الأخطاء المعيارية (Driscoll-Kraay) لأثر السيولة المصرفية على المخاطر	6.4
119	نماذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية لـ (Driscoll-Kraay) لأثر حجم المصرف كمتغير ضابط	7.4
121	نماذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية لـ (Driscoll-Kraay) لأثر الرافعة المالية كمتغير ضابط	8.4
124	جدول 9.4: نماذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية لـ (Driscoll-Kraay) لأثر نوع المصرف كمتغير ضابط	9.4
129	جدول ملخص الفرضيات والنتائج والتوصيات	1.5

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل
12	الشكل (1.2): العوامل المؤثرة في السيولة المحلية (2019-2023)
87	الشكل (1.3): أنموذج الدراسة
91	الشكل رقم (2.3): تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الفلسطينية 2018-2024
91	الشكل (3.3): تطور نسبة السيولة القانونية في البنوك الفلسطينية 2018-2024
92	الشكل (4.3): تطور نسبة التوظيف في البنوك الفلسطينية 2018-2024
100	الشكل (5.3): المدرج التكراري لمتغير العائد على الأصول (ROA)
100	الشكل (6.3): مخطط Q-Q لمتغير العائد على الأصول (ROA)
101	الشكل (7.3): المدرج التكراري لمتغير العائد على حقوق الملكية (ROE)
101	الشكل (8.3): مخطط Q-Q لمتغير العائد على حقوق الملكية (ROE)
102	الشكل (9.3): المدرج التكراري لمتغير نسبة السيولة النقدية (X1)
102	الشكل (10.3): مخطط Q-Q لمتغير نسبة السيولة النقدية (X1)
103	الشكل (11.3): المدرج التكراري لمتغير نسبة السيولة القانونية (X2)
103	الشكل (12.3): مخطط Q-Q لمتغير نسبة السيولة القانونية (X2)

قائمة الملحق

رقم الصفحة	عنوانه	رقم الملحق
140	أسماء البنوك عينة الدراسة	ملحق رقم (1)

إدارة السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطر: دراسة تطبيقية على المصارف في فلسطين.

إعداد: محمد خالد شحادة مسالمة

بإشراف الأستاذ الدكتور مجدي وائل الكبجي

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السيولة المصرفية بمؤشراتها المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) على كل من العائد والمخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (2018-2024). ولتحقيق هدف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد ومن خلال تحليل بيانات السلال الرزمية المقطعة (Panel Data) لعينة مكونة من (12) مصرفًا عاملًا في فلسطين، وتم الحصول على البيانات المالية للمصارف التي شملتها الدراسة من القوائم المالية المنصورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للمصارف محل الدراسة، وذلك باستخدام أسلوب المسح الشامل. واستخدمت حزمة التحليل الإحصائي (STATA) في عمليات القياس والتقدير في تحليل البيانات المالية؛ للإجابة عن أسئلة الدراسة اختبار فرضياتها.

وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشرات السيولة المصرفية لا تحدث أثراً معنويًا على العائد في المصارف الفلسطينية، الأمر الذي يعكس محدودية قدرة السيولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الربحية في ظل البيئة المصرفية الحالية. في المقابل، أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية قوية بين مؤشرات السيولة والمخاطر المصرفية، حيث تبين أن ارتفاع نسبة التوظيف الائتماني يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة، في حين تسهم السيولة القانونية في الحد منها. كما كشفت النتائج أن المتغيرات الضابطة المتمثلة في حجم المصرف ونوعه والرافعة المالية تؤثر جزئياً في العلاقة بين السيولة وكل من العائد والمخاطرة.

وبوجه عام، تشير نتائج الدراسة إلى أن إدارة السيولة في المصارف الفلسطينية تتسم بالطابع التحفظي يهدف إلى تحقيق الاستقرار وتقليل المخاطر أكثر من السعي إلى تعظيم الربحية، مما يؤكد أهمية تبني توازن استراتيجي بين السيولة والربحية والمخاطرة.

في ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز كفاءة إدارة السيولة من خلال توظيف الفوائض النقدية في أدوات مالية قصيرة الأجل ومنخفضة المخاطر، والعمل على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والمخاطرة بما يتوافق مع معايير بازل (III) كما أوصت بتطوير سياسات رقابية منته تراعي خصوصية المصارف الفلسطينية وتعزز التعاون فيما بينها بما يسهم في دعم الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: السيولة المصرفية ، العائد المصرفي ، المخاطرة المصرفية ، المصارف العاملة في فلسطين.

Bank liquidity Management and its Impact on Return and Risk: An Applied Study on Banks in Palestine

Prepared By: Mohammed Khaled Shehada Masalmeh

Supervised By: Prof. Majdi Wael Alkababji

Abstract

The study aimed to investigate the impact of banking liquidity measured through its primary indicators (cash liquidity ratio, statutory liquidity ratio, and employment ratio) on return and risk among banks operating in Palestine during the period (2018–2024). To accomplish this objective, the descriptive–analytical approach was adopted, employing multiple regression analysis and panel data techniques for a sample of 12 banks operating in Palestine. The financial data were collected from the published financial statements available on the official websites of the respective banks, using a comprehensive survey method. The STATA statistical software package was utilized to conduct the estimation and analysis of financial data in order to answer the study's questions and test its hypotheses.

Accordingly, the findings revealed that the indicators of bank liquidity had no statistically significant effect on returns in Palestinian banks, reflecting the limited ability of liquidity to generate high profitability under current banking conditions. However, the results showed a strong and significant relationship between liquidity indicators and banking risks, as increased credit employment was found to heighten credit and interest rate risks, while the legal liquidity ratio contributed to mitigating them. The results also indicated that the control variables namely, bank size, type, and financial leverage had a partial impact on the relationship between liquidity, return, and risk. Overall, the study concluded that liquidity management in Palestinian banks tends to be conservative, focusing on maintaining stability and minimizing risks rather than maximizing profitability, thereby emphasizing the need for a strategic balance between liquidity, profitability, and risk in accordance with Basel III standards.

The study recommended enhancing the efficiency of liquidity management by investing cash surpluses in short-term, low-risk financial instruments, and achieving a balanced relationship between liquidity, profitability, and risk in line with Basel III requirements. It also recommended developing flexible regulatory policies that consider the specific characteristics of Palestinian banks and foster cooperation among them to strengthen financial stability. In addition, the study suggested conducting future research addressing other factors influencing return and risk, such as asset quality, capital structure, and financial innovation within the Palestinian banking sector.

Keywords: Bank Liquidity, Bank Return, Banking Risk, Banks Operating in Palestine.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

تعد المصارف باعتبارها مؤسسات مالية، عنصراً أساسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية بفضل وظائفها المميزة وخصائصها الفريدة بحيث تهدف هذه المؤسسات إلى مواءمة هيكلها التنظيمي مع وظائفها لتحقيق أداء فعال يأخذ في الاعتبار المحيط الاقتصادي الراهن والتغيرات المستجدة، وتعتبر المصارف من الركائز الأساسية للاقتصاد، إذ ازدادت أهميتها في جميع الأنظمة الاقتصادية؛ لتصبح واحدة من أبرز الأدوات الداعمة لتطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية (صديقي وزنافي ، 2023).

تُعد المصارف، بوصفها مؤسسات مالية، عنصراً أساسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية، لما تتمتع به من وظائف مميزة وخصائص فريدة، إذ تسعى هذه المؤسسات إلى مواءمة هيكلها التنظيمية مع وظائفها المختلفة بما يحقق أداءً فعالاً يأخذ في الحسبان المحيط الاقتصادي الراهن والتغيرات المستجدة. وتُعد المصارف من الركائز الرئيسية للاقتصاد، حيث ازدادت أهميتها في مختلف الأنظمة الاقتصادية، لتدعم إحدى أبرز الأدوات الداعمة لتطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية المتنوعة (صديقي وزنافي ، 2023).

ويُعد قطاع البنوك، بشقيه التجاري والإسلامي، من أهم القطاعات التي تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية (بن سعدون، 2019). ومع توسيع أعمال البنوك وتتنوع خدماتها ومعاملاتها، التي لم تعد تقتصر على جمع الأموال وإقراضها، باتت تؤدي دوراً محورياً في تسهيل المعاملات المالية ودعم النمو الاقتصادي، من خلال تقديم خدمات مصرفية ومالية متقدمة للمجتمع. ويتم ذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح ضمن بيئة عمل تتسم بشدة المنافسة وارتفاع مستويات المخاطر (عبد الرحيم ونسرين، 2023).

تشير السيولة إلى قدرة المصرف على تلبية طلبات العملاء لسحب أموالهم في أي وقت، مع الحفاظ على مستوى كافٍ من الأصول القابلة للتحويل السريع إلى نقد، وتحتاج السيولة شريان الحياة للمصارف، إذ تسهم في ضمان استقرارها وتجنبها تعرضها للأزمات المالية، وقد أدى ذلك إلى وضع معايير رقابية دولية خاصة بالسيولة ضمن إطار اتفاقية بازل (III)، والتي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن نقص السيولة، مثل فقدان بعض العملاء نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو العجز عن تلبية طلبات المودعين في الوقت المناسب. وفي المقابل، فإن الاحتفاظ بمستويات سيولة

تفوّق الحاجة الفعلية قد يؤدي إلى ضعف كفاءة استخدام الموارد المالية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستويات العائد المتوقع (درديي، 2018)

وعلى الرغم من ذلك، فإن إدارة السيولة لا تُعد مجرد مسألة تقنية، بل تتطلب اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بتوزيع الأصول بين الأصول السائلة والأصول ذات العوائد الأعلى. فارتفاع مستوى السيولة قد يحدّ من قدرة المصرف على تحقيق عوائد مرتفعة، في حين أن انخفاضها يعرضه لمخاطر السحب المفاجئ للأموال وتدور سمعته، ولتحقيق أقصى ربحية وتحسين الأداء المالي، غالباً ما يتطلب الأمر خفض مستوى السيولة، الأمر الذي يخلق حالة من التضارب بين السيولة والربحية. ومن هنا تبرز ضرورة تحقيق توازن فعال بين هذين البعدين؛ إذ تُعد السيولة عنصراً أساسياً لتجنب مخاطر العجز عن تلبية احتياجات العملاء، في حين تمثل الربحية مؤشراً جوهرياً على كفاءة الإدارة في توظيف موارد المصرف بكفاءة لتوليد الإيرادات (محمد، 2023).

وفي هذا السياق، تُعد مخاطر السيولة في البنوك، مثل التخلف عن سداد القروض أو الفوائد المرتبطة بالودائع، من أبرز التحديات التي تواجه الجهات المنظمة للعمل المصرفي. وتؤدي زيادة هذه المخاطر إلى تأثيرات سلبية على مؤشرات ربحية البنوك على المديين القصير والطويل، غالباً ما تنشأ نتيجة فجوات السيولة وارتفاع مستويات القروض المتعثرة، مما يضع المصارف أمام تحديات مستمرة في إدارة مواردها المالية (الذباهي وفرج، 2022).

وانطلاقاً مما سبق، تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى اختبار أثر السيولة المصرفية على كلٍ من العائد والمخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين، سواء كانت مصارف تجارية أم إسلامية، وبيان مدى قدرتها على تحقيق التوازن بين السيولة وكل من العائد والمخاطرة، كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية من شأنها دعم كفاءة إدارة السيولة، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي والربحية المستدامة في بيئه مالية تتسم بالنقلب وعدم اليقين.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعد إدارة السيولة بكفاءة وفاعلية من التحديات اليومية التي تواجه المصارف بصورة مستمرة، ولا سيما في البيئات الاقتصادية غير المستقرة، كالتي تمر بها دولة فلسطين. ونظرًا للدور الحيوي الذي تؤديه السيولة في العمل المصرفي، فقد ألزمت القوانين والأنظمة المحلية والدولية المصارف الفلسطينية بالالتزام بحد أدنى من نسب السيولة، وذلك وفقًا لمقررات اتفاقية بازل (III)، التي تؤكد ضرورة الوفاء بمتطلبات السيولة بما يحقق توازنًا دقيقًا بين الاحتياط بمستويات كافية من السيولة لتلبية الالتزامات المالية قصيرة الأجل، والسعى إلى تحقيق عوائد مناسبة.

ومع ذلك، فإن الإفراط في الاحتياط بالسيولة قد يؤدي إلى انخفاض مستويات العائد، في حين أن النقص فيها قد يعرض المصارف لمخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزاماتها المالية. وفي هذا السياق، تواجه المصارف العاملة في فلسطين تحديات متزايدة في إدارة سيولتها، نتيجة التطورات الاقتصادية والسياسية التي تعمل في ظلها، حيث تتسم البيئة المصرفية الفلسطينية بدرجة عالية من التقلب وعدم الاستقرار، إلى جانب وجود تحديات فريدة، مثل القيود المفروضة على الحركة الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، وارتفاع معدلات البطالة في الآونة الأخيرة، فضلاً عن القيود المفروضة على حركة الأموال. وقد أدت هذه الظروف إلى تكدس الأموال لدى المصارف العاملة في فلسطين نتيجة القيود الصارمة المفروضة عليها، الأمر الذي زاد من تعقيد عملية إدارة السيولة لديها.

وبناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية إدارة السيولة المتتبعة في المصارف الفلسطينية في تحقيق التوازن بين تحقيق العائد وتحمل المخاطر، وذلك من خلال الإجابة عن مجموعة من التساؤلات المتعلقة بكيفية تأثير مستويات السيولة على العائد الذي تحققه المصارف، وكذلك على مستوى المخاطر التي تتعرض لها.

وانطلاقًا من ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في صورة الأسئلة الآتية:

- **السؤال الرئيس الأول**

- ما أثر السيولة المصرفية بمؤشراتها (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) على العائد في المصارف العاملة في فلسطين؟

ويترعرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما أثر نسبة السيولة النقدية على العائد في المصارف العاملة في فلسطين؟
- ما أثر نسبة السيولة القانونية على العائد في المصارف العاملة في فلسطين؟
- ما أثر نسبة التوظيف على العائد في المصارف العاملة في فلسطين؟

- **السؤال الرئيس الثاني**

- ما أثر السيولة المصرفية بمؤشراتها (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة المخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين) على المخاطرة في فلسطين؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما أثر نسبة السيولة النقدية على المخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين؟
- ما أثر نسبة السيولة القانونية على المخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين؟
- ما أثر نسبة التوظيف على المخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين؟

3.1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في بيان الأهميتين النظرية والتطبيقية كما يلي:

أولاً: الأهمية النظرية (العلمية)

تأتي الأهمية العلمية للدراسة لكونها تسلط الضوء على أحد أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين، وهو القطاع المصرفي، الذي يمثل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني. إذ يُعد هذا القطاع حلقة الوصل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويُسهم بفاعلية في تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية، والتي تساهم بشكل فعال، خاصة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها فلسطين من أزمات اقتصادية مستمرة، كارتفاع معدلات البطالة والتضخم، والقيود على الحركة والتجارة، والقيود الإسرائيلية.

وصل معدل البطالة إلى 47.9% في عام 2024، أما معدل التضخم فقد بلغ 53.7% للعام نفسه، بناءً على ما أشارت إليه سلطة النقد الفلسطينية في التقرير السنوي لعام 2024 (سلطة النقد الفلسطينية، 2025).

كما أن المصارف تلعب دوراً مهماً في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقدم إطاراً نظرياً لتحليل العلاقة بين السيولة والعائد والمخاطر في بيئة تتسم بالقيود المالية والسياسية، كما تُبرز كفاءة أو عدم كفاءة المصارف في إدارة السيولة وكيفية استثمارها، مما يساعد على فهم أعمق للتحديات في ظل الظروف الفلسطينية السائدة، وضرورة التعرف على مخاطر البنوك وكيفية قياسها، وذلك من أجل العمل على رفع درجة الربحية لدى المصارف الفلسطينية، من خلال حثها على ضرورة توفير قدر مناسب من السيولة يمكنها من تبني سياسة ائتمانية مدروسة، وهو ما يشّكل ضماناً لأموال المودعين، وعانياً يساعد على كسب ثقتهم، ومساهمتهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل مستوى من المخاطر.

ويُعد القطاع المصرفي، بما له من دور في الاقتصاد من خلال توجيهه توظيف السيولة نحو الاستثمارات المختلفة، وتقديم الخدمات المصرفية، عنصراً فاعلاً في دفع عجلة الاقتصاد والمساهمة في التنمية الاقتصادية، ولا سيما في ظل انكماس الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 بنسبة 26.6% مقارنة بالعام السابق (سلطة النقد الفلسطينية، 2025).

وتحدد متغيرات الدراسة المتعلقة بالسيولة من العوامل الجوهرية في العمل المصرفي، إذ تكمن أهميتها في تحليل مستوى وطبيعة السيولة التي تمتلكها البنوك العاملة في فلسطين، فضلاً عن تقييم أوضاعها المالية. كما تسعى الدراسة إلى التعرف على سياسات توظيف السيولة، سواء كانت استثمارية أو ائتمانية، وبيان مدى انعكاس تلك السياسات على ربحية البنوك الفلسطينية. وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر السيولة على كلٍ من العائد والمخاطر في البنوك العاملة في فلسطين، لما يمثله هذا الموضوع من أهمية بحثية نابعة من الدور الحيوي الذي تضطلع به البنوك في دعم النشاطين الاستثماري والاقتصادي، وانعكاس ذلك بشكل مباشر على مستوى ربحيتها.

ثانياً: الأهمية التطبيقية (العملية)

أما من ناحية الأهمية العملية، فإن السيولة تعد من الأمور الحيوية لربحية المصارف في أي نظام مالي، باعتبار أن السيولة تمثل أحد أهم مقومات استقرار وربحية المصارف. فالسيولة الكافية تتبع للمصارف الوفاء بالتزاماتها الفورية تجاه العملاء، والمحافظة على ثقتهم، إضافة إلى تمكينها من استغلال فرص الاستثمار المتاحة، وتقليل المخاطر الناتجة عن التقلبات الاقتصادية.

كما تساعد الدراسة في تقييم الأداء المالي للمصارف باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية، مثل نسبة السيولة إلى الموجودات، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ومؤشرات المخاطر المرتبطة بال الموجودات النقدية والتسهيلات الائتمانية. ومن خلال هذه المؤشرات، يمكن للإدارات المالية في المصارف إعادة صياغة سياساتها بما يحقق الاستقرار المالي المستدام، ويحدّ من التعرض للمخاطر. ومن جانب آخر، تعالج هذه الدراسة فجوة معرفية قائمة في الأدبيات المصرفية الفلسطينية، حيث تُظهر الدراسات السابقة محدودية الأبحاث التطبيقية التي تناولت بصورة متكاملة أثر إدارة السيولة المصرفية على كلٍ من العائد والمخاطر ضمن إطار تحليلي موحد، وبما يراعي خصوصية البيئة الاقتصادية والسياسية في فلسطين. وتسهم نتائج الدراسة في تقديم أساس علمي تطبيقي يدعم صانعي القرار في المصارف والجهات الرقابية عند صياغة سياسات سيولة متوازنة، من شأنها تعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي. وبناءً عليه، يُعد الحفاظ على مستويات مناسبة من السيولة عنصراً جوهرياً لاستدامة النشاط المصرفي وتحقيق ربحية مستقرة على المدى الطويل.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- الهدف الرئيس الأول:

التعرف إلى أثر السيولة المصرفية، بمؤشراتها المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف)، على العائد في المصارف العاملة في فلسطين.

وينتسب عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرّف إلى أثر نسبة السيولة النقدية على العائد في المصارف العاملة في فلسطين.
 - التعرّف إلى أثر نسبة السيولة القانونية على العائد في المصارف العاملة في فلسطين.
 - التعرّف إلى أثر نسبة التوظيف على العائد في المصارف العاملة في فلسطين.
- الهدف الرئيس الثاني:

التعرّف إلى أثر السيولة المصرفية، بمؤشراتها المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف)، على المخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين.

وينتسب عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرّف إلى أثر نسبة السيولة النقدية على المخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين.
 - التعرّف إلى أثر نسبة السيولة القانونية على المخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين.
 - التعرّف إلى أثر نسبة التوظيف على المخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين.
- الهدف الرئيس الثالث:

التعرّف إلى أثر السيولة المصرفية على كلٍ من العائد والمخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين تبعًا لمتغيرات (حجم المصرف، ونوع المصرف، والرافعة المالية).

5.1 فرضيات الدراسة

- الفرضية الرئيسة الأولى:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات السيولة المصرفية المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) على العائد في المصارف العاملة في فلسطين.

وتنتسب عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة السيولة النقدية على العائد في المصارف العاملة في فلسطين.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة السيولة القانونية على العائد في المصارف العاملة في فلسطين.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة التوظيف على العائد في المصارف العاملة في فلسطين.

- الفرضية الرئيسة الثانية:
 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات السيولة المصرفية المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) على المخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين.

وتبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة السيولة النقدية على المخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين.
- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة السيولة القانونية على المخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين.
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة التوظيف على المخاطرة في المصارف العاملة في فلسطين.

- الفرضية الرئيسة الثالثة:
 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة السيولة المصرفية على كلٍ من العائد والمخاطر في المصارف العاملة في فلسطين تبعاً لمتغيرات (حجم المصرف، ونوع المصرف، والرافعة المالية).

6.1 حدود الدراسة ومحدداتها

- **الحدود الزمنية:** التقارير المالية للمصارف العاملة في فلسطين بين 2018-2024.
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على المصارف العاملة في فلسطين.
- **الحدود الموضوعية:** ينصب التركيز على إدارة السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطر: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين.

7.1 محددات الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (13) مصرفًا عاملاً في فلسطين، منها (10) مصارف تجارية و(3) مصارف إسلامية. ونظراً لعدم توافر القوائم المالية للبنك العقاري المصري العربي خلال الفترة 2021-2022-2023 على الموقع الإلكتروني للبنك، فقد تم استبعاده من الدراسة. وعليه، تألفت عينة الدراسة من (12) مصرفًا عاملاً في فلسطين.

8.1 التعريفات الإجرائية:

إدارة السيولة المصرفية (Bank Liquidity Management) : معرفة احتياجات البنك من النقد والأصول السائلة وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات وتعتبر هذه الاحتياجات عن كمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها والتي تعتبر أحد المشكلات الأساسية التي تستحوذ على الاهتمام في الجهاز المالي (صدقي و زناقي ، 2023).

نسبة السيولة النقدية (Cash Liquidity Ratio) : تقيس مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يمتلكها المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المتربعة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة (فريhat، 2019).

نسبة السيولة القانونية (Legal Liquidity Ratio) : تعبّر هذه النسبة عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بما يطلبه المودعون عند طلبهم، وعادةً ما يحدّد البنك المركزي هذه النسبة والتي على المصارف الالتزام بتحقيقها (بوري، 2022).

نسبة التوظيف (Employment Ratio): تمثل هذه النسبة العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي الودائع، وتشير هذه النسبة إلى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض والتسليفات (الذباهي و فرج 2022،).

العائد (Return) : هو الربح أو الخسارة التي يحققها المستثمر من استثماره في أصل معين خلال فترة زمنية محددة، ويُعد بمثابة تعويض عن تحمله لمخاطر الاستثمار (الموسوي والضربي، 2018).

المخاطر (Risk) : هو احتمالية حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الاعمال، أو خسائر في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستثمار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة (بولنفاض، 2025).

الرافعة المالية (Financial Leverage): تشير إلى المخاطر الناتجة عن احتمالية عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية، مما قد يؤدي إلى التعرض للإفلاس. وستُستخدم هذه النسبة لتقدير الهيكل المالي للمصرف، من خلال تحديد مدى اعتماده على حقوق الملكية مقارنة بالديون في تمويل استثماراته، وبالتالي تساعد في قياس المخاطر التي قد تؤثر بشكل كبير على سعر السهم في السوق. (محمد، 2023).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 تمهيد

يعرض هذا الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوعات الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول الإطار النظري ويقسم إلى ثلاثة أقسام هي: السيولة المصرفية، العائد والمخاطر، ونبذة عن القطاع المصرفي في فلسطين، والمبحث الثاني الدراسات السابقة وتقسم إلى أربعة أقسام هي: الدراسات العربية، الدراسات الأجنبية، التعقيب على الدراسات السابقة، وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

2.2 المبحث الأول: الإطار النظري

تلعب البنوك دوراً محورياً في النظام المالي والاقتصاد، حيث تعمل كحلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين، وتكمن أهميتها في قدرتها على دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال إدارة السيولة بكفاءة، والتي تعد أحد أهم جوانب الأداء المصرفي، ومؤشرًا حاسماً لكفاءة البنك، كما تكمن مهمة البنك في تحقيق التوازن بين جذب الودائع وتقديم القروض، فأي نقص في السيولة قد يؤدي إلى فقدان ثقة المودعين وسحبهم لأموالهم بشكل جماعي، مما يهدد الاستقرار المالي للمصرف (الكوري، 2023). لذلك، يصبح تحليل النسب المالية أمراً حيوياً لتقدير أداء البنك، ويساعد المستثمرين في فهم المخاطر وتحديد الجدارة الائتمانية للبنك، ويمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مالية حكيمة، بناءً على هذه الأهمية؛ يهدف هذا الفصل إلى إجراء دراسة نظرية تحليلية لفهم تأثير كل إدارة السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطر على المصادر العاملة في فلسطين.

2.2.1 المطلب الأول: السيولة المصرفية

1. مفهوم السيولة المصرفية

السيولة مصطلح شائع في لغة المصادر والأسواق المالية حيث وردت تعاريف كثيرة لتحديد مفهوم السيولة إلا أن معظم هذه التعريفات تلتقي في تحديد الأركان الرئيسية للسيولة، فقد عرفها النجاشاوي وفريج (2022) بأنها القدرة على الوفاء بالتزاماتها والوفاء بها فوراً بتحويل أي أصل إلى نقد سائل بسرعة ودون خسائر، في حين ذكرها بوري وعبد (2022) بأن السيولة هي احتفاظ البنك بجزء من

أصوله في صورة سائلة بدرجات مقاومة، لمواجهة زيادة عمليات سحب الودائع والسحبات من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يمكن البنك في ذلك الوقت من استغلال ودائعه بالشكل الذي يحقق له أكبر ربح ممكن، طالما أنه يحتفظ بقدر كاف من النقد يمكنه من تلبية طلبات السحب دون أدنى تأخير، ودون أن يتربّط على ذلك ارتباط بالعمل.

وتعزز أيضًا السيولة بأنها قدرة البنك على تمويل وزيادة الأصول وتلبية التزامات العملاء فور ظهورها دون تكبّد خسائر، في حين تساعد إدارة المخاطر الفعالة في ضمان قدرة البنك على تلبية التزامات التدفق النقدي (Wuave et al 2020) في حين تُعرَّف السيولة بالمفهوم الاقتصادي الشامل على أنها إجمالي عرض النقد في الاقتصاد، والذي يُعبّر عنه بمقاييس عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ويشمل هذا المفهوم كلاً من عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) ، الذي يتكون من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع تحت الطلب، إضافةً إلى الودائع شبه النقدية (الودائع المربوطة أو لأجل) التي يحتفظ بها الأفراد والمؤسسات في البنوك، ويمكن تحويلها إلى نقد عند الاستحقاق. ويمثل هذا المقياس صورة شاملة لحجم التقدّم السائلة وشبيه السائلة في الاقتصاد، والتي تعكس قدرة النظام المالي على تلبية احتياجات المعاملات وتمويل النشاط الاقتصادي، كما تُعدّ أحد المؤشرات الرئيسية لقياس درجة السيولة والاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني

كذلك تُعرف السيولة بأنها قدرة الأصل على التحول إلى نقد بسرعة ودون خسارة تُذكر؛ لتعطية الالتزامات المستحقة حالياً أو في المستقبل القريب. ولهذا تُعتبر السيولة من أولويات البنوك التجارية من الناحية التشغيلية، إذ إن توافرها يُعد شرطاً أساسياً لضمان استمرارية البنك وبقائه في السوق (عبد الرحيم ونسرين، 2023).

اما السيولة المصرفية فقد عرفها الرواشدة (2022) بأنها "قدرة البنك وسرعته على تحويل الموجودات إلى نقد بسرعة وعلى مقابلة إلتزاماته المستحقة بشكل فوري دون أي خسائر، وعلى الإستجابة لطلبات الائتمان والمنح والقروض الجديدة " ، اما ظاهر و محمد (2018) فأوضحوا أن السيولة المصرفية بمعناها المطلق تعني النقود، بينما السيولة بمعناها الفني تعني قدرة الأصل على التحويل إلى نقد بسهولة وبدون خسائر، ولأن الهدف من الحفاظ على الأصول السائلة هو الوفاء بالالتزامات المستحقة سدادها حالياً أو خلال فترة ، وتعرف السيولة المصرفية أيضاً مقدار النقدية التي يحتفظ بها المصارف أو ما يتوفّر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقد وبدون ان تفقد أي خسائر في قيمتها .(Khudair & Yaqoop, 2021)

2. أهمية السيولة

تكمّن أهمية السيولة المصرفية كونها عاملاً جوهرياً للمصارف، حيث تُمكّنها من تلبية احتياجات العملاء سواء من خلال سحب ودائعهم أو الحصول على قروض، ويساهم توفر السيولة في تعزيز مكانة المصرف في السوق المالي من خلال إظهار قدرته على الوفاء بتعهّداته؛ مما يعزّز ثقة المودعين والمقرضين عبر تلبية احتياجاتهم المالية. كما تُعد السيولة مؤشراً إيجابياً يعكس متانة المصرف أمام المحليين والمستثمرين، وتؤكّد قدرته على الوفاء بتعهّداته دون الحاجة إلى الاقتراض من البنك المركزي (الرواشدة، 2020)، في حين تلعب السيولة أيضاً دوراً أساسياً في تقليل المخاطر المرتبطة بنقصها، وقد ازدادت أهميتها في السنوات الأخيرة نتيجة التطورات المتّسارعة في المعاملات المالية التي تتطلّب الالتزام بالمواعيد المحددة للسداد. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، إلى جانب التغييرات في خصائص الأسواق والتطورات التكنولوجية المستمرة، تستلزم إدارة السيولة بكفاءة عالية لضمان الحد الأدنى من المخاطر المرتبطة بها (Jasim & Yaqoob, 2023).

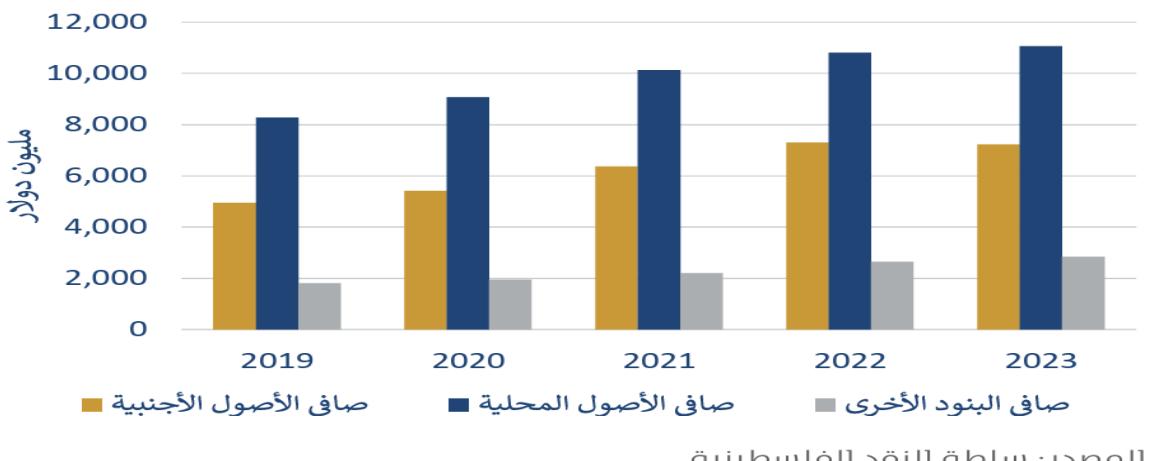
حيث إنها تمثل عنصراً جوهرياً للمصارف، خاصة عند مقارنتها بالمؤسسات غير المالية، نظراً لحجم تدفقات الأرصدة الكبيرة التي تمرّ عبرها موازنة بقاعدتها النقدية ورأس مالها. كما أن التنبؤ بتوقّيت وحجم التدفقات النقدية الخارج من المصرف يُعد أمراً معيّداً -خصوصاً- وأن جزءاً كبيراً من موارد المصرف يكون عرضة لهذه التدفقات، وتبرز الحاجة إلى السيولة لضمان قدرة المصارف على تلبية احتياجات عملائها المالية، سواء من خلال سحب الودائع أو الحصول على القروض. ونظراً لاستمرار هذه الاحتياجات، يتوجّب على المصارف الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة لضمان قدرتها على الاستجابة الفوريّة لهذه المتطلبات (فخاري وزييري، 2018) وحيث إن مثل هذه الاحتياجات مستمرة نذاك؛ يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلبات.

تولي المصارف اهتماماً أكبر بالسيولة مقارنة بالمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، مثل: المصارف المتخصصة، وشركات التأمين، وذلك لسبعين رئيسين (الكبيسي، 2018):

1. ارتفاع نسبة المطلوبات النقدية مقارنة بإجمالي مواردها.

2. اعتماد جزء كبير من هذه المطلوبات على التزامات قصيرة الأجل.

بناء على ما أشارت إليه سلطة النقد الفلسطيني في التقرير السنوي لعام 2023 (سلطة النقد الفلسطينية 2024) حول وضع السيولة المحلية، حيث يوضح الشكل (1.2) الآتي العوامل المؤثرة في السيولة المحلية والمتمثلة في صافي الأصول الأجنبية، وصافي الأصول المحلية، وصافي البنود الأخرى للفترة (2019-2023).



الشكل (1.2) : العوامل المؤثرة في السيولة المحلية (2019-2023).

من أجل توفير متطلبات القطاع المصرفي، وتمكينه من تغطيه التزاماته، وتنفيذ معاملاته المحلية والدولية ومن أجل تلبية احتياجات المواطنين في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها فلسطين انعكست هذه التدخلات لسلطة النقد على مستويات السيولة المحلية والتي ارتفعت خلال العام 2023 بنحو 6.8% مما كان عليه في العام 2022 لتصل إلى حوالي 16.5 مليار دولار مع تباين في اداء مكوناتها الرئيسية.

فمن جهة، أحدثت التحركات في بند صافي الموجودات الأجنبية أثراً توسيعياً في وضع السيولة المحلية، بارتفاع بنحو 7.9% مقارنة مع العام 2022، إلى حوالي 7.8 مليار دولار، متأثرة بتزايد المستحقات على غير المقيمين بنسبة أكبر من تزايد مطالباتهم وتراجع العجز في الميزان التجاري في ميزان المدفوعات.

ومن جهة ثانية، أحدثت التحركات في بند صافي الأصول المحلية أثراً توسيعياً في وضع السيولة المحلية، بارتفاعها بنحو 8.2% مما كان عليه في العام 2022، ليصل إلى 12 مليار دولار، متأثراً بارتفاع في الائتمان المنوح للحكومة ولباقي القطاعات الأخرى المقيمة في الاقتصاد الفلسطيني. ومن جهة ثالثة، أحدثت التحركات في بند صافي البنود الأخرى أثراً انكماشياً على وضع السيولة المحلية، بنحو 14.9% مقارنة مع العام 2022، بارتفاعها إلى نحو 3.3 مليار دولار، على خلفية الإجراءات التي تقوم بها المصارف لتعزيز قدرتها على التكيف والتعامل مع المخاطر المحيطة، بما في ذلك الاستمرار في تدعيم قاعدتها الرأسمالية، واستكمال رفع رؤوس متطلبات القانون وتعليمات سلطة النقد ذات العلاقة، وغيرها من الإجراءات (سلطة النقد الفلسطينية، 2024).

مما سبق يتضح أهمية السيولة المصرفية؛ حيث تساعد البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. فعدم القدرة على السداد قد يعرض البنك لأزمات مالية أمام المساهمين والمودعين.

لذلك من الضروري تحديد احتياجات البنك من السيولة بشكل ديناميكي؛ فامتلاك سيولة مرتفعة دون استغلالها يفقد البنك الفرصة لتحقيق عوائد من خلال استثمار هذه الأموال، بالمقابل إذا كانت السيولة منخفضة للغاية، فقد يتسبب ذلك في أضرار جسيمة، ربما تصل إلى حد التعثر المالي للبنك، لذا، تُعد السيولة عنصراً حيوياً للبنوك التجارية والإسلامية على حد سواء (حمودي، 2023).

3. اهداف السيولة

يُعد الاحتفاظ بأصول سائلة من الأهداف الأساسية لأي مؤسسة مالية؛ لمواجهة الالتزامات المستحقة حالياً أو خلال فترة زمنية قصيرة، وتمثل السيولة أحد العوامل الحاسمة التي تُمكّن المؤسسة من التمتع بمرنة في اتخاذ قرارات الاستثمار، فقد تتيح لها إمكانية اختيار الفرص الاستثمارية الأنسب في الوقت المناسب، وتُعد السيولة البنكية كذلك من الأهداف الاستراتيجية الجوهرية التي تُكمل هدف الربحية، إذ تُسهم في ضمان استمرارية البنك ونموه في بيئة مالية متغيرة (صديقي وزنافي، 2023). تكمن أهمية السيولة من تمكين البنك في بناء سمعة طيبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك العملاء، والمستثمرين، والجهات التنظيمية، كما أن الإدارة الفعالة للسيولة تساعد على تسهيل الحصول على مصادر تمويل متعددة، وتقليل تكلفة التمويل، والحد من الحاجة إلى الاقتراض من البنك المركزي؛ مما يعزز ربحية البنك واستقراره المالي على المدى الطويل (سارة وسعدية، 2020).

فإلا إدارة الجيدة للسيولة تُمكّن البنك من تفادي الوقوع في حالات العسر المالي، فقد تواجه المؤسسة أحياناً صعوبات مالية مؤقتة يمكن تجاوزها، ولكن في حال استمرار هذه الحالة وتحولها إلى عسر مالي دائم؛ فقد يؤدي ذلك إلى انهيار البنك وتصفيته.

من التدابير المستخدمة لتحقيق ذلك؛ احتفاظ البنك بأصول مالية قصيرة الأجل، وعالية السيولة وسهلة التسويق، مثل: أدون الخزانة، وشهادات الأيداع، إلى جانب المشاركة في المزادات لزيادة حجم الودائع. كما يتطلب الأمر تخطيطاً استراتيجياً يتيح للبنك التنبؤ بمستويات الطلب المستقبلي على السيولة ومصادر الأيداع المتوقعة (Tasi et al., 2024).

وفي ضوء ما سبق، فإن الهدف الجوهري لإدارة السيولة يتمثل في الحفاظ على المستوى الأمثل منها، من خلال تحقيق التوازن بين الوفرة والعجز. إذ إن فائض السيولة يمكن أن يؤدي إلى آثار غير مرغوبية، منها انخفاض أسعار الفائدة وسعر الصرف، ما قد ينعكس سلباً على استقرار الأسواق.

وفي المقابل، فإن عجز السيولة قد يدفع البنوك إلى الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة، كما يمكن أن يؤدي إلى حالة من الذعر بين المودعين، وقد ينتج عنها سحب جماعي للودائع، مما يهدد استقرار البنك، لذلك، فإن الحفاظ على توازن السيولة أمر حيوي لاستمرارية البنك وتحقيق هدفه الأساسي المتمثل في تعظيم الربحية وضمان البقاء في السوق.

4. مكونات السيولة المصرفية

تنقسم مكونات السيولة المصرفية إلى نوعين أساسين وفق سرعة توفيرها والتي يمكن استخدامها للوفاء بالتزاماته دون أي تأخير هي السيولة الحاضرة (الاحتياطات الأولية)، والسيولة شبه النقدية (الاحتياطات الثانية) (بوري، 2022).

أولاً: الاحتياطيات الأولية

تمثل الاحتياطيات الأولية المصادر الداخلية للسيولة في المصرف، والتي تتكون من الأصول السائلة التي لا تتحقق أي عوائد للمصرف؛ لكنها تظل متاحة للاستخدام الفوري دون تكبّد أي خسائر وتنتألف هذه الأصول السائلة من (عبد الرحيم ونسرين، 2023):

- النقدية بالعملة المحلية والأجنبية:

تشمل هذه الفئة الأموال النقدية الموجودة في خزائن البنك، سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية، بما في ذلك العملات الرسمية والمساعدة، وتواجهه المصارف تحدياً في تقدير قيمتها بدقة، لكن الخبرة السابقة تساعد في تحديد مستواها المناسب (قردوح، 2020). يتبعن على المصرف وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 10 لسنة 2022 بشأن الاحتياطي الإلزامي النقدي الاحتفاظ برصيد احتياطي إلزامي مقيد للسحب لدى سلطة النقد بنسبة 9 % من الودائع المدرجة ضمن وعاء الاحتياطي الإلزامي النقدي، بالإضافة إلى ما نسبته 100% من الأرصدة الراكدة، حيث إن سلطة النقد الفلسطينية لا تدفع أية فوائد أو عمولات على أرصدة الاحتياطي الإلزامي النقدي للحسابات الجارية تحت الطلب.

- الودائع لدى البنوك الأخرى والبنك المركزي:

بموجب القوانين والتشريعات، تحفظ البنوك بجزء من أموالها في البنك المركزي كاحتياطي لضمان حقوق المودعين، ويتم تحديد هذه النسبة وفقاً لمتطلبات الاحتياطي الإلزامي، مما يؤثر بدوره على حجم الائتمان المتاح، وقد تحفظ المصارف بأرصدة نقدية في صورة ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك أخرى؛ مما يمنحها القدرة على استخدامها عند الحاجة، أو تحويلها إلى البنك المركزي للحصول على سيولة نقدية.

حسب قانون رقم (7) لسنة 2013 بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع: بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م ولا سيما المادة (43) منه، والاطلاع على القانون رقم (2) لسنة 1997، بشأن سلطة النقد الفلسطينية، والاطلاع على القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010م بشأن المصارف، وبناء على تسيب مجلس الوزراء بتاريخ 20/11/2012م وبناء على الصلاحيات المخولة تم إصدار هذا القرار، والذي يهدف إلى حماية حقوق مودعي الأموال لدى الأعضاء وفقاً لسقف التعويضات المحددة بالمادة (21) من هذا القرار، إضافة إلى تعزيز ثقة المتعاملين مع الجهاز المالي، والمساهمة في الحفاظ على استقراره، ورفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع.

• الشيكات تحت التحصيل:

تتضمن هذه الفئة الشيكات التي يقدمها العملاء لتحصيل قيمتها وأيداعها في حساباتهم المصرفية، وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات ضمن احتياطيات السيولة، وبناءً على خبرتها السابقة، مع استبعاد الشيكات التي يتوقع رفضها لأي سبب، وتعد الشيكات القابلة للتحصيل عبر غرف المقاصلة أكثر سيولة من غيرها، كما أن الشيكات المحلية المسحوبة داخل نفس البلد تتمتع بسيولة أعلى مقارنة بالشيكات المسحوبة على جهات خارجية.

والاحتياطيات الأولية نوعان:

1- الاحتياطيات القانونية

وفقاً لتعليمات رقم (8) لسنة 2018 من قانون المصارف الفلسطيني منها "على كل مصرف مرخص أن يقطع نسبة (10 %) من أرباحه الصافية سنوياً تخصص لحساب الاحتياطي القانوني للمصرف، إلى أن يصبح هذا الاحتياطي مساوياً لرأس مال المصرف".

2- الاحتياطيات العاملة

هي الأموال النقدية وشبه النقدية التي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية وإقراضية متعددة، ويشير العديد من الباحثين إلى أن الاحتياطيات العاملة هي الأموال النقدية سواء بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية (الخاجي، 2019).

ثانياً: الاحتياطيات الثانوية

تعرف أيضاً بالسيولة شبه النقدية، وهي أصول يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة دون تكبّد خسائر كبيرة، وذلك خلال فترة زمنية قصيرة أي أن البنك يحصل من وراء الاحتفاظ بها على عوائد، على الرغم من أن قسماً منها محدد بالقانون أو بتعليمات البنك المركزي (حمودي، 2023)، تشمل هذه الفئة الاستثمارات قصيرة الأجل مثل: المحافظ الرأسمالية، والأوراق المالية، والتحويلات التجارية المخصومة؛ مما يساهم في تعزيز الإيرادات المصرفية، وتعويض أي نقص في الاحتياطيات الأولية كما تساهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية وأيضاً في بعض أرباح البنك (أحمد ونجوى، 2023)، وتتميز الاحتياطيات الثانوية بأنها قصيرة الأجل ويمكن تصفيتها بسهولة سواء عن طريق البيع أو الرهن، وكلما كانت هذه الأصول حكومية، مثل أذونات الخزينة والسنادات الحكومية؛ زادت سهولة تحويلها إلى سيولة.

والغاية الأساسية من هذه الاحتياطيات؛ تحقيق دخل للمصرف أولاً، ثم ضمان توفر السيولة عند الحاجة، وت تكون هذه الاحتياطيات من الأوراق المالية متوسطة وطويلة الأجل، ويمكن تحويلها إلى نقد بشكل اختياري أو إجباري، حالات تسديد العملاء لقروضهم أو استحقاق فوائد الأوراق المالية (بورى، 2022).

وتناقض الاحتياطيات الثانوية (بولنفاص، 2025):

1- أدوات الخزينة: تتمتع بسيولة مرتفعة نظراً لإمكانية خصمها في أي وقت لدى البنك المركزي.

2- الأوراق المالية: تشمل الأسهم والسنادات، وتختلف مستويات سيولتها، وتعد السنادات الحكومية الأكثر سيولة نظراً لضمانها الحكومي، بينما تعتمد سيولة الأوراق المالية الخاصة بالشركات على وضع الشركة وسمعتها وأرباحها.

3- الأوراق التجارية المخصومة: تعتمد سيولتها على مدى موثوقية الورقة المالية وأجل استحقاقها، وتزداد سيولتها بوجود سوق نقدية منظمة توفر الثقة في التعامل بها، وتميز هذه الأوراق بأنها تحقق عائدًا للمصرف وفي الوقت نفسه تدعم الاحتياطيات الأولية.

لذا أشار قانون الشركات الفلسطيني رقم (42) لسنة 2021 ضمن المادة (210) حول الأرباح الصافية والاحتياطي الإجباري وفق ما يلي (وزارة الاقتصاد الوطني، 2021،
<https://www.mne.gov.ps> :

► لا يجوز للشركة المساهمة العامة توزيع أي أرباح على المساهمين إلا من أرباحها الصافية بعد احتساب مخصص الضريبة المتحققة بعد تسوية الخسائر المدورة من سنوات سابقة.

► لأغراض احتساب الأرباح الصافية المتحققة والمنصوص عليها في هذا القانون لا يعتبر الفائض الناتج عن تقييم أو إعادة تقييم الموجودات المالية أو الموجودات الملموسة أو غير الملموسة من الأرباح الصافية، ولا يجوز توزيعها على المساهمين أو استخدامها لتعطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة أو لزيادة رأس مال الشركة.

► لغايات تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالأرباح الصافية للشركة المساهمة العامة الفرق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة مالية من جانب ومجموع المصروفات والاستهلاك في تلك السنة من جانب آخر قبل تزيل المخصص لضريبة الدخل.

► في الحالات التي تنص عليها أي ت Shivis سارية ووفقاً لأحكامها، يجب على الشركة اقتطاع نسبة من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الإجباري، ولا يجوز توزيع أي أرباح، ولا يجوز توزيع أي أرباح على المساهمين إلا بعد إجراء هذا الاقتطاع، ولا يجوز وقه قبل أن يبلغ حساب الاحتياطي الإجباري المتجمع الحد الأدنى المنصوص عليه في التشريعات النافذة، ولا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري للشركة المساهمة العامة على المساهمين فيها، ولكن يجوز استعماله بعد نفاذ الاحتياطيات الأخرى لتأمين الحد الأدنى للربح المقرر في اتفاقيات الشركات ذات الامتياز في أي سنة لا تسمح فيها أرباح الشركات بتأمين هذا الحد، وعلى مجلس إدارة الشركة أن يعيد إلى هذا الاحتياطي ما أخذ منه عندما تسمح بذلك أرباح الشركة في السنين التالية.

► وأشارت المادة (213) من قانون الشركات الفلسطيني رقم (42) لسنة 2021 حول الاحتياطي الاحتياطي إلى ما يلي (وزارة الاقتصاد الوطني، 2021،
<https://www.mne.gov.ps/> :

- يجوز للهيئة العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر سنويًا اقطاع ما لا يزيد على الاحتياطي الاحتياطي 20% من الأرباح السنوية الصافية للشركة لحساب الاحتياطي الاحتياطي الاحتياطي.
 - يحدد النظام الداخلي للشركة أهداف وصلاحيات التوزيع الاحتياطي الاحتياطي، وتقرر الهيئة العامة بشأن التوزيع الاحتياطي الاحتياطي على المساهمين.
- ما سبق يتبيّن أن المصارف شأنها شأن باقي منشآت الأعمال، تسعى إلى تعظيم أرباحها. ومن هذا المنطلق، فإن من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيات أولية تزيد عن احتياجاتها الفعلية، مما يتيح لها توظيف جزء من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، وتشمل هذه الاستثمارات أدوات مالية مثل الأوراق التجارية والأوراق المالية ذات العائد المرتفع والسيولة العالية، والتي تُعد بمثابة احتياطيات ثانوية تُسهم في تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة.

5. نظريات إدارة السيولة المصرفية

ظهرت نظريات عدة لإدارة السيولة المصرفية منها:

- **نظريّة الفرض التجاري:** تقوم هذه النظريّة على مبدأ أن سيولة المصرف التجاري تتحقّق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه، والتي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما افترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجاريه بنجاح، وطبقاً لهذه النظريّة فإن المصارف التي تفرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسنادات لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات. تتناسب هذه النظريّة في السيولة المجتمعات التجاريه، حيث إن الغالبيّة العظمي من عملاء المصرف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل الصنفقات محددة ولفترات قصيرة (صدقي وزناني ، 2023).

- **نظريّة التحول:** تشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطيات الأولية بمحوّدات قابلة التحول إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتميز هذه المحوّدات بقابليتها البيعية العالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسائر (بوري، 2022).

- **نظريّة الدخل المتوقّع:** تقوم هذه النظريّة على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تحطيمها للسيولة على الدخل المتوقّع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقّعة للمقترض في المستقبل، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، وما دامت عملية سداد هذه القروض من الدخول المتوقّعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنتظمة؛ مما يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية بسبب إمكانية توقعه الانتظام النسبي للتدفقات النقدية (بوري، 2022).

- **نظيرية إدارة المطلوبات:** منذ أواخر السبعينيات، ومطلع السبعينيات من هذا القرن، تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة الذي يقول: أنه بمستطاع المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته إلى الإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هذه النظرية طرحت مفهومها للسيولة على أساس قدرة المصرف على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله. (صديقي وزنافي ، 2023).

6. مؤشرات قياس السيولة المستخدمة

أولاً: مؤشرات السيولة:

هناك مجموعة من المؤشرات (النسب) والتي تم استخدامها لقياس سيولة المصرف ومنها:

• نسبة السيولة النقدية

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يمتلكها المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبةتسديد في مواعيدها المحددة (فريحات، 2019).

ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة السيولة النقدية = $(النقد\ في\ الصندوق + النقد\ لدى\ البنك\ المركزي + الأرصدة\ السائلة\ الأخرى / الودائع\ وما\ في\ حكمها) * 100\%$

وحددت سلطة النقد الفلسطينية بسط هذه النسبة بالنقد في الخزائن والصرف الآلي للمصرف، ومقامها بالودائع التي تشملها النسبة في الحسابات الجارية، وحسابات التوفير والودائع المربوطة لمدة شهر فأقل، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة وبمعيار سلطة النقد الفلسطينية وهو 3% لكل عملة و6% لإنجليزى العملات كحد أدنى طبقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد رقم (5) لسنة 2008.

• نسبة السيولة القانونية

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الموجودات السائلة التي يحتفظ بها البنك في الصندوق والأرصدة النقدية لدى سلطة النقد الفلسطينية والمؤسسات المالية الأخرى إلى المطلوبات السائلة من الودائع الجارية وحسابات التوفير وودائع لأجل تستحق خلال شهر وودائع سلطة النقد والمؤسسات المالية الأخرى الودائع، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل ومصدر أمان للإدارة، وحددت سلطة النقد الفلسطيني بسط هذه النسبة وتشمل على الموجودات السائلة (النقد في الصندوق، والأرصدة لدى المصارف التي تستحق خلال شهر، والأرصدة النقدية لدى سلطة النقد)، ومقامها المطلوبات السائلة (الودائع التي تشملها النسبة في الحسابات الجارية، وحسابات التوفير، وودائع لأجل التي تستحق خلال شهر، وودائع وأرصدة سلطة النقد، وودائع المصارف والمؤسسات المصرفية)، وتقارن بالسنوات السابقة وبدون تضمين الالتزامات السائلة (ودائع العملاء التي تستحق خلال شهر) وبمعيار سلطة النقد في الصندوق الالتزامات السائلة (ودائع العملاء التي تستحق خلال شهر) السابقة وبمعيار سلطة النقد الفلسطينية وهو 25% طبقاً للتعليمات رقم (5) لسنة 2008 وتم حسابها وفقاً للمعادلة الآتية :

نسبة السيولة القانونية=(الموجودات السائلة /المطلوبات السائلة) *100%

• نسبة التوظيف

تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف، وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيراً عن السيولة، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشراً على مخزون من السيولة لدى المصرف، والعكس صحيح، وأن أهمية هذه النسبة تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياساتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة، وقد حددت سلطة النقد الفلسطينية بأن لا تتجاوز هذه النسبة 40%

معادلة نسبة التوظيف = القروض والتسليفات / الودائع وما في حكمها * 100%

ثانياً: مؤشرات إدارة الربحية:

وتعد من المؤشرات الهامة التي يعتمد عليها الماليون، وقد اشتملت هذه المجموعة على المؤشرات الآتية:

• معدل العائد على الموجودات

تقيس ربحية المصرف المستثمرة في الأصول ويعتبر من أهم مقاييس الربحية لأنها يساعد على قياس كفاءة المصرف واستطاعته على إدارة أصوله واستخدامها الاستخدام الأمثل لتوليد العوائد، ويختلف عن مؤشر القوة الإيرادية؛ حيث إن مؤشر القوة الإيرادية يعبر عن الربح التشغيلي، أما معدل العائد على الأصول فيشمل الربح الإجمالي بعد حساب الفوائد والضرائب (الخطيب وحمرة ، 2023) العائد على الأصول $ROA = \text{صافي دخل الفترة} / \text{إجمالي الأصول}$.

• معدل العائد على حق الملكية

صافي الدخل هو للسنة المالية بأكملها (قبل توزيعات الأرباح المدفوعة لأصحاب الأسهم العادية ولكن بعد توزيعات الأرباح على الأسهم المفضلة)، $ROE = \text{Return on Equity}$ هي نسبة صافي الدخل إلى حقوق المساهمين؛ تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام أموال البنك في تحقيق الربح، ويتم حسابها بقسمة صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) على حقوق الملكية، هذه النسبة يستطيع المصرف قياس كفاءة الإدارة في تحسين الربح الناتج من أموال المساهمين، فهو يأخذ الربح بشكله الكامل من الأعمال التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (الخطيب و حمرة ، 2023).

العائد على حقوق الملكية $ROE = \text{صافي الدخل بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}$.

ثالثاً: مؤشرات المخاطرة:

وقد تم استخدام بعض النسب لقياس مخاطر السيولة وهي:

• (النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات)*100%.

- يعد هذا المؤشر واحداً من المعايير المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف، إذ يشير ارتفاعه إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة ومدى قدرته على مواجهة السحبوبات المفاجئة أو الالتزامات قصيرة الأجل.
- (الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات)* 100%.

تعبر عن قدرة البنك على تحويل جزء من موجوداته إلى نقد بسهولة، وتشمل الأصول السائلة وشبه السائلة مثل: الاستثمارات قصيرة الأجل، ويشير إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة.

 - (التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات)* 100%.

يعد هذا المؤشر واحداً من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية ويشير ارتفاعه إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

 - (الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة)* 100%.

يعد هذا المؤشر مقياساً لمدى تعرض البنك للتغيرات أسعار الفائدة، ويقيس مخاطرة سعر الفائدة في المصارف فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكثر من (1) كان عائد المصرف أعلى إذا ارتفعت أسعار الفائدة والعكس صحيح.

7. العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

تتأثر السيولة بمجموعة من العوامل التي تحدد مدى توافر النقد، وسهولة تحويل الأصول إلى سيولة دون التأثير على النشاط المصرفي، ومن أبرز العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية (محمد: 2023،

* **عمليات الأيداع والسحب:** تمثل الودائع المصدر الرئيس لسيولة المصارف، إذ تؤدي عمليات السحب إلى تراجع النقد المتاح والاحتياطيات لدى البنك المركزي؛ مما يضعف مستوى السيولة، في حين تسهم الأيداعات في تعزيزها، وتتأثر هذه العمليات بسلوك العملاء وثقتهم بالمصرف، إضافة إلى الظروف الاقتصادية العامة.

* **تعاملات العملاء مع الخزينة العامة:** تؤثر التدفقات النقدية بين العملاء والحكومة على السيولة المصرفية؛ فأيداع الرواتب الحكومية أو عوائد السندات يزيد السيولة، بينما يؤدي سداد الضرائب أو الاكتتاب في الأوراق المالية الحكومية إلى انخفاضها، مما يجعل السيولة مرتبطة بحركة الأموال بين المصرف والخزينة العامة.

* **رصيد المقاصلة بين المصارف:** تؤثر نتائج عمليات المقاصلة اليومية في سيولة المصرف الفردية، حيث يزداد مستوى السيولة إذا كان رصيد المصرف دائناً لدى البنك المركزي، ورغم أن المقاصلة لا تغير إجمالي سيولة القطاع المصرفي، إلا أنها تعيد توزيعها بين المصارف.

* **سياسات البنك المركزي:** يمارس البنك المركزي تأثيراً مباشراً على السيولة من خلال أدوات السياسة النقدية، مثل نسبة الاحتياطي القانوني والتسهيلات الائتمانية. فزيادة القيود النقدية تقلل السيولة المصرفية، بينما تسهم السياسات التوسعية في تعزيزها.

* **رأس المال المملوك:** يسهم ارتفاع رأس المال المملوك في تحسين السيولة المصرفية من خلال دعم القدرة على الإقراض وتحمل المخاطر، في حين يؤدي ضعف القاعدة الرأسمالية إلى تراجع قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، مما ينعكس سلباً على مستوى السيولة.

8. السيولة ضمن متطلبات لجنة بازل

على الرغم من التطور الكبير الذي شهده القطاع المالي في العقود الأخيرة، إلا أن الأزمات المصرفية المتكررة جذبت اهتمام المسؤولين المصرفيين ليس فقط في الدول التي شهدت هذه الأزمات، ولكن أيضاً على المستوى المصرفي الدولي - وخصوصاً - من قبل المؤسسات المالية العالمية. يعود ذلك إلى عدم الاستقرار الناتج عن الطبيعة الخاصة لأنشطة المصرفية المختلفة، بالإضافة إلى سعي البنوك لتحقيق عوائد مرتفعة، مما يجعلها عرضة لمخاطر متعددة، ومن بين الجهات الأكثر اهتماماً بهذه القضايا، يبرز بنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، إلى جانب مسؤولي الدول الصناعية، مثل بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعُد هذه الدول والمؤسسات من أبرز الداعمين للعلوم المالية - بناءً على ذلك - تم إنشاء لجنة بازل عام 1974 من قبل محافظي البنوك المركزية لهذه الدول، برئاسة كوك، محافظ بنك إنجلترا في مدينة بازل السويسرية؛ مما أدى إلى تسميتها بلجنة بازل أو لجنة كوك (نور الدين وعaidة، 2024).

وتحدّد اتفاقية بازل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تؤثر على البنوك العاملة في السوق المصرفية العالمي، ويمكن تلخيصها فيما يلي (شرفي وكمال، 2019):

• تعزيز استقرار النظام المالي العالمي: جاء ذلك استجابة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، والتي نشأت نتيجة توسيع البنوك العالمية، ولا سيما الأمريكية في منح القروض لتلك الدول، مما أدى إلى ضعف مراكزها المالية بشكل ملحوظ.

• تقليل المنافسة غير العادلة بين المصارف: حيث تمكنت المصارف اليابانية من دخول الأسواق التقليدية للمصارف الغربية ومنافستها بقوة، مستقيدة من هامش ربح منخفضة، مع تحقيق نسبة ربح

صافية مماثلة للمساهمين نظرًا لانخفاض رؤوس أموالها، مما دفع الدول الأوروبية إلى تحديد حد أدنى لكافية رأس المال المصرفي.

- **تطوير آليات التكيف مع التغيرات المصرفية العالمية:** خاصة في ظل العولمة، مع التركيز على تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتعزيز تبادل المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.
- **تحسين الرقابة المصرفية:** من خلال تطوير الأساليب الفنية للرقابة وتسهيل تبادل المعلومات بين الجهات التنظيمية لضمان كفاءة الإشراف على القطاع المالي.

أولاً: اتفاقية بازل ١

تُعد اتفاقية بازل ١ (1988) من الاتفاقيات المهمة التي وضعتها لجنة بازل للإشراف البنكي بهدف تعزيز الاستقرار المالي للمصارف وضبط المخاطر المتعلقة بأنشطتها، خاصة المخاطر الائتمانية. وقد تضمنت هذه الاتفاقية عدة محاور رئيسية ساهمت في وضع معايير تنظيمية صارمة لضمان كافية رأس المال بالمصارف (شيماء ورمسيه، 2020).

١. التركيز على المخاطر الائتمانية

ركزت اتفاقية بازل ١ على تحديد الحد الأدنى المطلوب لرأس مال البنوك، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الائتمانية باعتبارها الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المؤسسات المالية. كما تضمنت الاتفاقية بعض الاعتبارات لمخاطر الدول، إلا أنها لم تطرق بشكل مباشر إلى أنواع المخاطر الأخرى مثل مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر أسعار الصرف أو مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية (عربي وبحوصي، 2017).

٢. تعزيز جودة الأصول وتكوين المخصصات

ركزت الاتفاقية اهتماماً كبيراً بجودة الأصول وضرورة تكوين المخصصات المناسبة لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخاطر المتعلقة بالأصول، وقد شددت على ضرورة تحقيق كافية المخصصات كخطوة أولى وأساسية قبل تطبيق معيار كافية رأس المال، لضمان حماية الوضع المالي للبنك.

٣. تصنيف الدول حسب درجة المخاطر الائتمانية

اعتمدت اتفاقية بازل الأولى على تقسيم دول العالم إلى مجموعتين رئيسيتين تبعاً لمستوى المخاطر الائتمانية (شرفي وكمال، 2019):

- **المجموعة الأولى:** وتشمل الدول منخفضة المخاطر، وهي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) Organization for Economic Co-operation and Development، بالإضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية، إلى جانب دول أبرمت اتفاقيات

إقراض مع صندوق النقد الدولي مثل أستراليا والنرويج والنمسا وغيرها. وقد نصت الاتفاقية على إمكانية استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات في حال إعادة جدولة ديونها الخارجية.

- **المجموعة الثانية:** وتشمل باقي دول العالم التي تُعتبر مرتفعة المخاطر.

4. تحديد الأوزان الترجيحية للمخاطر

تقوم طريقة قياس معدل كفاية رأس المال على إرساء نظام لأوزان المخاطر؛ لتقدير مستوى المخاطر المرتبطة بكل أصل مالي أو التزام يترتب على البنك، وقسمت الأصول إلى خمس فئات ترجيحية وفقاً لمستوى المخاطر (0%، 10%， 20%， 50%， 100%). كما منحت اللجنة السلطات النقدية المحلية حرية تحديد أوزان بعض المخاطر وفقاً لخصوصية كل سوق (سلماني، 2023).

5. تحويل الالتزامات العرضية إلى أصول خطيرة

أقرت الاتفاقية ضرورة التعامل مع الالتزامات العرضية (الأصول خارج الميزانية) كنوع من الائتمان غير المباشر الذي قد يتحول في المستقبل إلى التزامات حقيقة على البنك. ويتم تصنيف هذه الالتزامات بحسب درجة المخاطر وترجمتها إلى أوزان ترجيحية مشابهة للأصول الموجودة داخل الميزانية.

6. مكونات رأس المال الصافي

حددت اتفاقية بازل 1 مكونات رأس المال المصرفي إلى شريحتين أساسيتين (بوعيشاوي وعليش، 2019):

الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي، ويتضمن:

- رأس المال المدفوع (الأسهم العادية).
- الاحتياطات المعلنة المتأتية من الأرباح المحتجزة أو علاوات إصدار الأسهم.
- الأرباح غير الموزعة.

• حصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة التي تتجاوز ملكية البنك فيها 50%. ويتنازع رأس المال الأساسي بخصائص رئيسية مثل: عدم وجود تاريخ استحقاق، وعدم قابلية التحويل أو الإلغاء إلا بموافقة البنك.

الشريحة الثانية: رأس المال المساند وتشمل:

- الاحتياطات غير المعلنة والمقبولة رقابياً.
- احتياطات إعادة تقييم الأصول بالقيم السوقية بدلاً من الدفترية.
- المخصصات العامة لمواجهة الخسائر المحتملة.
- الأدوات الهجينة بين رأس المال والدين (مثل الأسهم الممتازة التراكمية).
- القروض طويلة الأجل (من الدرجة الثانية) والتي تُستهلك تدريجياً قبل استحقاقها لتعكس قيمتها المتناقصة.

ثانياً: اتفاقية بازل II

نتيجة للانتقادات التي وجهت إلى اتفاقية بازل I وما أفرزته من سلبيات عند تطبيقها، إضافةً إلى التطورات الكبيرة التي شهدتها القطاع المصرفي، مثل الانتشار الواسع لاستخدام المشقات المالية، وتزايد عمليات التوريق، فضلاً عن التقدم التكنولوجي المتتسارع في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واتساع نطاق العولمة بما رافقها من افتتاح اقتصادي واندماج للأسواق العالمية، وتراجع الحاجز الحدودي، إلى جانب تطور أساليب إدارة المخاطر، اضطرت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تعديل اتفاقية بازل I ، لتوافق مع هذه المتغيرات المستجدة، وفي هذا السياق، اقترحت اللجنة إطاراً جديداً أكثر تطوراً وتعقيداً لقياس كفاية رأس المال، بهدف تعزيز متانة واستقرار النظمين المالي والمصرفي، وقد جاءت اتفاقية بازل II ، التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 2004، كإطار تنظيمي عالمي يسعى إلى تعزيز استقرار القطاع المصرفي الدولي، والارتقاء بمستوى إدارة المخاطر داخل المؤسسات المصرفية، استجابةً للحاجة الملحة إلى تطوير الاتفاقية السابقة الصادرة عام 1988 ، وذلك لمواكبة التطورات السريعة في المجالين المالي والتكنولوجي، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية الحديثة.

وقد أصدرت لجنة بازل اتفاقية بازل II استناداً إلى مجموعة من الأسباب، من أبرزها (شيماء ورميسة: 2020،

- قصور اتفاقية بازل I في مراعاة اختلاف مستويات المخاطر الائتمانية بين المقرضين، وعدم تمييزها بدرجة كافية بين المقرضين ذوي التصنيفات الائتمانية المختلفة.
- عدم ملائمة تقسيم الدول إلى أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وغير الأعضاء، حيث إن بعض الدول غير الأعضاء تتمتع بجدران ائتمانية عالية، في حين أن بعض دول المنظمة تعاني من تقلبات اقتصادية كبيرة، مما استلزم إعادة النظر في أوزان المخاطر المخصصة لكل دولة.
- الحاجة إلى تطوير أدوات فعالة لإدارة المخاطر الائتمانية، بما في ذلك تعزيز استخدام الضمانات العينية والنقدية، وعقود المنشآت المالية، وتقدير أثر هذه الأدوات على تخفيض المخاطر.
- ظهور مخاطر مصرفية جديدة، من بينها:
 1. مخاطر تقلب أسعار الفائدة التي تؤثر على الأصول والالتزامات والعمليات خارج الميزانية الموجهة للاستثمار طويلاً الأجل.
 2. مخاطر التشغيل الناتجة عن قصور في الأنظمة أو العمليات أو الموارد البشرية داخل البنك.

وتقوم اتفاقية بازل II على ثلاث ركائز متربطة تهدف إلى بناء نظام مالي أكثر مرونة وقوة، بحيث يكون قادراً على مواجهة مختلف أنواع المخاطر المالية بكفاءة وفعالية.

الركيزة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (Minimum Capital Requirements)

تتركز هذه الركيزة على تحديد المتطلبات الدنيا لرأس المال التنظيمي الذي يجب أن تتحفظ به البنوك بالنسبة للمخاطر التي تواجهها، وتشمل هذه المخاطر: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية. ويظل الحد الأدنى لنسبة الملاعة المالية 8% من إجمالي الأصول المعدلة حسب المخاطر، كما في النسق السابق؛ لكن الاختلاف الجوهرى في بازل II هو إدراج المخاطر التشغيلية جنباً إلى جنب مع مخاطر الائتمان والسوق ضمن حسابات رأس المال المطلوبة، مع استخدام أوزان مخاطرة تضمن أن يكون رأس المال متناسباً مع درجة المخاطر الفعلية التي يتحملها البنك وتهدف هذه المتطلبات إلى ضمان قدرة البنوك على استيعاب الخسائر المحتملة دون التأثير على استقرارها، كما تعكس التزام البنك بتحمل جزء من المخاطر من خلال رأس المال المملوك من المساهمين (بورنان، 2021).

الركيزة الثانية: المراجعة الرقابية (Supervisory Review Process)

تهدف هذه الركيزة من الاتفاقية بازل إلى وضع الضوابط والإرشادات التوجيهية لعملية المراجعة الرقابية المتعلقة بكفاية رأس المال، وتعزيز دور السلطات الرقابية في متابعة مدى توافق رأس المال لدى البنوك وطبيعة ونوع المخاطر التي تواجهها، وتعد هذه الركيزة المستمرة تطوراً نوعياً في ممارسات المساهمات، إذ لم تعد باستثناء المشاركين، بل شمل أيضاً فحصاً دقيقاً معتمدًا من قبل البنوك. ويلزم الإطار التنظيمي الجديد للجهات الرقابية بضمان عدم تحديد ما يقع في ظلها وما لديها من إمكانات لمعرفة رأس المال، بما في ذلك القدرة على تلبية جميع أنواعها (الضاوية و رشيدة .) (2021،

وفي هذا السياق حددت الاتفاقية أربعة مبادئ رقابية أساسية تتمثل فيما يلي(شيماء ورميسة :)(2020،

- امتلاك الجهات الرقابية السلطة الازمة لمطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال يفوق الحد الأدنى الذي حدته لجنة بازل.
- توافر أنظمة فعالة لدى المصارف لتقييم حجم رأس المال الملائم للمخاطر الكلية التي تتعرض لها، مع تبني إستراتيجية مناسبة بهذا المستوى من رأس المال.
- قيام السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم الرقابة الداخلية لكافية رأس المال لدى المصارف، والتأكد من توافقها مع معدلات كافية رأس المال التي حدتها اللجنة.
- ضرورة التدخل المبكر من قبل الجهات الرقابية للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن المستويات التي حدتها لجنة بازل.

ويتمثل الهدف الرئيس للجنة بازل من إرساء المراجعة الإشرافية كركيزة ثانية في اتفاقية رأس مال البنكي عدم إغفال البعد النوعي للرقابة المصرفية، والتأكد على أن الإشراف لا يقتصر على الالتزام

بعدة مؤشرات كمية محدودة، ولكنها يشمل أيضًا تقييم كفاءة إدارة المصرف، وقوة أنظمته ورقابته، وسلامة إستراتيجيته العملية.

الركيزة الثالثة: الانضباط السوقي (Market Discipline)

تركّز هذه الدعامة من اتفاقية بازل II على تعزيز آليات ضبط السوق عبر زيادة الشفافية والإفصاح عن المعلومات، مثل: هيكل رأس المال، والمخاطر، ومدى ملاءمة رأس المال للمخاطر. وتهدف هذه الآلية إلى تمكين البنوك والجهات الرقابية من إدارة المخاطر بفعالية، ودعم الاستقرار المالي، مع تجنب إغراق السوق بمعلومات يصعب استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه البنوك العاملة.

يعتمد الانضباط السوقي على تشجيع المصارف على تبني ممارسات آمنة وفعالة، والالتزام بمعايير رأسمالية صارمة لمواجهة الخسائر المحتملة، كما يُسهم الإفصاح الواضح عن هيكل رأس المال، وطبيعة المخاطر، واستراتيجيات إدارتها، وأنظمة الداخلية لتقدير الاحتياجات الرأسمالية، إضافة إلى البيانات الكمية والتوعية المتعلقة بالمراكم المالية والأداء المصرفية، في تعزيز ثقة السوق وحماية القطاع المصرفي من الأزمات، وبذلك تعد هذه الركيزة عنصراً أساسياً في تعزيز متانة النظام المصرفي ومرؤونته في مواجهة التحديات المستقبلية (سمية، 2020).

ثالثاً: لجنة بازل III

كشفت الأزمة المالية العالمية عام 2008 عن أوجه قصور جوهرية في اتفاقية بازل I وبازل II، حيث تبيّن أن تلك الاتفاقيتين ألغفت بعض أنواع المخاطر المهمة، كالمخاطر المرتبطة بالسيولة وعمليات التوريق المعقدة، والتي شكلت جزءاً كبيراً من أنشطة البنوك، وأسهمت بشكل مباشر في تفاقم الأزمة. وقد دفع ذلك إلى إطلاق اتفاقية بازل III، التي جاءت نتيجة لمراجعة جذرية وشاملة لأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على الصعيدين المحلي والدولي، بهدف تعزيز القواعد والمعايير المصرفية العالمية.

وقد أجرت العديد من الجهات التنظيمية والمؤسسات المحلية والعالمية دراسات تحليلية معمقة لتحديد مواطن الخلل واقتراح الإصلاحات الالزمة لتعزيز استقرار الأنظمة المالية وجعلها أقل عرضة للأزمات. وأظهرت هذه الدراسات أن مواطن الضعف شملت مختلف جوانب البنية المصرفية، مثل الاستثمارات عالية المخاطر، وممارسات التوريق وإعادة التوريق، وأساليب إدارة المخاطر (طليحي، 2021).

جاءت إصلاحات لجنة بازل III كرد فعل مباشر للأزمة المالية العالمية، وتمت المصادقة عليها عام 2010 من قبل قادة مجموعة العشرين في كوريا الجنوبية. وقد كان الهدف الأساسي من هذه الإصلاحات تقوية مستويات رأس المال والسيولة لدى البنوك بما يعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية، ويخفف من احتمالية انتقال آثار الضغوط المالية إلى الاقتصاد الحقيقي (مختار، 2017).

الدعامات الرئيسية لاتفاقية بازل III

أولاً: تحسين جودة ومتانة وشفافية قاعدة رأس المال للدعاومة الأولى

عملت لجنة بازل على إدخال إصلاحات جوهرية تهدف إلى تحسين الجودة والصلابة والشفافية في قاعدة رأس المال التي تُعد أساس الدعاومة الأولى. وتضمنت هذه الإصلاحات مراجعة شاملة للمكونات الكمية والنوعية لرأس المال، بهدف تعزيز قدرة البنوك على الصمود في مواجهة المخاطر المتعددة، وامتصاص الخسائر التي قد تنشأ في حالات العسر المالي، وفي هذا الإطار، أعادت اللجنة هيكلة رأس المال التنظيمي ليشمل شريحتين رئيسيتين، مع تحديد شروط صارمة يجب توافرها في الأدوات المالية التي تصدرها البنوك؛ لكي تدرج ضمن الشريحة الأولى أو الثانية. كما أضيفت هامش رأسمالية إضافية بهدف توسيع قاعدة رأس المال المخصصة لمجابهة المخاطر المحتملة (طحي، 2019).

ثانياً: إضافة مصدّات رأسمالية (Capital Buffers)

تضمنت اتفاقية بازل III إدراج مصدّات رأسمالية إضافية تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك على امتصاص الصدمات، ومواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، وبالتالي المساهمة في تحقيق استقرار القطاع المصرفي ككل، وتمثل هذه المصدّات في ثلاثة أنواع رئيسية:

1- المصدّات الرأسمالية التحوطية (Conservation Capital Buffer)

تلزم هذه الآلية البنوك بالاحتفاظ بهامش إضافي من رأس المال الأساسي عالي الجودة، تبلغ نسبته 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ويُستخدم هذا الهاشم لتغطية الخسائر غير المتوقعة في الفترات المستقبلية، بهدف تعزيز متانة النظام المصرفي (BCBS, 2011: 57).

2- المصدّات الرأسمالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية (Countercyclical Capital Buffer)

تمثل هذه المصدّات طبقة إضافية من رأس المال الأساسي عالي الجودة، تُفرض بهدف التخفيف من أثر تقلبات الدورات الاقتصادية. وتتراوح نسبتها بين 0% و2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، وُستخدم لبناء احتياطات رأسمالية خلال فترات النمو السريع في منح الائتمان، وذلك لاستغلالها في فترات الركود اللاحقة (BCBS, 2011: 184).

3- المصادر الرأسمالية للبنوك ذات الأهمية النظامية العالمية (Global Systemically Important Banks Capital Buffer) في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الاستقرار المالي العالمي، كلف كل من مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board FSB)، ولجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision BCBS) من قبل مجموعة العشرين بوضع آليات رقابية للبنوك التي تُعتبر "أكبر من أن تفشل". وتم اقتراح إنشاء فنتين من المؤسسات ذات الأهمية النظامية، وهما المؤسسات ذات الأهمية النظامية المحلية Domestic Financial Institutions ذات الأهمية العالمية (D-SIFIs) والعالمية Global Systemically Important Financial Institutions (G-SIFIs) وبناء على ذلك، أقرت لجنة بازل بضرورة إلزام البنوك المصنفة كبنوك ذات أهمية نظامية عالمياً (G-SIBs) بالاحتفاظ بمصادر رأسمالية إضافية تتراوح نسبتها بين 1% و3.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، وذلك للحد من المخاطر النظامية، وتقليل الآثار السلبية الناتجة عن احتمال تعثرها (FSB, 2010; BCBS, 2011).

ثالثاً: اعتماد مقاييس جديدة لليبيدة السيولة:

أوجبت الاتفاقية على البنوك الاحتفاظ بأصول عالية السيولة، مثل السندات الحكومية؛ لضمان قدرتها على مواجهة التزاماتها عند حدوث الأزمات (سلطة النقد الفلسطينية، 2018).

نسبة تغطية السيولة: (LCR)

تأتي هذه النسبة بهدف تعزيز مرونة البنوك قصيرة الأجل عبر ضمان توفر أصول سائلة عالية الجودة تكفي لتغطية الالتزامات لمدة 30 يوماً خلال الأزمات.

حيث أشارت سلطة النقد الفلسطينية ضمن تعليمات رقم (4) لسنة 2018 بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) إلى ما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2018):

1. تقوم المصارف بالبدء بعملية التطبيق التجاري لنسبة تغطية السيولة وذلك خلال فترة انتقالية لمدة 6 شهور منذ تاريخ إصدار هذه التعليمات، وخلال هذه الفترة يجب على كافة المصارف تزويد سلطة النقد ببيانات نسبة تغطية السيولة بشكل شهري على أساس نهاية الوضع في نهاية الشهر (وذلك لأغراض التقارير التي يتم تزويدها لسلطة النقد علماً بأن المصارف مطالبة بمراقبة هذه النسبة على أساس يومي) وذلك خلال 14 يوم من عمل من تاريخ انتهاء الفترة المعد عنها البيانات.
2. فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة، فيتوجب الالتزام بها ابتداء من نهاية شهر 2018/12

3. تلتزم المصارف بتوفير الأنظمة المناسبة لحصر وتجميع مخزون الأصول السائلة عالية الجودة **High Quality Liquid Asset Amount (HQLA)** وصافي التدفقات النقدية الخارجية، والتدفقات النقدية الداخلة.

4. يجب على المصارف أن تحافظ على هذه النسبة بصفة مستمرة، والأخذ بعين الاعتبار أي فجوات خلال الـ 30 يوماً والتأكد من توافر وكفاية الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية أي فجوات في التدفقات النقدية خلال شهر.

5. إن التطبيق الفعال لسبة تغطية السيولة والاحتفاظ بمخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة تقيس مدى قدرة المصرف على الاستمرار بتقديم خدماته لغاية 30 يوماً من تاريخ بداية سيناريو الإجهاد، وهي الفترة التي يفترض أنه تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية وخطط الاستعادة من قبل المصرف وأو سلطة النقد وبطريقة منظمة.

6. أن تطبق هذه النسبة لا يعني استغناء المصرف عن الأساليب والأدوات المختلفة التي تستخدمها داخلياً للقياس، والتحكم، وإدارة مخاطر السيولة بالصورة الفعالة.

كما أشارت المادة رقم (6) ضمن تعليمات رقم (4) لسنة 2018 حول العجز في نسبة تغطية السيولة، في حال وجود عجز لدى المصرف في نسبة تغطية السيولة وعدم تحقيق الحد الأدنى المطلوب للنسبة؛ يطلب من المصرف العمل على ما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2018):

1. تزويد سلطة النقد بالأسباب المؤدية للعجز والإجراءات التصحيحية المنوي اتخاذها لرصد تلك الأسباب.

2. استعادة الشمولية في مستويات السيولة خلال فترة زمنية محددة.

3. تخفيض التعرض من مخاطر السيولة، وتعزيز إدارة مخاطر السيولة وتحسين خطط طوارئ السيولة. وأشارت المادة (5) إلى معادلة احتساب نسبة تغطية السيولة (LCR)، وتحسب وفقاً لما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2018):

نسبة تغطية السيولة = إجمالي الأصول عالية الجودة/صافي التدفقات النقدية الخارجية في ظل السيناريو غير المواتي المحدد خلال الفترة المعنية (30 يوما) $\leq 100\%$

تركز على تعزيز مرونة البنوك طويلة الأجل، من خلال مواءمة هيكل الموجودات والمطلوبات لتأمين الاستقرار خلال فترة زمنية لا تقل عن سنة واحدة (طليحي، 2021)

وتهدف سلطة النقد من تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقراراً لمواهمة

استحقاقات الأصول داخل الميزانية وخارجها، والحد من اعتماد المصارف على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها، وتحسب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لما يلي:

نسبة صافي التمويل المستقر = إجمالي التمويل المستقر المتاح / إجمالي التمويل المستقر المطلوب خلال

سنة واحدة على الأقل $\leq 100\%$

في حال وجود عجز لدى المصرف في نسبة صافي التمويل المستقر وعدم تحقيق الحد الأدنى المطلوب للنسبة، يطلب من المصرف العمل على ما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2018):

- تزويد سلطة النقد بالأسباب المؤدية للعجز والإجراءات التصحيحية المنوي اتخاذها لرصد تلك الأسباب.

• استعادة الشمولية في مستويات التمويل طويلة الأجل خلال فترة زمن.

• تخفيض التعرض في مخاطر السيولة، وتعزيز إدارة مخاطر السيولة أو تحسين خطط طوارئ السيولة.

وأشارت تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (8) لسنة 2018، بشأن تطبيق متطلبات رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل III؛ استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن المصارف

كما ورد في مرفق رقم (1) دليل متطلبات رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل III ونصت على ما

يليه:

- تسعى متطلبات رأس المال التنظيمي إلى التأكيد من أن تعرضات المصرف للمخاطر معززة بمستوى من رأس المال يتمتع بجودة عالية قادر على امتصاص الخسائر على أساس استمرار عمل المصرف.

- أن إطار كفاية رأس المال يعمل على إرساء منهجية لاحتساب نسب كفاية رأس المال ومستوياتها التي يطلب من كل مصرف العمل من خلالها. علماً بأنه تم تطوير الإطار بالاستناد إلى المعايير المتفوقة عليها دولياً بشأن كفاية رأس المال الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية.

- يحدد هذا الدليل المتطلبات العامة بشأن كفاية رأس المال التنظيمي ومدونات رأس المال المؤهل.

- يطبق هذا الدليل على جميع المصارف العاملة في فلسطين وفروعها بالخارج.

- ينبغي على كل مصرف تطبيق متطلبات كفاية رأس المال الواردة في هذا الدليل على عمليات المصرف على الأساس الفردي وعلى المستوى المجمع بما يشمل كافة الكيانات القانونية التابعة التي يتم تجميع بياناتها سواء كانت كيانات مالية أو غير مالية.

- يتم استقطاع استثمارات المصرف في الشركات التابعة بالقيمة الدفترية؛ لأغراض احتساب قاعدة رأس المال على أساس فردي

- يقع على عاتق كل مصرف احتساب نسبة شريحة الأسهم (CET1) لرأس المال ونسبة الشريحة الأولى لرأس المال وإجمالي نسبة رأس المال وفقاً لما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2018):

- أ- نسبة كفاية الشريحة الأولى لرأس المال = الشريحة الأولى لرأس المال / إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر.
- ب- نسبة كفاية الشريحة الأولى لرأس المال = الشريحة الأولى لرأس المال / إجمالي المراجحة بالمخاطر.
- ت- النسبة الإجمالية للكفاية رأس المال = إجمالي رأس المال التنظيمي / إجمالي المراجحة بالمخاطر.
- فيما يلي الحدود الدنيا الواجب على كل مصرف الاحتفاظ بها للكفاية رأس المال في كل الأوقات (سلطة النقد الفلسطينية، 2018):

جدول رقم (1.2): الحدود الدنيا الواجب على كل مصرف الاحتفاظ بها للكفاية رأس المال

النسبة الإجمالية للكفاية رأس المال ورأس المال التحوطي	النسبة الإجمالية للكفاية رأس المال	نسبة كفاية الشريحة الأولى	نسبة كفاية CET1
13%	10.5%	8%	6.5%

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، 2018).

رابعاً: تعزيز تغطية المخاطر

أولت لجنة بازل اهتماماً خاصاً بـتغطية المخاطر التي لم تكن مشمولة بشكل كافٍ في الاتفاقيات السابقة، وخاصة تلك المتعلقة بـمحفظة المتاجرة وعمليات التوريق المعقّدة، وقد كانت هذه العناصر من بين الأسباب الرئيسية التي تعمق الأزمة المالية الأخيرة، ولهذا، قامت اللجنة بـرفع متطلبات رأس المال الخاصة بـعمليات إعادة التوريق ضمن كل من المحفظة المصرفية، ومحفظة المتاجرة، كما أكدت على تعزيز الرقابة الداخلية والإفصاح المالي، وخصصت جزءاً من رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية للطرف المقابل الناشئة عن التعاملات بالمشتقات، وإعادة الشراء، وتمويل السندات، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بـانخفاض الجدارة الائتمانية للطرف المقابل أو التغير في تقييم الأصول المالية (طليحي، 2021).

خامساً: إدخال معيار الرفع المالي (Leverage Ratio)

استحدثت لجنة بازل معياراً جديداً يتمثل في "نسبة الرفع المالي"، وهو مقياس غير حساس للمخاطر يُستخدم كـأداة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال. ويهدف هذا المعيار إلى الحد من التوسيع المفرط في المديونية في النظام المصرفـي، وتحسب النسبة من خلال قسمة رأس المال من الشريحة الأولى على إجمالي الانكشافات (Total Exposure) غير المراجحة بالمخاطر، على ألا تقل هذه النسبة عن 3%， وذلك لضمان وجود حد أدنى من رأس المال مقابل إجمالي الموجودات المعرضة للمخاطر (BCBS, 2014).

رابعاً: بازل IV

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision - BCBS) في عام 2017 حزمة من الإصلاحات التنظيمية المرتبطة بتطور مقررات كفاية رأس المال ضمن اتفاقية بازل الثالثة، والتي عُرفت لاحقاً باسم "بازل 4"، وقد هدفت هذه الإصلاحات إلى تعزيز الانساق في تطبيق المعايير وتسهيل المقارنة بين منهجيات قياس كفاية رأس المال في البنوك، من خلال إدخال تعديلات جوهرية على طرق احتساب رأس المال مقابل مختلف أنواع المخاطر. وتركت هذه المراجعات على استعادة الثقة في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر، وذلك عبر تعزيز متنانة وحساسية المنهج القياسي (Standardized Approach) لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، مما يسهم في تحسين إمكانية المقارنة بين نسب رؤوس أموال المصارف. كما شملت الإصلاحات فرض قيود على نطاق استخدام النماذج الداخلية، إضافةً إلى تعزيز التكامل بين نسب رأس المال المرجحة بالمخاطر، ونسبة الرفع المالي، والحد الأدنى المعدل لمتطلبات رأس المال، وبذلك، أكدت تعديلات "بازل IV" على أهمية ضبط احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بما يعزز قدرة رأس المال المصرفية على مواجهة المخاطر، ويلزم النظام المصرفي بالاحتفاظ بمستويات أعلى من رأس المال وهوامش أمان أكبر. كما شددت على تقليل الاعتماد المفرط على النماذج الداخلية من خلال وضع قيود على المدخلات المستخدمة في حساب متطلبات رأس المال وفقاً لنماذج المخاطر الائتمانية الداخلية المعدلة، بما يعزز من صرامة المعايير العالمية لكافية رأس المال، ويهيء البنوك لمواجهة الأزمات المالية المحتملة ويد من احتمالية تكرار الأزمات السابقة (صونيا، 2024).

تمثل أبرز التحديات التي يفرضها إطار بازل IV على القطاع المصرفي في عدة جوانب رئيسية، حيث يتطلب الأمر ما يلي (Neisen & Roth, 2017):

1. تعديل نماذج الأعمال والمخاطر والاستراتيجيات التشغيلية، إذ إن التغيرات التي طالت معظم مناهج احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA: Risk-Weighted Assets) ستؤدي على الأرجح إلى زيادة عامة في قيمة الـ RWA بمختلف أنواع المخاطر.
2. ارتفاع مستوى التعقيد في النهج المعياري الجديد، وذلك نتيجة لتوليد بيانات واسعة النطاق وزيادة متطلبات القدرة الحاسوبية اللازمة لإجراء عمليات حسابية أكثر تعقيداً.
3. اضطرار البنوك التي تعتمد النماذج الداخلية (IRB: Internal Ratings-Based) إلى تطبيق المناهج الموحدة إلى جانب نماذج النموذج الداخلي المنفتح، وبما يحقق أفضل الممارسات ممكناً.
4. تأثير "أرضيات رأس المال" (Capital Floors)، حيث ستُبنى المتطلبات الإجمالية لرأس المال على تنفيذ النهج الموحد، لا على تحسين النماذج الداخلية.
5. ضرورة أن تبادر البنوك مبكراً إلى تحليل الآثار المتوقعة على أنشطتها تمهيداً للتكيف في الوقت المناسب قبل دخول القواعد الجديدة حيز التطبيق.

ولمعالجة مسألة فقدان الثقة في قياس الأصول المرجحة بالمخاطر واستعادة المصداقية في إطار رأس المال المرجح بالمخاطر، يقترح إطار بازل ١٧ ما يلي (Esposito et al., 2022) :

- تعزيز متانة وحساسية المخاطر للنهج الموحدة الخاصة بمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، بما يسمح بالمقارنة الأكثر دقة بين نسب رأس المال لدى البنوك.
- الحد من الاعتماد المفرط على النماذج الداخلية للبنوك.
- إدراج نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) والحد الأدنى من متطلبات رأس المال إلى جانب نسبة رأس المال المرجح بالمخاطر.

أما الآثار المحتملة لاتفاقية بازل ١٧ عن الاتفاقيات السابقة بعدها جوانب رئيسة، من أبرزها ما يلي (Capgemini Consulting, 2017) :

١. الحد من الاعتماد على النماذج الداخلية المعقدة (Internal Models) تشير التوجهات العامة للإطار الجديد إلى تقليل استخدام النماذج الداخلية المعقدة وتأكد لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision – BCBS) على الفصل بين أهداف النماذج الداخلية الموجهة لإدارة المخاطر الداخلية والتسعير، وبين النهج القياسي الذي قد يصبح الأداة الأساسية في التقارير التنظيمية.

٢. توحيد جمع البيانات وإعداد التقارير: يسعى الإطار الجديد إلى تحقيق مستوى أعلى من التوحيد في إعداد التقارير، مع زيادة شموليتها وتقسيلها بشأن المخاطر والبيانات المرتبطة بالأطراف المقابلة. مما يفرض ضغوطاً إضافية على البنوك؛ لجمع بيانات دقيقة ومتكاملة؛ بهدف تلبية متطلبات الإفصاح الموحدة.

٣. تغيير معايير اختيار العملاء: من المتوقع أن يؤدي اعتماد النهج المعياري المعدل إلى فرض حدود دنيا على مخرجات النماذج الداخلية الأكثر تقدماً، وبالتالي قد تضطر البنوك إلى تعديل سياساتها في اختيار العملاء.

٤. زيادة الشفافية ومتطلبات الإفصاح: يتضمن الإطار الجديد إلزام البنوك بتوفير بيانات مالية إضافية عن الأطراف المقابلة، وفي حال غياب هذه المعلومات؛ ستفرض أوزان مخاطر أعلى بكثير مقارنة بالإطار السابق، فعلى سبيل المثال، تحصل الشركة غير المصنفة حالياً على وزن مخاطر بنسبة ١٠٠%， بينما في ظل الإطار الجديد ستفرض نسبة ٣٠٠٪ عند غياب المعلومات المالية المطلوبة، مما يشكل عقوبة مباشرة على نقص الإفصاح.

٥. إعادة النظر في دور وكالات التصنيف الائتماني: في النهج المعدل، لم تعد التصنيفات الائتمانية الخارجية عنصراً أساسياً في احتساب أوزان المخاطر التنظيمية، وبدلًا من ذلك، سستخدم هذه التصنيفات في أغراض الاقتصادية مثل اختيار العملاء والتسعير، الأمر الذي يفرض على البنوك تعزيز قدراتها الداخلية في مجال التقييم الائتماني.

6. زيادة متطلبات رأس المال: بهدف الحد من المخرجات المتدنية للنماذج الداخلية، تفرض (BCBS) أن تكون نتائج النهج المعياري الجديد بمثابة حدود دنيا لاحتساب رأس المال للبنوك بشكل كبير. تهدف المعايير الجديدة إلى التخفيف من المخاطر المتزايدة، خصوصاً المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، من خلال وضع إطار موحد لعناصر المخاطر المصرفية ونسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) (ويمكن تلخيصها كما يلي في الجدول الآتي (Basel, 2017) :

جدول رقم (2.2): المخاطر المصرفية والتغيرات.

المخاطر	التغيرات
مخاطر الائتمان	* إعادة تقييم النموذج المعياري لاحتساب المخاطر الائتمانية. * إعادة تقييم معدل نسب النموذج الداخلي.
مخاطر التشغيل	* إدخال إعادة تصميم للنموذج المعياري. * إزالة كافة النماذج البديلة
تقييم المخاطر	* إعادة تقييم النموذج المعياري. * إدخال طريقة الأساس.
مخاطر السوق	* إعادة تقييم النموذج المعياري. * إعادة تقييم النموذج الداخلي.
أرضية المخرجات: (Output Floor)	*بنسبة 72.5% وتتفيد خلال 5 سنوات ابتداء من 2022 بنسبة 50% وتنتمي كاملاً بنسبة 72.5% بنهائية 2027.
الرافعة المالية	إعادة تقييم للإطار

(Basel, 2017)

في حين إن الاستجابات الاستراتيجية لاتفاقية بازل IV والتي يمكن تلخيص هذه التحديات التي تواجه البنوك في أربعة محاور رئيسة (Neisen & Roth, 2017) :

1. إدارة رأس المال (Capital Management) : زيادة متطلبات رأس المال بنسبة قد تصل إلى 13-22% نتيجة لاتفاقية بازل IV ، مما يستلزم إعادة هيكلة سياسات إدارة رأس المال.
2. تكوين المحفظة (Portfolio Composition) : إعادة ترتيب المحافظ وتقليل المنتجات ذات التأثير الكبير على متطلبات رأس المال، بهدف التخفيف من الأعباء الرأسمالية.
3. هيكل المنتج (Product Structure) : التوفيق بين الاستجابة لأرضية المخرجات التي تفرضها المعايير المعيارية وبين الاستمرار في تقليل المخاطر ضمن إطار (IRB).
4. هيكل الكيان القانوني (Legal Entity Structure) : تتأثر المؤسسات ذات الكيانات التابعة محلياً بشكل أكبر، مما يجعل إعادة هيكلة الكيانات القانونية تحدياً استراتيجياً للتكيف مع المتطلبات الجديدة.

9. السيولة في قانون المصادر وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية

أشارت سلطة النقد الفلسطينية (تعليمات رقم (4)، لسنة 2018)، إلى أنه يتعين على المصادر تطوير مقاييس وأدوات مراقبة السيولة الخاصة بها، وسيتم مراجعة المقاييس والأساليب التي تتبعها المصادر من قبل سلطة النقد وذلك لتحديد مدى كفاءة المصرف في إدارة مخاطر السيولة. وفي هذا الشأن تلزم المصادر بما يلي كحد أدنى (سلطة النقد الفلسطينية، 2018):

✓ المبادئ الخاصة بالإدارة السليمة لمخاطر السيولة، وقياس مخاطر السيولة وإدارتها، وإدارة الأصول والخصوم، وكما هو موضح في الملحق (ICAAAP) رقم (3) بشأن مخاطر السيولة الواردة في تعليمات رقم (2016/7) بشأن تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 2 (سلطة النقد الفلسطينية، 2018).

• تم تقسيم مستويات الأصول عالية الجودة والتي يمكن للمصادر استخدامها في بسط نسبة تغطية الأصول كأصول سائلة عالية الجودة إلى قسمين:

➢ المستوى الأول (لا يوجد نسبة خصم).

أ- الأوراق والمسكوكات النقدية.

ب- الأرصدة لدى المصادر المركزية بما يشمل الاحتياطي النقدي والإلزامي لدى سلطة النقد.

ت- أوراق الدين المالية المتداولة في السوق، وتمثل في المطالبات على جهات سيادية، مصادر مركزية، مؤسسات القطاع العام، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي، أو مصادر التنمية متعددة الأطراف أو مطالبات مضمونة من قبلها، بشرط استيفائها للمعايير التالية:

▪ أن تأخذ وزن مخاطر صفر وفقاً للأسلوب المعياري بمقررات بازل 2 الخاص بمخاطر الائتمان.

▪ أن تتوارد بأسواق عميقه ومنتظمه، مع إمكانية إجراء عمليات بيع مباشر أو إعادة شراء عليها، وتصف بانخفاض مستوى الترکز.

▪ لديها سجل مثبت أنها مصدر موثوق للسيولة في الأسواق (بالبيع أو إعادة الشراء) حتى خلال ظروف السوق تحت الإجهاد.

▪ لا تشكل التزامات على مؤسسة مالية أو أية مؤسسات تابعة لها.

➢ المستوى الثاني: تتضمن الأصول من المستوى A2 والمستوى B2 الواردة تفاصيلها أدناه والتي من الممكن تضمينها في محفظة الأصول عالية الجودة على ألا تزيد عما نسبته 40% من إجمالي محفظة الأصول عالية الجودة بعد تطبيق نسب خصم عليها، وألا تزيد أصول المستوى B2 لوحدها عن 15% من إجمالي محفظة الأصول عالية الجودة.

❖ المستوى A2 من الأصول: تطبق نسب خصم بدرجات متفاوتة على القيمة السوقية الحالية

لكل أصل في المستوى A2 المحافظ عليه، وهي على النحو التالي:

أ- الأوراق المالية القابلة للتداول والتي تمثل مطالبات على الجهات السيادية، المصارف المركزية، مؤسسات القطاع العام، أو مصارف التنمية متعددة الأطراف أو مضمونة من قبلها على أن تستوفي الشروط التالية:

- أن تعطي وزنًا ترجيحيًا بما نسبته 20% وفقًا لبازل 2، المنهجية المعيارية لمخاطر الائتمان وتطبيق نسبة خصم 15% وفي حال كان الوزن الترجيحي 50% فتطبق نسبة خصم 50%.
- أن تتوارد بأسواق عميقه ومتطرفة، مع إمكانية إجراء عمليات بيع مباشر أو إعادة شراء عليها، وتنصف بانخفاض مستوى التركز.
- لديها سجل مثبت أنها مصدر موثوق لسيولة في الأسواق (بالبيع أو إعادة الشراء) حتى خلال ظروف السوق تحت الإجهاد (على سبيل المثال الحد الأقصى في الانخفاض بسعر لا يزيد عن 10% أو زيادة نسبة خصم لا تتجاوز 10% خلال فترة 30 يوم مشابهة بفترة إجهاد السيولة).
- لا تشكل التزامات على مؤسسة مالية أو أية مؤسسات تابعة لها.

ب- أوراق الدين الصادرة عن الشركات والسنادات المغطاة وكما ورد ضمن التعليمات الإضافية والمتعلقة

بالمقاييس المستخدمة كأدوات لمراقبة مخاطر السيولة لدى سلطة النقد الفلسطينية (2018)، وهي تقارير تركز التمويل/ الودائع (جانب التزامات)، وقائمة الأصول غير المرهونة، حيث يتم إعداد هذه التقارير على المستوى الفردي (مستوى المصرف الذي يشمل المركز الرئيسي والفرع داخل وخارج فلسطين)، والمستوى المجمع للمصرف وذلك وفقًا لما هو موضح في الفقرات الآتية:

- تطوير الأدوات الخاصة بمراقبة مؤشرات السوق (والتي يمكن استخدامها كمؤشرات للإنذار المبكر في مراقبة صعوبات المصرف المحتملة في السيولة) والتي قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على أوضاع السيولة لديها، حيث يتطلب ذلك من المصارف توسيع قاعدة البيانات والمعلومات المتوفرة لديها حول مختلف تلك المؤشرات، ومن هذه المؤشرات ما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2018):

• تحركات أسعار حقوق الملكية (إذا كانت مدرجة).

• معدلات الفوائد في السنادات طويلة الأجل وشهادات الإيداع.

• معلومات عن الخروقات/ العقوبات فيما يتعلق بمتطلبات السيولة التنظيمية.

وبناءً لما سبق، فإن نسب السيولة هي التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة، وبالتالي فهي النسبة التي تل JACK لها الإدراة المالية للحكم على مدى قدرتها في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة في تاريخ استحقاقها، كما أنها النسبة التي تقيس أو تهدف إلى تحليل وتقدير رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المشروع على المدى

القصير، والأهمية النسبية لمكونات الأصول المتداولة ودرجة سيولتها التي تعبّر عن إمكانية المشروع في تسديد الالتزامات المتداولة التي مدتها أقل من سنة.

2.2.2 المطلب الثاني: العائد والمخاطرة

مقدمة

العائد والمخاطرة مفهومان أساسيان في عالم الاستثمار والتمويل، يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض، ببساطة العائد هو المكافأة التي يتوقع المستثمر الحصول عليها مقابل استثماره لأمواله خلال فترة زمنية معينة، ويمكن أن يكون في صورة أرباح موزعة، فوائد، أو زيادة في قيمة الأصل المستثمر فيه، أما المخاطرة فهي احتمالية عدم تحقق العائد المتوقع أو خسارة جزء من أو كل المبلغ المستثمر حيث توجد علاقة طردية بشكل عام بين العائد والمخاطرة، هذا يعني أنه كلما زادت المخاطرة المرتبطة باستثمار معين، زاد العائد المتوقع منه لتعويض المستثمر عن تحمله لهذه المخاطرة. وبالمقابل، الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة غالباً ما تقدم عوائد أقل، باختصار إن العائد والمخاطرة وجهان لعملة واحدة في عالم الاستثمار، ويجب على المستثمرين فهم هذه العلاقة وتقييم المخاطر بعناية قبل اتخاذ أي قرار استثماري؛ لتحقيق أهدافهم المالية بنجاح.

يعد تحليل المخاطر والعوائد ركيزة أساسية لاتخاذ قرارات مالية سليمة، تشير المخاطر إلى عدم اليقين بشأن العوائد واحتمالية الخسارة في الاستثمار، بينما يمثل العائد المكافأة أو الأرباح المحتملة التي يمكن تحقيقها.

أولاً: العائد

1. مفهوم العائد

يعتبر تحقيق العوائد الهدف الأساسي من استثمار الأموال في منشآت الأعمال، بما في ذلك المصادر، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ولتحقيق هذه العوائد، يجب على كل منشأة أعمال أن تتبني استراتيجية محددة ومدروسة بعناية، مع الأخذ في الاعتبار قدرة المنشآة على التعامل مع المخاطر، وتوافق الاستراتيجية مع الموارد المالية والبشرية المتاحة، بالإضافة إلى عوامل السوق المؤثرة يُعد العائد عنصراً جوهرياً في تقييم الوضع المالي للمنشآت، وتسعى هذه المنشآت لتحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة؛ بهدف تعظيم العائد وتقليل المخاطر (الموسوى والضرب، 2018).

اختلف الباحثون في تعريف العائد تبعاً لوجهات نظرهم؛ ففي الاقتصاد يُنظر إليه باعتباره المكافأة المتوقعة مقابل التضحيّة بمنفعة حالية لأجل منفعة مستقبلية (مطر، 2009)، بينما يُعرف

محاسبياً بأنه الفرق بين الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية الناتجة عن استخدام الأصول، ويُعبر عنه بصافي الربح أو الخسارة كنسبة من المبلغ المستثمر (توفيق، 2014)، وقد عرفها الموسوي والضرب (2018) العائد هو الربح أو الخسارة التي يحققها المستثمر من استثماره في أصل معين خلال فترة زمنية محددة، ويُعد بمثابة تعويض عن تحمله لمخاطر الاستثمار.

يُعرف الباحث العائد بأنه بالإضافة المحققة إلى رأس المال المستثمر، أو الأرباح التي يحصل عليها المستثمر نتيجة استثماره في أصل معين خلال فترة زمنية محددة، وذلك كمقابل لتحمله مستوى معيناً من المخاطرة المرتبطة بهذا الاستثمار.

ويمكن تقسيم عوائد الموجودات إلى ثلاثة أشكال مختلفة وهي كالتالي (فرج والذباهي، 2022):

✓ **توزيعات الأرباح: (Dividends)**

يأخذ العائد في هذا الشكل صورة أرباح موزعة في حال كان الأصل المستثمر يمثل حق ملكية - كما هو الحال في الأسهم، ويعد حامل السهم بمثابة شريك في الأرباح في حال تحقيق المنشأة لأداء مالي جيد خلال الفترة المالية، وبالتالي يحصل على نصيبيه من الأرباح الموزعة، وفي المقابل، يتحمل هذا المستثمر المخاطر المرتبطة بالإيرادات غير المستقرة، فقد يتعرض لخسارة في حال تحقيق المنشأة لنتائج سلبية في تلك السنة المالية.

✓ **الفوائد: (Interest)**

يتجسد العائد هنا في صورة فائدة تُدفع على فترات منتظمة، وغالباً ما يرتبط هذا النوع من العوائد بالاستثمارات التي تمثل أدوات دين، كالسندات، وتختلف طبيعة الفائدة من حالة إلى أخرى، فقد تكون بسعر ثابت أو متغير، إلا أن المبدأ الثابت هو أن المقرض يستمر في استلام الفوائد طالما أن أصل الدين لم يُسدد بعد، مما يعكس التزاماً من الجهة المقرضة.

✓ **الأرباح الرأسمالية: (Capital Gains)**

يُعد هذا الشكل من العائد الأقل وضوحاً مقارنة بالأنواع الأخرى، إذ يتمثل في الأرباح الناتجة عن ارتفاع القيمة السوقية للأصل المالي، ففي حالات عدّة، لا يقتصر دافع المستثمر على الحصول على التوزيعات السنوية من الأسهم، بل يتعدى ذلك إلى توقعه بأن يرتفع سعر السهم بمرور الوقت، وعليه، فإن الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء يمثل ما يُعرف بالربح الرأسمالي، وهو ما يسعى إليه المستثمرون الطامحون إلى تعظيم ثرواتهم من خلال عمليات شراء وبيع الأصول المالية.

2. أهمية العائد

يعتبر العائد ذا أهمية كبيرة للمصرف بشكل خاص، وللاقتصاد بشكل عام؛ الذي يعمل على تطوير المصرف، وتنمية المركز المالي، وتحسين سمعته في السوق المالي، ويمكن التعرف على أهمية العائد بشكل أوضح ومفصل من خلال النقاط التالية:

- إن أهمية العائد بالنسبة للاقتصاد يعد مقياساً مهمًا يدل على قوة الاقتصاد وكفاءته، وأن الاقتصاد يتأثر بعوائد المصارف؛ لذلك يمثل العائد المصرفـي خاصية مهمة من خواص الاقتصاد الجيد .(Geamanu, Marinela,2011: 116)
- إن تحقيق العائد يعد الهدف الأساسي للمصرف لبقاءـه واستمرارـه وكما يعتبر مؤشرـاً إيجابـياً لدى المستثمـرين والدائـنين عند التعـامل مع المـصرف؛ لذلك تعتبر أدـاة لـقياس كـفاءـة إـدارة المـصرف في الاستـخدام الأمـثل للمـوارـد المـالية المتـاحة لـدى المـصرف لـتحقيق أـفضل عـائد عن أقل درـجة من المـخـاطـر (عـقـيل، 2006).
- يـحفـز العـائد المـصرفـي عـلـى الـقـيـام بـالـمـشـروـعـات الـاـقـتـصـادـيـة وـتـمـيـتـها وـالـدـخـول بـمـجـالـات اـسـتـثـمـارـيـة جـديـدة وـتوـسيـعـها؛ لـغـرض تـحـقـيق العـائد يـحـقـق اـهـدـاف المـصرف (كـرـيم، 2015).

3. أنواع العائد

أولاً: **معدل العائد المتحقق (الفعلي) (Realized Rate of Return)**: يشير معدل العائد السنوي المتحقق على الاستثمار وهو معدل العائد الفعلي الذي يحققـه النـشـاط التـشـغـيلي للمـصرف أي تـوظـيفـه لـلـأـموـال فيـ المـجاـلـات المـخـتـفـفة، ويـتـم اـحتـسـابـه منـ خـلـال الـبـيـانـات الـتـي تـظـهـرـ فيـ قـائـمة كـشـفـ الدـخـلـ السنـويـ وـقـائـمةـ المـركـزـ المـالـيـ أيـ المـيزـانـيـةـ السـنـوـيـةـ حيثـ إنـ مـعـدـلـ العـائـدـ الـحـقـيـقـيـ يـبـيـنـ حـقـيـقـةـ وـهـيـ فيـ حـالـةـ وـجـودـ ظـاهـرـةـ التـضـخمـ فـإـنـ قـيـمـةـ الـدـيـنـارـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ سـوـفـ تـكـوـنـ أـقـلـ مـنـ القـوـةـ الشـرـائـيـةـ مـنـ الـدـيـنـارـ فـيـ الـوقـتـ الـحـالـيـ وـبـهـذـاـ فـإـنـ العـائـدـ الـحـقـيـقـيـ يـقـيـسـ قـيـمـةـ الـمـبـادـلـةـ بـيـنـ الـحـاضـرـ وـالـمـسـتـقـبـلـ بـالـاسـتـهـلاـكـ مـعـ مـلـاحـظـةـ الـأـخـذـ بـعـيـنـ الـاعـتـبـارـ تـغـيـرـاتـ الـأـسـعـارـ (الـمـوسـوـيـ وـالـضـرـبـ، 2018)ـ وـأـيـضـاـ التـوـصـلـ إـلـىـ قـيـمـةـ الـعـائـدـ الـفـعـلـيـ مـنـ خـلـالـ مـعـاـلـمـ الـقـيـمـةـ الـحـالـيـةـ أيـ خـصـمـ الـتـدـفـقـاتـ الـنـقـدـيـةـ الـمـسـتـقـبـلـيـةـ لـصـالـحـ الـحـاضـرـ وـمـعـرـفـةـ الـقـيـمـةـ الـحـالـيـةـ لـلـرـبـحـ وـبـذـلـكـ فـإـنـ العـائـدـ الـمـتـوـقـعـ يـعـكـسـ صـورـةـ لـمـسـتـثـمـرـ عـلـىـ الـأـصـوـلـ الـتـيـ يـرـغـبـ الـاسـتـثـمـارـ بـهـاـ الـتـيـ يـمـكـنـ انـ يـحـقـقـ العـائـدـ الـمـنـاسـبـ مـنـ خـلـالـ اـسـتـثـمـارـ اـمـوـالـهـ بـتـكـ الأـصـوـلـ خـلـالـ الـفـتـرـةـ الـزـمـنـيـةـ الـمـخـطـطـ لـهـاـ ،ـ وـالـمـمـهـ بـذـلـكـ هوـ تـقـدـيرـ هـذـاـ العـائـدـ فـيـ ضـوءـ النـتـائـجـ وـالـتـبـؤـاتـ الـمـحـتـمـلـةـ الـمـرـتـبـةـ بـهـ وـيـمـكـنـ التـعـبـيرـ عـنـ الـعـائـدـ الـفـعـلـيـ الـمـتـحـقـقـ مـنـ خـلـالـ الصـيـغـةـ التـالـيـةـ:

$$Rj = \frac{ct + pt - (pt - 1)}{pt - 1}$$

= العـائدـ المـتـحـقـقـ Rj

= التـدـفـقـ الـنـقـدـيـ الـمـتـحـقـقـ مـنـ الـاسـتـثـمـارـ Ct = السـعـرـ الـحـالـيـ لـلـسـهـمـ 1ـ -ـ السـعـرـ السـابـقـ لـلـسـهـمـ

ثانياً: معدل العائد المتوقع (Expected rate of Return):

هو العائد المتوقع الذي تتحققه الأدوات المالية التي تكون ضمن المحفظة الاستثمارية وهو ما يعبر عنه بالمعدل أي يمثل العائد المتوقع وهو الوسط الحسابي للعائد الفعلي المتحقق الموزون، وأيضاً يمكن تعريفه " بأنه نسبة الربح الذي يمكن التنبؤ بها من خلال المعلومات المتوفرة عن الاستثمار وطبيعة حركة التداول في السوق والعوامل المؤثرة بها وفقاً لهذه المعلومات يتم تحديد العائد المتوقع عن العائد الحقيقي المتحقق لأن العائد الفعلي هو المبلغ الذي يحصل عليه بالفعل " .

ويمكن احتساب المعدل المتوقع وفق المعادلة التالية:

$$R = \frac{\sum R_j}{N}$$

$\sum R_j$ = مجموع العائد الفعلي المتحقق خلال فترة زمنية معينة.

N = الفترة الزمنية المطلوب احتسابها.

R = العائد المتوقع.

3. معدل العائد المطلوب (Required Rate of Return) :

يعتبر العائد المطلوب أدنى عائدًا يحصل عليه المستثمر مقابل تحمله المخاطر التي لا يمكن تخفيفها بالتوسيع، ويقصد بها المخاطر النظامية أي كلما كانت المخاطر مرتفعة كلما ارتفع العائد المطلوب على الأموال المستثمرة في موجودات المصرف (فاضل وعبادي ، 2022) معنى ذلك هو العائد المقبول لدى المستثمرين قبل وصول الأموال بتوظيفها في الاستثمار في درجة مخاطرة معينة.

ويمكن التعبير عن معدل العائد المطلوب من خلال الصيغة التالية :

$$RR = R_f + B_i(R_m - R_f)$$

إذ إن:

RR = العائد المطلوب.

RF = العائد الخالي من المخاطر .

β_i = مقدار المخاطر النظامية المصاحبة للسهم.

R_m = عائد السوق.

$(R_m - RF)$ = علاوة مخاطر السوق.

فضلاً عن هذه التصنيفات بالنسبة للعائد إلا أن هناك أيضاً نوعين من العوائد التي يهتم بها كل من المستثمر والمالك هما:

- العائد على الأصول

يُعد أحد أهم المؤشرات المالية المستخدمة لتقدير ربحية البنك، إذ يقيس مدى قدرة الإدارة على توظيف أصول البنك لتحقيق صافي دخل بعد خصم الضرائب، وتُعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة الإدارة في تحويل الأصول إلى أرباح تشغيلية، حيث تعكس القرارات الإدارية المتعلقة بحجم البنك، وهيكل التكاليف، وتسخير الخدمات المصرفية، والالتزامات الضريبية، بالإضافة إلى السياسات الاستثمارية كما يُعد من بين أهم المؤشرات الربحية التي تعكس فعالية استخدام الأصول في تحقيق الأرباح، فكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ على كفاءة أعلى في إدارة الموارد، وهو ما يعكس الأداء المالي الجيد للمؤسسة (Kamaluddin & Fina, 2024) ويتمثل ROA مقياساً حاسماً لربحية المصرف من حيث توظيف الأصول المتاحة بطريقة مثلية لتوليد العوائد. ويختلف هذا المؤشر عن مؤشر القوة الإدارية، حيث يُعبر الأخير عن الأرباح التشغيلية قبل احتساب الضرائب والفوائد، بينما يعكس ROA صافي الربح بعد احتساب جميع التكاليف (الخطيب وحمرة، 2023).

ويمكن التعبير عنه بالمعادلة وهي:

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الأصول}$$

معدل العائد على حقوق الملكية

يظهر معدل العائد على حقوق الملكية مستوى ربحية الأموال الخاصة، حيث يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة الرافعية المالية في تعزيز ثروة المساهمين نتيجة لاستثمار رؤوس أموالهم وتحمّل المخاطر المرتبطة بذلك الاستثمار لدى المؤسسة، ويعد مؤشر متوازن لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطر، ويقيس هذا المؤشر نسبة صافي ربح المصرف إلى حجم حقوق المساهمين لديه (طباخ، 2019)، ويقصد به إجمالي الأرباح المحققة خلال السنة المالية الكاملة، قبل توزيع الأرباح على حملة الأسهم العادية وبعد توزيع الأرباح على حملة الأسهم الممتازة، ويُستخدم مؤشر العائد على حقوق المساهمين (ROE) لقياس نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملكية، حيث يُعبر هذا المؤشر عن مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال البنك لتحقيق العائد، ويتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح بعد خصم الضرائب على إجمالي حقوق المساهمين، وتُعد هذه النسبة أداة مهمة لدى المصرف لتقدير أداء الإدارة من حيث قدرتها على تعظيم الأرباح الناتجة من أموال المساهمين، إذ تشمل الأرباح الناتجة من كافة الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (الخطيب وحمرة، 2023).

ويمكن التعبير عنه بالمعادلة وهي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} * 100\%$$

بناءً على ما سبق، يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال المالك وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مرضٍ للملاك، وغير ملائم إذا ارتفعت أسعار الفائدة.

ثانياً: المخاطر المصرفية

تعد المخاطر المصرفية مكوناً أساسياً لا يمكن فصله عن بيئة العمل المصرفية، لا سيما في ظل التقدم التقني المتتسارع، وتطور آليات تنفيذ المعاملات البنكية، إلى جانب تصاعد حدة المنافسة بين المؤسسات المالية. وأمام هذه التحديات، بات من الضروري أن تعمل البنوك على تطوير آليات فعالة لإدارة المخاطر بما يضمن استمرارية أدائها بكفاءة، فأي خطأ تهدف إلى تعظيم الأرباح لا بد أن تأخذ في الحسبان حجم المخاطر المرتبطة بها، وتطبيق استراتيجيات فعالة للحد من تأثير تلك المخاطر (بوعبدلي وسعيد، 2015).

1. مفهوم المخاطر المصرفية

تنوعت التعريفات الاقتصادية لمفهوم "المخاطر المصرفية"، من أبرزها تعريف الأجنف (2016) الذي يرى أن المخاطر درجة من عدم التأكيد أو التذبذب في العوائد، مقترنة بالخوف من التعرض لخسائر استثمارية، كما ثُرّفها الدراسة على أنها احتمال انحراف نتائج البنك المستقبلية عن التوقعات، نتيجة لعوامل داخلية (إدارية وتنظيمية)، أو خارجية (بيئية وتنظيمية) (علان، 2024)، ويعرفها الداني (2016) بأنها إمكانية تعرض البنك لخسائر ناتجة عن تقلبات غير متوقعة في العوائد على الاستثمارات.

أما لجنة التنظيم المالي التابعة للهيئة الأمريكية لتنظيم البنوك، فقد عرّفت المخاطر بأنها احتمالية حدوث خسائر إما بشكل مباشر عبر النتائج المالية أو رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال القيود التي تحد من قدرة البنك على متابعة أنشطته أو استغلال فرص السوق (ولد بابيه، 2019). ووفقاً لقاموس الأعمال، يقصد بالمخاطر أنها تهدّد محتمل بخسارة أو ضرر ناجم من ضعف داخلي أو خارجي، ويمكن تقليل أثره عبر التدابير الوقائية (Helmy, 2012).

وتعتبر المخاطرة من الأمور المهمة التي يجب أن تأخذها المصارف بعين الاعتبار عند اتخاذها للقرارات المالية، إذ إن هناك ثلات حالات هي (الضرب، 2017):

• التأكيد :Certainty

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ قرار إلى نتيجة واحدة معروفة، أي أن صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي إليها قراره، وتدعى هذه الحالة معرفة كاملة (Perfect Knowledge) بالمستقبل.

• المخاطرة : Risk

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة، وأن صاحب القرار يعرف احتمالات (Probabilities) حدوث كل من هذه النتائج، وتعتبر هذه الحالة معرفة جزئية (Partial Knowledge) بالمستقبل .

• عدم التأكيد : Uncertainty

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة، لكن احتمال حدوث كل منها غير معروفة، كما أن أي تقدير للاحتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى، وتوصف هذه الحالة بعدم المعرفة بالمستقبل (Ignorance of Future).

ويظهر من هذا التعريف أن المخاطر في المؤسسات المالية تُقسم إلى نوعين رئيسيين بحسب مصدرها وعلاقتها بالمؤسسة:

أولاً: المخاطر المنتظمة (العامة)

تنشأ المخاطر المنتظمة نتيجة لعوامل تؤثر على السوق ككل، مما يؤدي إلى عدم اليقين بشأن عوائد الاستثمار، وتؤثر هذه المخاطر على قطاع الأسواق المالية، وقد تسبب في انخفاض أسعار الأسهم بسبب تكرار نفس سلوك المخاطرة، وتعتبر هذه المخاطر من الأنواع التي لا يمكن تجنبها أو تقليلها عن طريق التنويع الاستثماري، بل على العكس، كلما قلت المخاطر المنتظمة، زادت فرص ارتفاع السوق (إسماعيل وآخرون، 2023)، ويجب الأخذ في الاعتبار أن جميع المؤسسات في السوق تتعرض للمخاطر المنتظمة، بغض النظر عن نوعها أو حجمها أو هيكل ملكيتها، فهي لا تؤثر على مؤسسة بعينها أو على نشاط استثماري محدد، بل تحدث تأثيراً على السوق ككل، مما يؤدي إلى تقلبات في معدلات العائد على الاستثمار (راغب و آخرون، 2024).

ثانياً: المخاطر غير المنتظمة (مخاطر الأعمال)

تختلف المخاطر غير المنتظمة من مؤسسة لأخرى، وترتبط بحجم المخاطر وفقاً لحالة المؤسسة والقطاع الذي تنتهي إليه، وتُعرف هذه المخاطر أيضاً بأنها "حالة من عدم اليقين الناشئة عن ظروف أو عوامل خاصة مرتبطة بشركة أو قطاع معين، مستقلة عن مخاطر النشاط الاقتصادي". يُشار إليها عادةً بالمخاطر الاستثنائية أو المخاطر غير السوقية أو المخاطر التي يمكن تجنبها من خلال التنويع. تترجم هذه المخاطر عن عوامل داخلية في المنشأة، مثل الاضطرابات العمالية، أو أخطاء الإدارية، أو الاختيارات الجديدة (بركاوي وآخرون، 2018).

ترتبط المخاطر غير المنتظمة ارتباطاً وثيقاً بكيفية إدارة المصرف وعمليات التخطيط، والمتابعة الداخلية، ولا علاقة للبيئة الخارجية بحدوثها.

من أمثلة المخاطر غير المنتظمة في المؤسسات المصرفية الأخطاء في التشغيل، والمنافسة، وعمليات السرقة والاختلاس، وانخفاض الأداء المالي (عذافة وسهم، 2022).

2. انواع المخاطر المصرفية

قسمت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية إلى ثلاثة أقسام، وهي: (عبدالله وارشيدات، 2010):

❖ المخاطر الائتمانية

تم تحديد هذا النوع من المخاطر منذ فترة طويلة على أنه الخطر السائد بالنسبة للشركات المصرفية وهو جزء متصل من الأعمال الأساسية الخاصة بها، ويمثل الائتمان المنوح للعملاء وودائع العملاء بشكل عام أهم فئات الأصول والالتزامات في الميزانية العمومية للبنك (Abu Hussain & Al-Ajmi, 2012)، وتمثل مخاطر الائتمان في عدم القدرة على سداد بعض العملاء لثمن المنتجات والخدمات المقدمة لهم، وتعتبر هذه المخاطر نتيجة حتمية لعمليات الائتمان (عودة، 2022).

يمكن تعريف المخاطر الائتمانية بأنها؛ احتمالية وقوع الخسارة بسبب عدم قدرة عملاء المصرف المقترضين على تتنفيذ التزاماتهم تجاه المصرف في المواعيد المحددة، أو عدم قدرتهم على السداد، وفقاً للشروط المتفق عليها (ولد بابيه، 2019) وعرفت أيضاً هي جميع العمليات المصرفية، التي يتوقف أداؤها على أداء الطرف المقابل المصدر والمقترض (Hanifah, 2023).

ويعود سبب وقوع المخاطر الائتمانية إلى ثلاثة مصادر رئيسية، وهي (مهرج، 2023):

- مخاطر ائتمانية سببها مستوى العميل لدى المصرف.
- مخاطر ائتمانية سببها مستوى الاقتصاد الكلي.
- مخاطر ائتمانية سببها مستوى البنك وعملياته.

أشارت سلطة النقد الفلسطينية ضمن تعليمات رقم (2) لسنة 2018، في المادة رقم (3) حول مخاطر الائتمان ومخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى توجيهات على المصادر اتباعها خلال العام 2018، وهي السنة الأولى لتنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، من أجل إتاحة المزيد من الوقت للمصارف لتطوير سياسات إدارة المخاطر، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والعمليات؛ لغرض تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) بخصوص الأدوات المالية، وبالرغم من وجوب تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) بخصوص الأدوات المالية خلال العام 2018، إلا أنه سيتم السماح للمصارف بإجراء تقييمات معقولة لمخصصات نموذج

الخسائر الائتمانية الجديدة للأشهر الستة الأولى (ربعين) من العام 2018 في التقارير الرقابية والبيانات المالية المرحلية، يطلب من المصارف الالتزام بتطبيق كافة متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) بشكل واف وسلام في الأربع (الثالث والرابع) المتبقية من العام 2018 وفي التقرير السنوي لعام 2018.

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال لتقدير وقياس مخاطر الائتمان أمر ضروري لتمكن الإدارة العليا من القيام بواجباتها، وينبغي أن يتضمن نظام الرقابة الداخلية الفعال ما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2018):

- إجراءات امتثال للقوانين والأنظمة والسياسات الداخلية المعمول بها.
- إجراءات للرقابة على سلامة المعلومات المستخدمة والتأكد بشكل معقول من أن المخصصات المدرجة في البيانات المالية للمصرف وتقاريره الرقابية يتم إعدادها وفقاً للمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم (9) والتوجيهات الرقابية ذات الصلة.
- عمليات تقييم وقياس مخاطر الائتمان محددة بشكل جيد وتكون مستقلة عن وظيفة منح الائتمان (إلا أنها تأخذ هذه الوظيفة بعين الاعتبار)، والتي تتضمن ما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2018):
 - عملية تقييم وقياس مخاطر الائتمان التي يتم تعزيزها من خلال منهجيات مخاطر الائتمان السليمة، توفر المعلومات ذات الصلة للإدارة العليا التي تمكنها من إصدار الأحكام المهنية المترسفة حول مخاطر الائتمان المتعلقة بالإقراض وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتتوقع سلطة النقد من المصارف أن تستفيد وتدمج العمليات المشتركة التي يتم استخدامها في المصرف؛ لاتخاذ قرار منح الائتمان، وماهية شروط منح الائتمان ومراقبة مخاطر الائتمان، وقياس المخصصات للأغراض المحاسبية، وكفاية رأس المال، ومن شأن استخدام العمليات الأساسية المشتركة (مثل النظم والأدوات والبيانات) عبر المصرف أن يقلل من التكلفة والتحيز أو عدم الموضوعية المحتمل إلى أقصى حد ممكن، ويشجع أيضاً الاتساق في قياس مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة وإدارتها وتقديم التقارير بشأنها.

وفقاً لمبدأ بازل 3 تعليمات رقم (17)، تتوقع سلطة النقد أن تحفظ المصارف بعمليات وأنظمة مناسبة لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة وتقديم التقارير عن مستوى مخاطر الائتمان بشكل مناسب، وأثناء عملية التحول إلى المعيار المحاسبي الجديد ذي الصلة، ينبغي تقييم العمليات والنظم القائمة، وإذا لزم الأمر، تعديلها لجمع وتحليل المعلومات التي تؤثر على تقييم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويجب على المصرف اعتماد سياسات وإجراءات مكتوبة والالتزام بها مع بيان أنظمة وضوابط مخاطر الائتمان المستخدمة في منهجيات مخاطر الائتمان والأدوار والمسؤوليات المختلفة لمجلس إدارة المصرف والإدارة العليا (سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

- تقييم إدارة مخاطر الائتمان: يقوم مراقبو سلطة النقد بتقييم فاعلية ممارسات مخاطر الائتمان لدى المصارف (سلطة النقد الفلسطينية، 2018):

ستقوم سلطة النقد بإجراء مراجعة دورية لوظائف المصرف في تقييم الائتمان ومخاطرها، والتوصية بالتحسينات عند الحاجة؛ للتأكد من تبني المصرف ممارسات الائتمان السليمة الموصوفة في هذه الإرشادات، وعلى سبيل المثال ستقوم سلطة النقد بتقييم ما يلي:

1. م坦ة وظيفة مراجعة مخاطر الائتمان الداخلية للمصرف وفعاليتها وشموليتها لجميع التعرضات الائتمانية.

2. كفاية جودة عمليات ونظم المصرف في تحديد وتصنيف ومتابعة ومعالجة التغيرات في مخاطر الائتمان لكافة التعرضات الائتمانية في الوقت المناسب، أن تأخذ الأحكام المهنية بالاعتبار الظروف الحالية والمعلومات المستقبلية، بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي، إضافة إلى التوثيق الجيد لكافة العمليات.

3. أن تعكس عمليات المصرف شهية المخاطر على نحو يضمن تحديد ومراقبة التعرضات الائتمانية، التي تشهد ارتفاع مخاطر الائتمان عن مخاطرها منذ نشأتها أو شرائها، إلى مستوى غير متوافق مع شهية المخاطر حتى يتم التعامل معها بشكل سريع، وتكوين مخصصات الخسائر الائتمانية بشكل مناسب مع ارتفاع الائتمان لهذه التعرضات.

4. تقديم المعلومات المناسبة عن مخاطر الائتمان التعرضات والتغيرات في مخاطر الائتمان ومخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة، ورفع تقارير بشكل منتظم لمجلس الإدارة والإدارة العليا حول التغيرات في تقدير المخصصات (ربع سنوي أو بشكل أكثر تكرارا إذا تطلب الأمر).

5. توافق التبيؤات المعقولة والمدعومة المدرجة في تقييمات مخاطر الائتمان مع تلك المستخدمة لأغراض أخرى، والتي تكون متاحة للمراقبين.

6. م坦ة سياسات المصرف وإجراءاته للتحقق من دقة واتساق نماذج تقييم المخاطر الائتمانية الداخلية.

- تقييم كفاية رأس المال: ستقوم سلطة النقد بمراعاة ممارسات مخاطر الائتمان لدى المصرف عند تقييم كفاية رأس المال للبنك (سلطة النقد الفلسطينية، 2018)، بحيث تتحسب نسبة كفاية رأس المال للمصارف كما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2016):

نسبة كفاية رأس المال (CAR) = رأس المال التنظيمي (قاعدة رأس المال) / الأصول المرجحة بالمخاطر لـ (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية).

- نسبة الشريحة الأولى من رأس المال: رأس المال الأساسي / الأصول المرجحة بالمخاطر $\leq 4\%$ وفقاً لمتطلبات سلطة النقد يجب ألا تقل هذه النسبة عن 8%.

- نسبة رأس المال التنظيمي: (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) / الأصول المرجحة بالمخاطر $\leq 8\%$ وفقاً لمتطلبات سلطة النقد يجب ألا تقل هذه النسبة عن 12%.

ويتوجب على المصارف الامتثال بشكل دائم لمتطلبات رأس المال الازمة لمقابلة مخاطر الائتمان، بحيث تحفظ في جميع الأوقات بقاعدة رأس مال من أجل مقابلة مخاطر (الائتمان والسوق والتشغيلية) متساوية لنسبة 12% على الأقل من قيمة تعرضاتها المرجحة بالمخاطر. بحيث يتم تطبيق المنهج المعياري على كافة أصول المصرف في المحفظة البنكية، ويتم استثناء الأصول المخصومة مباشرة من قاعدة رأس المال والأصول في محفظة المتاجرة لأغراض احتساب رأس المال لمقابلة مخاطر السوق.

تصنيف الائتمان: تم تحديد درجات لجودة الائتمان (Credit Quality Steps)، ويتجزأ توزيع كافة التصنيفات الائتمانية على مخطط هذه الدرجات كما هو موضح في الجدول (1.2)، حيث يمكن استخدام التقييمات الائتمانية الصادرة عن وكالات التصنيف التالية لتحديد درجات التصنيف المستخدمة في ترجيح التعرضات لمخاطر الائتمان:

أ- ستاندرد آند بورز Standard and Poors

ب- خدمات مودي للاستثمار Moody's Investor Services

ت- وكالة فيتش Fitch Ratings

تعطى المطالبة درجة التصنيف "غير مصنف" في حال لم تتطبق عليها أي من تقييمات الائتمان المعطاة من قبل أي من وكالات التصنيف التالية (سلطة النقد الفلسطينية، 2016):

جدول (3.2): مخطط التصنيف لدرجات جودة الائتمان (CQS)

تصنيف ستاندرد آند بورز S&P	تصنيف موديز Moody's	تصنيف فيتش Fitch	درجة جودة الائتمان CQS
AA- إلى AAA	Aa3 إلى Aaa	AA- إلى AAA	1
A- إلى A+	A3 إلى A1	A- إلى A+	2
BBB- إلى BBB+	Baa3 إلى Baa1	BBB- إلى BBB+	3
BB- إلى BB+	Ba3 إلى Ba1	BB- إلى BB+	4
B- إلى B+	B3 إلى B1	B- إلى B+	5
CCC+ فما دون	Caa1 فما دون	CCC+ فما دون	6

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، 2016)

- الترجيح بالمخاطر.
1. قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر: تكون قيمة التعرض للأصل بحسب المنهج المعياري كالتالي (سلطة النقد الفلسطينية، 2016):
 - قيمة الأصل في داخل قائمة المركز المالي.
 - قيمة البنود خارج قائمة المركز المالي بعد تطبيق معامل التحويل الانتماني المناسب (CCF).
 - لغرض احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر، تطبق أوزان المخاطر على كافة التعرضات ما عدا الأصول المخصومة مباشرة من قاعدة رأس المال والأصول ضمن محفظة المتاجرة.
 2. النقد: وينطبق وزن المخاطر 0% على ما يلي:
 - النقد الورقي والمعدني المحفظ به في المصرف.
 - سبائك الذهب المحفظ بها في خزائن المصرف.
 3. المطالبات على الجهات السيادية والمصارف المركزية:
 - المطالبات على الحكومة الفلسطينية بالعملة المحلية والممولة بها: وزن مخاطر 0%.
 - المطالبات على الحكومة الفلسطينية بالعملات الأخرى والممولة بها: وزن مخاطر 20%， ويتم تطبيق هذا الوزن تدريجياً على مدار أربع سنوات بمعدل (5%) من تاريخ صدور هذه التعليمات.
 - ينطبق وزن مخاطر 0% على المطالبات المفروضة من قبل سلطة النقد وهي (الاحتياطي الإلزامي، والوديعة الرأسمالية والودائع المفروضة الأخرى).
 - يجوز إعطاء وزن ترجيحي يساوي 75% للمطالبات المصنفة ضمن محفظة ائتمان التجزئة بحسب المعايير الرقابية بشرط استيفاء الشروط التالية:
 - ألا تتجاوز قيمة الائتمان الكلية لجهة واحدة (سواء لفرد أو عدة أفراد يربطهم علاقة أو مصلحة مشتركة) مبلغ 100,000 دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها.
 - ألا تتجاوز قيمة الائتمان الكلية للمنشأة الصغيرة أو المتوسطة مبلغ 200,000 دولار أمريكي أو ما يعادلها، شريطة أن يكون السداد معتمداً على الدخل من الأعمال وليس على راتب المقترض صاحب المنشأة.

❖ المخاطر السوقية

تنشأ المخاطر السوقية نتيجة التقلبات غير المواتية في القيم السوقية للأصول المالية المختلفة، مثل السلع والعملات والقروض والسنادات والأسهم، إضافة إلى عقود المشتقات المرتبطة بها (البنا ومحمد، 2021). وتُعرّف هذه المخاطر بأنها الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات السلبية في ظروف السوق، والتي تؤثر في قيمة أصول المؤسسات المالية، حيث تتمثل مصادرها الرئيسية في تقلب أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، ومؤشرات الأسهم، وأسعار السلع (طعيس، 2023).

تنقسم المخاطر السوقية التي قد تواجهها المؤسسات المصرفية إلى أربعة أنواع رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

❖ **مخاطر أسعار الفائدة:**

عدم اليقين الناتج عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وما يترتب عليها من آثار سلبية على أرباح المصارف وقيمتها السوقية، إذ ترتبط أسعار الأوراق المالية بعلاقة عكسية مع أسعار الفائدة (فتح، 2016).

❖ **مخاطر أسعار الصرف:**

تشير إلى احتمالية تعرض المصارف لخسائر نتيجة تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية، وتزداد هذه المخاطر مع توسيع أنشطة التمويل والاستثمار والتحويلات بالعملات الأجنبية، حيث يعتمد حجم المخاطرة على نسبة تعامل المصرف بالعملات الأجنبية مقارنة بمركزه المالي بالعملة المحلية (عودة، 2022).

❖ **مخاطر أسعار الأسهم:**

تتمثل في احتمال انخفاض القيمة السوقية للأسهم نتيجة عوامل سوقية متعددة، مما يؤدي إلى تراجع قيمة الاستثمارات المالية التي تمتلكها المصارف ضمن محافظها الاستثمارية، وبالتالي تكبد خسائر محتملة (أوصيغir، 2020).

❖ **مخاطر أسعار السلع:**

تنشأ نتيجة تقلب أسعار السلع وارتفاع معدلات التضخم، وتظهر بوضوح لدى المصارف التي تمتلك مخزوناً سلعياً، أو أصولاً معدة للبيع أو التأجير، أو رهونات عقارية، حيث قد تتعرض لخسائر في حال انخفاض القيمة السوقية للأصل عن تكلفته عند التسليم.

كما أشارت سلطة النقد الفلسطينية في ملحق مخاطر السوق رقم (ب) لعام 2018 إلى المخاطر الخاصة والمرتبطة بأوراق الدين المالية ومشتقات معدل الفائدة من أدوات الدين كأداة أساسية (سلطة النقد الفلسطينية، 2018)، بينما المخاطر الخاصة (Specific risk) لمعدل الفائدة هي الناجمة عن تغير سعر أداة الدين بشكل منفرد نتيجة عوامل مرتبطة بجهة إصدارها أو بأسعار الأوراق المالية بشكل عام، ولغرض احتساب التعرض لمثل هذه المخاطر يتوجب تحديد مراكز المصرف من أدوات الدين بشكل منفرد وملاءمتها لفئاتها الواردة في الجدول رقم (2.2) أدناه على أساس آجال الاستحقاق المتبقية وذلك بعد تسويتها، حيث يتم ضربها بالوزن الترجيحي لكل فئة، ومن ثم تجميع المراكز المرجحة (بغض النظر عن كونها طويلة أو قصيرة)؛ لغرض احتساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر الخاصة.

جدول (4.2): فئات المخاطر ونسبة الترجيح لكل فئة

الترجيح	الفئات
0%	الأولى: المخاطر المتدنية
0.25% (أجل الاستحقاق المتبقى ستة أشهر أو أقل).	الثانية: المخاطر المتوسطة
1.00% (أجل الاستحقاق المتبقى أكثر من ستة أشهر وحتى 24 شهرا).	
1.60% (أجل الاستحقاق المتبقى أكثر من 24 شهرا)	
8%	الثالثة: المخاطر العادية
12%	الرابعة: المخاطر المرتفعة

المصدر : (سلطة النقد الفلسطينية، 2016)

- فئة المخاطر المتدنية (Low risk category): وتشمل أوراق الدين الصادرة أو المضمونة من قبل الحكومات المركزية، والصادرة من قبل المصارف المركزية والمنظمات الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، والمرجحة بوزن مخاطر 0%.
 - فئة المخاطر المتوسطة (Medium risk category): وتشمل أوراق الدين المالية الصادرة أو المضمونة من قبل الحكومات المركزية، والصادرة من قبل المصارف المركزية والمنظمات الدولية ومصارف التنمية متعددة الأطراف، والمرجحة بوزن مخاطر 20% أو 50% مخاطر بموجب قواعد الترجيح بالمخاطر.
 - فئة المخاطر العادية (Average risk category): وتشمل أوراق الدين الصادرة أو المضمونة من قبل الحكومات المركزية، والصادرة من قبل المصارف المركزية والمنظمات الدولية ومصارف التنمية متعددة الأطراف، والمرجحة بوزن مخاطر 100%.
 - فئة المخاطر المرتفعة (High risk category): وتشمل أوراق الدين الصادرة أو المضمونة من قبل الحكومات المركزية، والصادرة من قبل المصارف المركزية والمنظمات الدولية ومصارف التنمية متعددة الأطراف، والمرجحة بوزن مخاطر 150%.
- أشارت سلطة النقد الفلسطينية ضمن التقرير السنوي لسنة 2020 حول مخاطر السوق المتمثلة كالتالي (سلطة النقد الفلسطينية، 2020):
- الصدمة الأولى: تغير أسعار الفائدة/ العائد، أسفرت نتائج محاكاة هذه الصدمة والتي تفترض ارتفاع سعر الفائدة/ العائد بـ 200 نقطة أساس عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال لـ إجمالي المصارف بمقدار 40 نقطة أساس؛ لتصل إلى 15.3%.

- الصدمة الثانية: تغير سعر الفائدة على محفظة السندات، توجد علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وقيمة السندات، فعند ارتفاع أسعار الفائدة تتجه أسعار السندات القائمة نحو الانخفاض، ويصبح العائد عليها غير جذاب للمستثمرين في ظل وجود فرص استثمارية ذات عائد أفضل، وقد أسفر الأثر الناتج عن محاكاة هذه الصدمة (مضافاً إليه أثر صدمة تغير سعر الفائدة / العائد) عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال لـإجمالي المصارف بنحو 36 نقطة أساس؛ لتصل إلى 41.4%.
- الصدمة الثالثة: الأثر غير المباشر لصدمة ارتفاع سعر الفائدة، أسفرت نتائج محاكاة الأثر غير المباشر لارتفاع سعر الفائدة، والمتمثل في الافتراض تعثر 1% من الديون العاملة نتيجة ارتفاع أعباء الدين (أثر مركب)، عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال لـإجمالي المصارف بنحو 156 نقطة أساس؛ لتصل إلى 14.2%.
- الصدمة الرابعة: تغير سعر الصرف، تم في هذا السياق محاكاة صدمتين مباشرة وغير مباشرة، على النحو التالي:
 - الأثر المباشر، وذلك بافتراض انخفاض سعر صرف الشيكل باعتباره عملة واقعة (Defect currency) مقابل العملات الأخرى بنحو 3%， حيث لم تسفر نتائج محاكاة هذه الصدمة عن أي أثر سلبي على كفاية رأس المال لـإجمالي المصارف.
 - الأثر غير المباشر: وذلك بافتراض تعثر 10% من القروض بالعملات الأخرى (غير عملة الشيكل)، فإن الأثر المركب لنتائج محاكاة هاتين الصدمتين (انخفاض سعر الصرف مضافاً إليه تعثر 10% من الديون العاملة بغير عملة الشيكل)، أسفر عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال لـإجمالي المصارف بنحو 38 نقطة أساس، لتصل إلى 15.4%.
 وبشكل عام، تشير نتائج محاكاة صدمات السوق إلى أن هناك تأثراً محدوداً لصدمات السوق على نسبة كفاية رأس المال لـإجمالي المصارف المرخصة، فعلى الرغم من انخفاضها، إلا أنها بقيت وفي جميع الصدمات أعلى من الحد الأدنى المحدد رقابياً عند مستوى 13% (سلطة النقد الفلسطينية، 2020).

❖ المخاطر التشغيلية (Operation risks).

هي المخاطر التي تتبع من العوامل الداخلية أو الخارجية، وتتسبب في خسائر مباشرة أو غير مباشرة، وقد تؤدي مشكلات مثل الأخطاء في العمل، أو سوء الحفظ في السجلات، أو تعطل الأنظمة، أو عدم الامتثال للضوابط التنظيمية والرقابية إلى تأثير سلبي على الإيرادات من خلال زيادة تكاليف التشغيل بما يفوق التكاليف المتوقعة (طعيس، 2023). وتنشأ هذه المخاطر من عدة مصادر منها: الموارد البشرية، والإجراءات الداخلية، والأنظمة، والبنية التحتية، إضافة إلى العوامل الخارجية التي قد تؤثر على سير العمليات المصرفية ومما ينتج عن ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، أو قصور في أداء الأفراد، أو خلل في الأنظمة المستخدمة، أو ظروف بيئية خارجة عن

السيطرة، وهناك العديد من العوامل والمسببات التي تؤدي إلى وقوع الخطر التشغيلي، ويمكن حصر أبرز هذه العوامل في النقاط التالية (قنديل ،2019):

- الاحتيال الداخلي: وهو أي عمل غير قانوني أو غش يقوم به موظفو البنك أو الإدارة من أجل التحايل على القوانين واللوائح التنظيمية بهدف السرقة والاختلاس.
- الاحتيال الخارجي: هو أي عمل غير قانوني أو تلاعب يقوم به العملاء ضد البنك.
- الممارسات المخلة بالنظام العام داخل المؤسسة: فقد تؤدي هذه الممارسات إلى وقوع الخسارة نتيجة إهمال بعض الموظفين وعدم التزامهم بقوانين الأمن والسلامة، وعدم امتنالهم لعملهم بحسب طبيعة الوظيفة التي يحتلونها.
- إتلاف الموجودات المادية نتيجة الكوارث الطبيعية ونحوها.
- وقوع خلل في النظام الإلكتروني للبنك، كأن تتعطل أجهزة الحاسوب وفقدان البيانات الهامة.
- التنفيذ وإدارة المعاملات: حيث قد يحصل فشل في إدارة وتنفيذ العمليات والمعاملات وعدم امتلاك المهارات الالزمة في إدارة العلاقات مع العملاء؛ نظراً لافتقار الكادر البشري لأساليب التدريب الحديثة، وضعف مواكبة التكنولوجيا وتطورات العصر التي لا بد منها لتسهيل سير العمليات المصرفية قدر الامكان.

وبناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (22) لسنة 2021، حول الأمن والحماية فقد أشارت إلى تعليمات يجب على المصرف الالتزام بها (سلطة النقد الفلسطينية، 2021):

- تعيين موظفي أمن وحماية لمقرات وفروع ومكاتب المصرف وفقاً لتصنيف درجة المخاطر وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي بحد أدنى، وعدم تكليفهم لأعمال أخرى.
- إعداد واعتماد خطط وإجراءات عمل لمهام الأمن والحماية فيما يشمل التعامل مع حالات الطوارئ.
- توفير برنامج تدريبي وورشات عمل لموظفي الأمن والحماية لتعزيز قدراتهم.
- تدريب موظفي الأمن والحماية بين المقرات والفروع والمكاتب ضمن المحافظة بشكل دوري ضمن خطة معتمدة.
- كما يجب على المصرف توفير البنية التحتية الالزمة لضمان الحفاظ على أمن وسلامة موجودات المصرف.

وقد أشارت سلطة النقد الفلسطينية ضمن المبادئ الأساسية في تعليمات رقم (7) لسنة 2016 حول المخاطر التشغيلية إلى أن المتطلبات الأساسية الرأسمالية للمخاطر التشغيلية تحتسب مباشرة، ومن ثم يتم اشتقاق الأصول الافتراضية بالمخاطر وذلك عن طريق ضرب قيمة المتطلبات الرأسمالية بالمضاعف 12.5 (معكوس 8%) ومن ثم إدخال المحصلة في مقام معادلة احتساب نسبة كفاية رأس المال، وتقدم لجنة بازل II ثلاثة مناهج لاحتساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية مرتبة حسب درجة التعقيد كالتالي:

- منهج المؤشر الأساسي (BIA) .(Basic Indicator Approach (BIA))
- المنهج المعياري (SA) (Standardized Approach (SA))
- منهج المعياري البديل (ASA) (Alternative Standardized Approaches (ASA))

أولاً: منهج المؤشر الأساسي (BIA)

يكون متطلب رأس المال للمخاطر التشغيلية بحسب منهج المؤشر الأساسي مساوياً لنسبة 15% من المؤشر ذي العلاقة، ويمثل المؤشر ذو العلاقة متوسط إجمالي الدخل (صافي الدخل من الفائدة وصافي الدخل من غير الفائدة) لثلاث سنوات.

يحتسب متوسط السنوات الثلاثة على أساس النتائج الختامية لآخر ثلاثة فترات مدة كل منها (12) شهراً في السنة المالية، وإذا كان إجمالي الدخل سالباً أو صفرًا لأي من نتائج السنوات المالية الثلاث، يتم استبعادها من احتساب متوسط إجمالي الدخل للسنوات الثلاث، ويحتسب المؤشر على أساس مجموع القيم للسنوات الموجبة مقسوماً على عدد السنوات الموجبة، واعتماداً على الفئات المحاسبية لحساب الأرباح والخسائر للمصارف، يحتسب المؤشر ذو العلاقة (إجمالي الدخل) كحاصل جميع البنود التالية المدرجة في الجدول التالي (سلطة النقد الفلسطينية، 2016، تعليمات رقم 7):

جدول (5.2): البنود المتعلقة بحساب المؤشر ذو العلاقة (إجمالي الدخل)

البنود	الرقم
إجمالي الدخل.	1
الفوائد المقروضة وما شابهها من الدخل.	2
(-) الفوائد المدفوعة وما شابهها من المصاريف.	3
الدخل المتائي من الأسهم وغيرها من الأوراق المالية ذات العائد الثابت /المتغير.	4
العمولات والرسوم المقروضة.	5
(-) العمولات والرسوم المدفوعة.	6
صافي الربح أو الخسارة للعمليات المالية.	7
أي دخل تشغيلي آخر.	8
إجمالي الدخل.	9

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، 2016)

حيث:

- يحتسب المؤشر قبل خصم آية مخصصات أو تكاليف تشغيلية.
- يجب استبعاد العناصر التالية لدى احتساب المؤشر:
 - الأرباح/الخسائر المتحققة من بيع أدوات مالية محتفظ بها لغير المتاجرة.
 - الدخل المتأتي من بنود غير عادية أو غير المنتظمة.
 - الدخل المتأتي من التأمين.
- يتم التعبير عن هذه العلاقة بموجب الصيغة التالية:

$$K = (\Sigma(GI_1 \dots n * \alpha)) / n$$

حيث إن:

K: متطلبات رأس المال

GI: الدخل الإجمالي السنوي لآخر 3 سنوات.

n: عدد السنوات

α: النسبة الثابتة المحددة من لجنة بازل بنسبة 15%.

ثانيًا: المنهج المعياري (SA) (Standardised Approach)

بحسب المنهج المعياري، يتوجب على المصارف تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي (Business Units)، وحسب خطوط الأعمال (Business Lines)، حيث يتم احتساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية لكل خط من خطوط الأعمال من خلال ضرب المؤشر (إجمالي الدخل) بمعامل رأس المال الملائم، وفي أي سنة من السنوات الثلاث، فإن رأس المال السالب القيمة (الناتج عن قيمة سالبة لأجمالي الدخل) لخط عمل ما يمكن تقاصه مع متطلبات رأس المال موجبة القيمة في خطوط الأعمال الأخرى دون أي قيود، وفي حال كان حاصل جميع متطلبات رأس المال لجميع خطوط الأعمال في سنة ما سالب القيمة يعطى قيمة صفر في البسط عند احتساب المؤشر لتلك السنة، ويكون متطلب رأس المال للمخاطر التشغيلية بحسب المنهج المعياري مساوياً لحاصل جميع متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية المحتسبة لجميع خطوط الأعمال (سلطة النقد الفلسطينية، 2016، تعليمات رقم 7).

ثالثاً: المنهج المعياري البديل (ASA) (Alternative Standardized Approaches)

يجوز للمصارف استخدام المنهج المعياري البديل لاحتساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية بموجب موافقة مسبقة من سلطة النقد وذلك في حال استيفاء معايير استخدام هذا المنهج.

ويجب على المصرف أن يستوفي الشروط التالية لاستخدام المنهج المعياري البديل (سلطة النقد الفلسطينية، 2018):

1. أن يمارس المصرف أنشطة الخدمات المصرفية للتجزئة و/أو أنشطة الخدمات المصرفية التجارية بشكل أساسي بحيث يشكل الدخل الناتج من هذه الأنشطة ما لا يقل عن 90% من دخل المصرف.
2. يجب أن يتتوفر لدى المصرف نظام تقييم وإدارة مخاطر تشغيلية موثق بشكل ملائم وأن تكون المسؤوليات والصلاحيات في هذا النظام محددة بصورة واضحة.
3. يجب أن يكون نظام تقييم المخاطر التشغيلية مرتبطة بشكل وثيق مع عمليات إدارة المخاطر في المصرف.

ولأغراض قياس التعرض للمخاطر التشغيلية، تقسم الأنشطة إلى فئتين:

- أ- الخدمات المصرفية للتجزئة والخدمات المصرفية التجارية.
- ب- كافة الأنشطة الأخرى.

إن المؤشر الملائم لخطي أعمال الخدمات المصرفية للتجزئة والخدمات المصرفية الجارية هو مؤشر الدخل مساوياً لمتوسط مجموع القيمة الإسمية للائتمان لخطي الأعمال المذكورين لثلاثة سنوات مضروباً بنسبة 0.035. بحيث يجب أن يتكون الائتمان لخطي أعمال الخدمات المصرفية التجارية من المبالغ الكلية المسحوبة من محافظ الائتمان المقابلة، وفيما يخص عمل الخدمات المصرفية التجارية يضاف للائتمان الأوراق المالية المحافظ عليها لغير أغراض المتاجرة. وتحسب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية الناجمة عن أنشطة المصرف المصنفة كخدمات تجزئة وخدمات مصرفية تجارية بضرب المؤشر ذي العلاقة بنسبة (12%). وتكون متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية بحسب المنهج المعياري البديل مساوية لجميع متطلبات رأس المال (سلطة النقد الفلسطينية، 2018).

4. طرق قياس المخاطرة

1. معامل بيتا: (Beta coefficient)

يعد معامل بيتا واحداً من المقاييس المستخدمة في قياس المخاطر النظامية، حيث إن معامل بيتا يقيس التذبذب الذي يبين أو يعبر عن المخاطر، أي إن معامل بيتا يقيس مدى تقلب سهم المصرف عند صعود ونزول المؤشر، إن أهم ما يتميز به معامل بيتا عن المقاييس الأخرى مثل معامل الاختلاف ومعامل الانحراف إنه لا يعتمد في قياسه مجموع عدم التأكيد في عائد الاستثمار بل يتم قياس جزء من المخاطر لا يمكن تجنبها أو الحد منها أو الانحراف فقط (الضرب، 2017).

يمكن حساب معامل بيتا من خلال المعادلة الرياضية:

$$\beta_i = \frac{\text{Cov} (R_i, R_m)}{\sigma^2 R_m}$$

حيث إن:

$$Bi = \text{معامل البيتا}$$

$\text{COV}(R_i, R_m)$ = التباين المشترك بين عائد محفظة السوق وعائد الموجود.

$\sigma^2 R_m$ = تباين عائد محفظة السوق.

2. التباين: (variance)

وهو واحد من أهم المقاييس الإحصائية الذي يستخدم في قياس التشتت بنتائج القيمة المتوقعة وبصفة أخرى هو المجموع الموزون لأنحرافات العائد المتوقع، ويمكن احتساب التباين لاستثمار معين في المصرف من خلال احتساب القيمة المتوقعة من الاستثمار مساوياً العائد أو التدفقات السنوية وتضرب بدرجة احتماله، وبالتالي يطرح من جميع العوائد المحتملة وبعدها يتم تربيع كل واحد من تلك النتائج حيث إن جميع الانحرافات المربيعة لقيم المحتملة تكون مضروبة بدرجة احتمالية الحدوث الذي يطلق عليه التباين وأخيراً يتم استخراج النتائج ومعرفتها (Cecchetti & Schoenholtz, 2015) ويمكن حساب المقاييس الإحصائي من خلال المعادلة الرياضية

$$\sigma_i^2 = \sum_{t=1}^n \frac{(R_{it} - \bar{R}_i)^2}{N - 1}$$

إذ إن

$$\sigma_i^2 = \text{التباين بعوائد الاستثمار}$$

3. الانحراف المعياري: (standard deviation)

يعد الانحراف المعياري واحداً من أهم المقاييس الإحصائية المستخدمة في قياس وتقدير المخاطر المحيطة بالاستثمارات بشكل عام و يعتبر الانحراف المعياري نموذج يعكس شكل التذبذب في العائد المتوقع لاقتراح ما حول الوسط الحسابي للعوائد المتوقعة حيث يمثل الوسط الحسابي لتلك العوائد المتوقعة مدى نطاق منحني التوزيع المتوقع لمعدل العائد المتوقع (Cecchetti & Schoenholtz, 2015) حيث إن الانحراف المعياري يمثل الجذر التربيعي لمقاييس التباين ويمكن احتساب الانحراف المعياري من خلال المعادلة التالية :

$$\text{Standard deviation} = \sqrt[2]{\text{Variance}}$$

حيث إن:

Standard deviation: الانحراف المعياري

Variance: التباين

3.2.2 المطلب الثالث: البنوك

أولاً: البنوك التجارية

البنك التجاري هو مؤسسة مالية تقبل الودائع من الأفراد والمؤسسات بهدف استخدامها في تقديم القروض وتحقيق الربح، وهو يعمل ضمن إطار قانوني وتنظيمي محدد يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الأموال الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة، لذلك تطور النشاط البنكي المصرفي في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم القروض، بناءً على هذه الودائع لقاء فائدة، وعائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض والفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع، انطلاقاً مما سبق نشأت البنوك التجارية (خنفور وأخرون، 2015). وقد نشأت البنوك التجارية في أوروبا في العصور الوسطى، وكانت البداية من مدينة البندقية بإيطاليا عام 1517، ثم تأسس بنك أمستردام عام 1609 (عبد الرحيم ونسرين، 2023).

1. تعريف البنك التجاري

اختفت تعاريف البنوك التجارية فقد عرفت بأنها: مؤسسات نقدية تقوم بدور الوساطة المالية، فهي تقدم خدمات أصحاب الفائض وأصحاب العجز وذلك من خلال قبول الودائع ومنح القروض البنكية حديثة ومتعددة لعملائها مثل تحصيل الأوراق التجارية، فتح الاعتمادات المستددة، شراء وبيع الأوراق المالية وغيرها من الخدمات، هي مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية وتهدف لتحقيق الربح. (صونيا، 2024) أما البياتي وسماره (2013) فقد عرفها بأنها مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية وتهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفية والمتمثل في قبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه وقد عرفها أبو ميزر (2019) بأنها مؤسسة مالية تتصرف عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة) وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في عدة مجالات.

2. أهداف البنوك التجارية

تشعى البنوك التجارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تعكس طبيعة عملها كمؤسسات مالية ربحية، وتسهم في تعزيز دورها ضمن النظام المالي، ومن أبرز هذه الأهداف:

- توفير السيولة

يُعد توفير السيولة من الأهداف الجوهرية للبنوك التجارية، إذ يجب أن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة، لا سيما فيما يتعلق بسداد الودائع عند الطلب، وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، ويتحقق ذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، أو من خلال تحويل بعض الأصول إلى نقد بسرعة دون أن يترتب على ذلك خسائر في قيمتها السوقية، إن عجز البنك عن توفير السيولة المطلوبة ينعكس سلباً على سمعته ومصداقته أمام العملاء والمودعين (وئام، 2025).

• تحقيق الأمان المالي

يقترن الأمان في العمل المصرفي بسلامة المركز المالي للبنك، والذي يرتبط بشكل وثيق بما يمتلكه البنك من رأس مال يشكل صمام أمان للمودعين، ويعزز من ثقتهم في البنك، وهو ما يمكن المؤسسة المصرفية من استقطاب المزيد من الودائع الازمة لتمويل عملياتها، كما يُسهم رأس المال في امتصاص الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن الاستثمارات أو الإقراض، مما يساعد على استمرار البنك في مزاولة نشاطه دون الإضرار بثقة العملاء، ومن الجدير بالذكر أن حجم رأس مال البنك عادة ما يكون صغيراً مقارنة بباقي الموارد المتاحة، مما يفرض ضرورة كفايته لتغطية المخاطر المحتملة (وئام، 2025).

• تعظيم الربحية

بصفتها مؤسسات رأسمالية، تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق أقصى قدر ممك من الربح بأقل تكلفة ممكنة. وتعتمد قدرة البنك على تحقيق الربح بشكل رئيس على حجم الإيرادات المحققة مقارنة بالمصروفات (صونيا، 2024):

إن التوازن بين تحقيق الربحية وتوفير الأمان والسيولة يمثل التحدي الأساسي لإدارة البنك التجارية، إذ يسهم في الحفاظ على استقرارها المالي واستمراريتها في السوق المصرفية.

3. خصائص البنوك التجارية

تسم البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص، أبرزها (خليلي، 2015):

- الاعتماد الكبير على الودائع كمصدر للتمويل.
- ضرورة توفر السيولة الكافية لتلبية طلبات السحب.
- محدودية رأس المال مقارنة بالودائع.
- التركيز على النمو عبر تحسين نشاط الإقراض.

ثانياً: البنوك الإسلامية

نشأت البنوك الإسلامية نتيجة لرغبة المجتمعات الإسلامية في التعامل مع مؤسسات مصرفية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وتبتعد عن الربا والمعاملات المحرمة، وقد بدأت التجربة الفعلية للبنوك الإسلامية عام 1963 بتأسيس أول بنك إسلامي وتليها تأسيس مصرف ناصر الاجتماعي عام 1971، وتليها إنشاء بنك دبي الإسلامي 1975 حيث يعتبر البداية الحقيقة للبنوك الإسلامية حيث قام بتقديم الخدمات المصرفية متكاملة، ثم بنك التنمية الإسلامي في جدة (أبو ميزر، 2019).

تعتبر البنوك الإسلامية حديثة النشأة ليس في فلسطين فحسب بل في العالم العربي والإسلامي أجمع، فقد بدأت تنتشر البنوك الإسلامية في الوقت الذي كانت فلسطين به تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، وبذلك لم يكن لهذه البنوك الإسلامية أي وجود بشكل مسبق في فلسطين، لقد ارتبطت نشأة البنك

الإسلامية في فلسطين بقدوم سلطة النقد الفلسطينية في نهاية عام 1994 (سلطة النقد الفلسطيني). (2014،

4. تعريف البنك الإسلامي

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم البنوك الإسلامية، غير أن جميعها يجتمع حول كون هذه المؤسسات تسعى إلى تقديم خدمات مالية ومصرفية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن أبرز التعريف ما ذكره بولنفاض (2025) فقد عرّفت البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مالية مصرفية ذات طابع تنموي واجتماعي، تمارس نشاطها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية دون اللجوء إلى الفائدة كوسيلة للربح، وتركز بدلاً من ذلك على صيغ تمويلية بديلة تتوافق مع الشريعة، ويُشير ابن رشد (2013) إلى أن البنوك الإسلامية المعاصرة ما هي إلا بيوت تمويل خاصة، تعمل على جذب الأموال وتوظيفها بهدف تحقيق أرباح، إلى جانب المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار الشريعة الإسلامية، وتمارس هذه البنوك جميع الأنشطة الاقتصادية من مالية ومصرفية وتجارية وصناعية وزراعية وعقارية، ويُمكن مبرر وجودها في كونها وسيلة لتعبئة مدخلات المسلمين وتوجيهها نحو استثمارات مشروعة، ما يجعلها عنصراً فاعلاً في دعم خطط التنمية الشاملة.

2. **أهداف البنك الإسلامي** تستند البنوك الإسلامية في طبيعة نشاطها إلى المبادئ والقيم المستمدة من الشريعة الإسلامية، وهو ما يميزها عن البنوك التقليدية، وتشتمل هذه البنوك في تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة التي يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة محاور رئيسة: أهداف مالية، تنموية، واجتماعية.

أولاً: الأهداف المالية

يعد البنك الإسلامي مؤسسة مالية تمارس الوساطة المالية وفقاً لمبدأ المشاركة، وله عدة أهداف مالية تمثل مؤشراً على كفاءته في أداء هذا الدور في إطار الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتشتمل هذه الأهداف فيما يلي:

- جذب الودائع وتنميتها.
- الاستثمار وفق صيغ شرعية.
- تحقيق الأرباح.
- إحياء النموذج الإسلامي في المعاملات المالية.

ثانياً: الأهداف التنموية

تشتمل البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من السياسات والممارسات التي تركز على (Habib, 2018):

- دعم الفئات الإنتاجية مثل الحرفيين وأصحاب المشاريع الصغيرة، عبر تسهيلات تمويلية خالية من الفوائد الربوية.

- المساهمة في الحد من البطالة وتوسيع قاعدة القوى العاملة من خلال خلق فرص عمل.
- تشجيع الادخار والاستثمار عبر توفير صيغ تمويل مناسبة لقدرات الأفراد والمؤسسات.
- تعزيز الاعتماد على الموارد الذاتية في الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبي.
- تطوير المعاملات المالية الخالية من الربا والمقامرة.
- تأكيد أهمية العنصر البشري في العملية الاقتصادية، يُعد الجهد شريكاً أساسياً في الإنتاج.
- تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وضمان عدالة توزيع الدخل.
- تحديد فرص استثمارية فاعلة تُسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع ريادة الأعمال.

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية

تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق توازن بين الربح الاقتصادي والعادل الاجتماعي، وذلك من خلال ضمان التوزيع العادل للثروة والدخل بما يتماشى مع مقاصد الشريعة، وإدارة أموال الزكاة واستخدامها في تمويل أنشطة اجتماعية مثل رعاية الأطفال وكبار السن، وتوفير التعليم والتدريب والمنح الدراسية والمساهمة في إقامة مشاريع خدمية تعود بالنفع العام، مثل إنشاء مراافق تعليمية وصحية ويعمل البنك الإسلامي إحياء فريضة الزكاة باعتبارها آلية تكافل اجتماعي بين أفراد المجتمع الإسلامي، وتعزيز روح التضامن والتعاون (نبيلة وأخرون، 2021).

3. وظائف البنوك الإسلامية

تنقسم الوظائف في البنوك الإسلامية إلى قسمين هما: الخدمات المصرفية، والتمويل البديل للإقراض بالفائدة (أبو ميزر، 2019):

1. خدمات مصرفية:

- فتح الحسابات وقبول الودائع.
- تحصيل الشيكات والأوراق التجارية.
- إصدار الحالات وخطابات الضمان.
- صرف العملات وتأجير صناديق الأمانات.
- إصدار دفاتر شيكات بعملات مختلفة

2. خدمات تمويلية بديلة للإقراض:

- المراقبة.
- المشاركة .
- المضاربة .
- صيغة السلم
- الاستصناع

• الإجارة

4. خصائص البنوك الإسلامية

من أبرز خصائص البنوك الإسلامية (سليماني ،2023 ،):

- الابتعاد عن التعامل بالفائدة.
- الاستثمار في مشاريع حقيقة.
- الالتزام بقاعدة الحلال والحرام وفقاً للشريعة.
- خضوع العمليات للرقابة الشرعية.
- تحقيق الشفافية والمصداقية في التعاملات.

2.3 المبحث الثاني: الدراسات السابقة

2.3.2 المطلب الأول: الدراسات العربية

دراسة (بولنفاض ،2025) بعنوان "إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا" بهدف تحليل كيفية إدارة مخاطر السيولة في هذين النوعين من البنوك. تناول البحث عينة مكونة من (27) بنك تم جمع البيانات من مجموعة من البنوك في دول شمال إفريقيا للفترة الممتدة 2014-2020 ، توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافات واضحة في كيفية إدارة مخاطر السيولة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وأظهرت النتائج وجود فروق جوهرية في أساليب إدارة السيولة، حيث تعتمد البنوك التقليدية على أدوات قائمة على سعر الفائدة، في حين تستخدم البنوك الإسلامية أدوات متوافقة مع الشريعة، ما يفرض عليها تحديات إضافية تستلزم تبني استراتيجيات بديلة لإدارة مخاطر السيولة.

وسعـت دراسة (معيوف وشعـير ،2025) بعنوان "دور مؤشرات السيولة في تحقيق التعافي المالي" دراسة لعدد من المصارف التجارية العراقية المختارة والتي هدفت إلى تحديد دور مؤشرات السيولة المالية (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) في تحقيق التعافي المالي، وذلك بتحليل البيانات المالية لـ 5 مصارف تجارية عراقية مختارة للفترة من 2011-2020، وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة والتعافي المالي، مع تباين تأثير هذه المؤشرات على مكونات التعافي، حيث كان لتوفر النقد أثر إيجابي واضح، مقابل تأثير محدود للسيولة القانونية.

وتناولت دراسة (العاني،2025) "قياس العلاقة بين مؤشرات إدارة السيولة مع الاستقرار المالي": دراسة تحليلية لعدد من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة(2016-2022) حيث هدفت إلى تحليل أثر مجموعة من مؤشرات السيولة - تمثلت في نسبة الرصيد النقدي، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة الاحتياطي القانوني - على مؤشرين رئيسيين للاستقرار المالي هما: نسبة كفاية رأس المال ومؤشر جودة، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين مؤشرات السيولة والاستقرار المالي، مع تباين دلالة تلك العلاقة من مصرف لآخر، مما يشير إلى أن فعالية إدارة السيولة لا تتعكس بشكل موحد على الاستقرار المالي في جميع المؤسسات المصرفية. كما خلصت الدراسة إلى أهمية تبني استراتيجيات مالية مخصصة لكل مصرف تعزز من كفاءة إدارة السيولة، وتسهم في تحسين مؤشرات الاستقرار المالي، لا سيما في ظل التحديات التي تواجه القطاع المالي العراقي.

وتوصلت دراسة (طه وفارس،2024) بعنوان "تأثير المخاطر المصرفية في جودة التقارير المالية" دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تهدف إلى التعريف بمفهوم المخاطر المصرفية وتأثيرها في جودة التقارير المالية، تناول البحث عينة مكونة من (15)

مصرفًا من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة من 2013 لغاية 2022، وتوصل البحث إلى وجود ارتفاعاً في مستوى المخاطر الائتمانية، في حين إن هناك انخفاض في مستوى مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل، أما جودة التقارير المالية يلاحظ وجود انخفاض كبير في مستوى التحفظ المحاسبي، كما أظهرت نتائج البحث عدم وجود تأثير بعد مخاطر الائتمان والسيولة في جودة التقارير المالية بينما هناك تأثير بعد مخاطر التشغيل في جودة التقارير المالية.

في حين دراسة (صديقي وزنافي ، 2023). بعنوان "إدارة السيولة المصرفية ودورها في تخفيض مخاطر السيولة"، والتي تهدف إلى دراسة كيفية إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية وأثرها في تقليل مخاطر السيولة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وركزت على تقنيات وأدوات إدارة السيولة، أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر السيولة تُعد من أخطر المخاطر التي تواجه البنوك التجارية، وأنه يجب على البنوك مراقبة مستويات السيولة بشكل دقيق لتجنب العجز المالي أو مخالفة التشريعات الخاصة بالاحتفاظ بالسيولة لدى البنك المركزي أو في خزينة البنك التجاري، كما تبين أن تبني آليات فعالة لإدارة السيولة يمكن أن يساعد بشكل كبير في تقليل المخاطر المالية والأزمات التي قد تهدد استقرار البنك.

اما دراسة (النقشبندي،2024) تناولت هذه الدراسة أثر استخدام الرافعة المالية على السيولة المصرفية في المصرف التجاري العراقي خلال الفترة (2004-2022)، بإطار تحليلي يعتمد على البيانات المالية السنوية. وقد توصلت النتائج إلى وجود تأثير معنوي للرافعة المالية على السيولة، كما بينت علاقة عكssية بين نسب المديونية ومستوى الرصيد النقدي، ما يشير إلى أهمية تحقيق توازن بين المحافظة على السيولة والانخراط في مشاريع استثمارية، واقتراح تبني مبادئ الصيرفة الشاملة لتنوع القروض وتقليل مخاطر السيولة المستقبلية.

وأجرى (عصام وآخرون،2023) دراسة بعنوان "أثر السيولة على ربحية البنوك الجزائرية: دراسة تحليلية لفترة 2016-2020". وسعت هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات السيولة على ربحية المصارف الجزائرية باستخدام نموذج البيانات المجمعة (Panel Data) لعينة من ستة بنوك، وأكّدت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة (مثل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والأصول السائلة إلى الودائع) ومؤشرات الربحية مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، وكانت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع الأكبر تأثيراً على ربحية البنك.

اما دراسة (محمد ،2023) بعنوان: "تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على ربحية المصارف الفلسطينية"، اختبرت هذه الدراسة أثر مؤشرات مخاطر السيولة على ربحية المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، مع التحكم في متغيرات متضمنة حجم البنك، الرافعة المالية، وعمر البنك، وأظهرت النتائج أن كلاً من الرصيد النقدي ونسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية

ونسبة التوظيف كان لها تأثير سلبي معنوي على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. وتوارد الدراسة على ضرورة تطوير قوانين تضمن توازنًا بين السيولة والربحية في البيئة الفلسطينية. حلت دراسة (حمودي، 2023) بعنوان "أهمية السيولة المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية في العراق للفترة (2017-2021)" تأثير السيولة المصرفية على أداء المصارف التجارية والإسلامية في العراق باستخدام مؤشرات السيولة المصرفية. وأظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية كانت أكثر قدرة على إدارة السيولة مقارنة بالبنوك التجارية، وأن السيولة تعد عاملاً حيوياً في قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق استقرار مالي يُسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

هدفت دراسة (ريان ونور الدين، 2023) بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية دراسة حالة بنكي Frans bank and Bnp Paribas العاملة بالجزائر خلال الفترة (2015-2020)، إلى تقييم الأداء المالي لبنكي BNP Paribas و Frans Bank في الجزائر خلال (2015-2020) من خلال نسب السيولة والربحية، وأكدت النتائج أن استخدام هذه النسب يمكن من تقييم الأداء المالي بشكل شامل، ويمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في كفاءة استثمار الأصول والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.

وأجرى (الرواشدة، 2022) دراسة بعنوان "السيولة المصرفية وأثرها على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن"، بهدف تحليل تأثير السيولة المصرفية على الأداء المالي للبنك العربي باستخدام مجموعة من النسب المالية التي تقيس السيولة مثل نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف، بالإضافة إلى مقاييس الأداء المالي مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). باستخدام نموذج متوجه الانحدار الذاتي (VAR) أظهرت نتائج الدراسة أن نسب السيولة المصرفية كانت من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنك العربي، حيث تبين أن نسبة الرصيد النقدي كان لها أكبر تأثير على العائد على الأصول وحق الملكية، بينما كانت نسبة الاحتياطي القانوني ذات تأثير سلبي على الأداء المالي.

دراسة (الذباهي وفوج، 2022) بعنوان "دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطر: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2019" تهدف إلى دراسة العلاقة بين مؤشرات السيولة المصرفية والعائد والمخاطر في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية، حيث شملت عينة من ستة مصارف. أظهرت النتائج أن المصارف حافظت على مستويات مرتفعة من السيولة، مما أثر سلباً على عوائدها، لكنه ساهم في تقليل المخاطر، كما كشفت الدراسة عن تراجع القيمة المضافة للسوق المالي على ثروات المساهمين في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

اما دراسة (رشيد وزبيب، 2021) بعنوان واقع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة حالة لمصرف السلام الجزائري (2014-2019) حيث تهدف الدراسة إلى استكشاف واقع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية في الجزائر، من خلال دراسة حالة لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة من

2014 إلى 2019. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عبر تحليل التقارير المالية السنوية للمصرف، حيث تم التركيز على مؤشرات السيولة مثل الأصول السائلة، الاحتياطي القانوني، ونسبة السيولة. أظهرت النتائج أن مصرف السلام حقق نتائج إيجابية في معظم السنوات باستثناء 2014 و2015، حيث تراجعت مؤشرات السيولة بسبب تركيز المصرف على الربحية أكثر من السيولة. وفي سنة 2019، تدهورت السيولة بشكل خطير.

في حين دراسة (بوري، 2002) بعنوان "تقييم السيولة المصرفية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة تحليلية في مصرف الشرق الأوسط للمدة الزمنية (2005-2019)". حيث هدفت الدراسة إلى تحليل حجم السيولة في مصرف الشرق الأوسط وتقييم مؤشرات السيولة الخاصة به باستخدام المؤشرات المالية المختلفة. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي وجود تفاوت وتذبذب في السيولة المصرفية لمصرف الشرق الأوسط، حيث تراوحت السيولة بين الارتفاع والانخفاض نتيجة لتأثرها بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. كما أظهرت الدراسة أن السيولة الفائضة قد تؤدي إلى انخفاض نسب السيولة في المصرف، مما يضعف قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية.

اما دراسة (حجازي وآخرون ،2021) "أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة " بهدف تحليل تأثير إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في القطاع. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة مكونة من 40 موظفًا في البنوك الإسلامية في قطاع غزة. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر وزيادة ربحية البنوك الإسلامية. كما أظهرت النتائج أن إدارة مخاطر السوق كانت الأكثر تأثيراً على الربحية، تليها إدارة مخاطر الائتمان، في حين أن إدارة مخاطر التشغيل كانت الأقل تأثيراً.

توصلت دراسة(عید،2021) بعنوان "أثر المخاطر المصرفية على عوائد الجهاز المالي الفلسطيني للفترة (2006-2019)"، والتي هدفت الدراسة إلى قياس أثر مجموعة من المخاطر المصرفية (مخاطر رأس المال، الائتمان، أسعار الفائدة، السيولة) على معدل العائد على الأصول في البنوك الفلسطينية. واعتمدت على المنهج الكمي التحليلي من خلال تحليل بيانات السلسلة الزمنية الشهرية باستخدام نماذج قياسية، وتمثلت العينة في بيانات صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، بلغ عددها 152 ملاحظة شهرية خلال فترة الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر رأس المال، الائتمان، أسعار الفائدة، والسيولة مع معدل العائد على الأصول، كما أثبتت وجود علاقة سلبية في المدى القصير والطويل بين معظم المتغيرات المدروسة.

2.3.2 المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

دراسة (2025, Ahmed & Abu Harb) بعنوان : The Relationship Between Liquidity Risk and Financial Performance: A Comparative Analytical Study of A Sample of Banks Operating in Palestine Between 2014-2023 هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي في سبعة بنوك فلسطينية خلال 2014-2023، باستخدام مؤشرات مثل إجمالي حقوق الملكية إلى الأصول والقروض إلى الأصول، والعائد على الأصول وحقوق الملكية والمبيعات. أظهرت النتائج أن معظم مؤشرات السيولة مرتبطة سلباً بالعوائد، باستثناء إجمالي الودائع إلى حقوق الملكية الذي ارتبط إيجابياً بالعائد على المبيعات، مع التأكيد على أن عوامل تشغيلية أخرى قد تؤثر أكثر على الأداء المالي

في حين دراسة (2025, Okey-Nwala&Wachukwu) بعنوان Liquidity Management والتي هدفت إلى دراسة تأثير إدارة السيولة على ربحية البنوك التجارية في نيجيريا باستخدام بيانات 10 بنوك خلال 2007-2021. أظهرت النتائج أن نسب الاحتياطي النقدي تؤثر سلباً على العائد على الأصول والأرباح لكل سهم، لكنها تعزز العائد على حقوق الملكية، في حين تؤثر نسبة القرض إلى الأيداع إيجابياً على حقوق الملكية دون تأثير كبير على باقي المقاييس.

وتوصلت دراسة (2025, Neupane) بعنوان An Impact of Liquidity on the Profitability Commercial Banks in Nepal (A Case Study of Agriculture Development of Bank Limited and Nepal Bank Limited) والتي ركزت على العلاقة بين السيولة والربحية في 20 بنكاً تجارياً نيبالياً، مع تحليل مؤشرات مثل العائد على الأصول وحقوق الملكية ونسب السيولة المختلفة، وبينت النتائج أن نسب السيولة تؤثر سلباً على العوائد، بينما بعض مؤشرات السيولة النقدية لها تأثير إيجابي على العائد على الأصول، مما يؤكد أهمية إدارة السيولة لتحسين الربحية.

وهدفت دراسة (2025 , Adebayp,et.al) بعنوان Navigating liquidity management challenges in the era of digital banking in the United States إلى مناقشة كيفية تأثير الخدمات المصرفية الرقمية على ممارسات إدارة السيولة للبنوك في الولايات المتحدة. وقد سلطت النتائج الضوء على فعالية الحلول التكنولوجية كالذكاء الاصطناعي والبلوكتشين في تحديد مخاطر السيولة مبكراً، وقد وجدت الدراسة أيضاً أدلة تجريبية على أن الخدمات المصرفية الرقمية على الرغم من تحسيناتها في كفاءة المعاملات وتجربة العملاء، تتخطى أيضاً على مخاطر كبيرة في إدارة السيولة، مثل زيادة تقلب الودائع، وزيادة التعرض لنقص السيولة والتحديات المتزايدة المرتبطة بتلبية المتطلبات التنظيمية الصارمة مثل بازل 3.

اما دراسة Liquidity Risk, Corporate Governance, and Financial Performance: A Case Study of Banks in Ghana (2025), Baidoo بعنوان تهدف إلى تحديد مستوى السيولة في البنوك الغانية، وتقييم مستوى حوكمة الشركات، وتحليل العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي. استخدمت الدراسة بيانات تغطي خمس سنوات (2018-2022) من 14 بنكًا تجاريًا غانبيًا. أظهرت النتائج أن مستوى السيولة بين البنوك في غانا كافٍ، وأن مستوى حوكمة الشركات مثالي. ومع ذلك، على الرغم من أن الأداء المالي، ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، يظهر نتائج ممتازة، فإن العائد على الأصول (ROA) بحاجة إلى تحسين، كما تبين أن مخاطر السيولة لم تكن مرتبطة ارتباطاً ذا دلالة إحصائية بالأداء المالي للبنوك، وجدت الدراسة أيضاً أن حجم مجلس الإدارة ليس له تأثير كبير على الأداء المالي، لكن جودة التدقيق كان لها تأثير سلبي على الأداء المالي.

اما دراسة Factors Influencing Liquidity Risk Banks in Haiti (2025, Sifrain) بعنوان Of والتي هدفت إلى استكشاف العوامل التي تؤثر على مخاطر السيولة في القطاع المصرفي في هايتي، وهو مجال حيوي ولكنه تحت البحث في استقرار النظام المالي. استخدمت الدراسة بيانات من 7 بنوك عبر 308 ملاحظة بين عامي 2013 و2023 ، حيث أظهرت نتائج اختبار هاوسمان تفضيل النماذج ذات التأثيرات الثابتة. أظهرت النتائج أن كفاية رأس المال، وجودة الأصول (نسبة القروض المتعثرة)، والكفاءة (نسبة التكاليف إلى الدخل)، والودائع (إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول)، وهوامش الفائدة الصافية تؤثر بشكل إيجابي ومحظوظ على مخاطر السيولة. في المقابل، لم تظهر ربحية البنك (العائد على الأصول) وحجم البنك تأثيراً ذا دلالة. تؤكد هذه النتائج على أهمية إدارة كفاية رأس المال وجودة الأصول ونمو الودائع للحد من مخاطر السيولة.

في حين دراسة The Effect of Liquidity Analysis on the Performance of Banks (2024, Al salih) بعنوان والتي تهدف إلى دراسة تأثير تحليل السيولة على أداء البنوك التجارية في العراق. تم استخدام بيانات من 11 بنكًا تجاريًا مدرجًا في سوق الأوراق المالية العراقية خلال الفترة من 2010 إلى 2023. تم تحليل العلاقة بين نسب السيولة القانونية والعائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على الأصول (ROA) ، وهوامش الفائدة الصافي (NIM) أظهرت النتائج أن نسبة السيولة القانونية وهوامش الفائدة الصافي (NIM) مرتبطة ارتباطاً سلبياً ذا دلالة إحصائية، مما يعني أن زيادة نسبة السيولة تؤدي إلى انخفاض في هامش الفائدة. كما أظهرت الدراسة أن نسب السيولة القانونية ونسبة التوظيف لها تأثيرات مباشرة على أداء البنوك المالي، مما يؤكد أن الإدارة الفعالة لهذه النسب تساهم في زيادة الكفاءة المالية.

وتوصلت دراسة Bank Liquidity and Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria (2024,Augustine& Efemena) بعنوان والتي تهدف إلى تحليل

تأثير سيولة البنوك على الأداء المالي لبنوك الأيداع في نيجيريا، وذلك بالاعتماد على بيانات مالية مدققة للفترة من 2018 إلى 2022. وقد استخدم الباحثان تحليل الانحدار اللوحي الساكن لتقدير العلاقة بين نسب السيولة (نسبة السيولة ونسبة القروض إلى الودائع وحجم البنك) ومقاييس الأداء المالي (ربحية السهم وهامش صافي الفائدة). كشفت النتائج أن نسبة القروض إلى الودائع لها تأثير سلبي وهام على ربحية السهم، بينما تأثير نسبة السيولة إيجابي وهام. كما وجد أن نسبة القروض إلى الودائع ونسبة السيولة وحجم البنك تؤثر سلباً بشكل هام على هامش صافي الفائدة. وتوكّد الدراسة على الأهمية الكبيرة لمستوى السيولة للقطاع المصرفي والاقتصاد النيجيري، وتوصي البنوك بإدارة حذرة لنسبة القروض إلى الودائع لتجنب الإفراط في الإقراض الذي قد يؤثر سلباً على الأداء.

اما دراسة Exploring the bearing of liquidity risk in (2024, Abu Khalaf & Awed) هدفت الدراسة تأثير مخاطر السيولة على ربحية البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، استخدمت الدراسة بيانات كمية جمعتها عبر منصة Refinitiv Eikon على مدار 11 عاماً (2012-2022) وشملت 71 بنكاً في المنطقة. أظهرت النتائج أن حجم البنك، والكفاءة التشغيلية، ونسبة القروض المتغيرة تؤثر سلباً على ربحية البنوك، مما يشير إلى أن البنوك الأكبر حجماً قد تواجه تكاليف تشغيلية مرتفعة تؤثر سلباً على ربحيتها، كما أن زيادة القروض المتغيرة تؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية وتقليل الأرباح. كما أظهرت النتائج أن إدارة المصروفات التشغيلية بشكل غير فعال تؤثر سلباً على الربحية. من ناحية أخرى، تبين أن مخاطر السيولة، وكفاية رأس المال، وتتنوع مصادر الدخل، وفرص النمو تؤثر بشكل إيجابي على العائد على حقوق الملكية. تدعم هذه النتائج نظرية العلاقة بين المخاطرة والعائد، حيث تبين أن البنوك التي تتمتع بكفاية رأسمالية أعلى، وفرص تنويع أكبر، ومستويات مخاطر سيولة مناسبة تحقق ربحية أعلى. وقد تم تعزيز قوة النتائج باستخدام طريقة اللحظات المعممة (GMM) .

في حين دراسة Liquidity and Risk Impact on (2024, Ahmad & Karim) بعنوان Bank Capital تهدف إلى دراسة تأثير السيولة المصرفية وعوامل أخرى على رأس مال البنوك في ظل ظروف ما بعد الأزمة في الاقتصادات الآسيوية الناشئة، جمعت البيانات من 150 بنكاً باستخدام قواعد بيانات البنك المركزي لخمس دول، تغطي الفترة من 2018 إلى 2022. وطبقت الدراسة كلاً من تقدير التأثير العشوائي وطريقة المربعات الصغرى العادلة المجمعة لتحليل البيانات وتحديد العلاقة، وتبين نتائج كلا النموذجين وجود علاقة إيجابية ودالة بين السيولة ورأس مال البنك، مما يشير إلى أن زيادة السيولة ترتبط بارتفاع مستويات رأس مال البنك، كما يُظهر كل من أسعار الفائدة وحجم البنك آثاراً إيجابية ودالة على الحفاظ على رأس مال البنك، ويرتبط تمويل السوق ارتباطاً مباشراً برأس المال، بينما يُظهر الناتج المحلي الإجمالي ومخاطر البنك ارتباطاً سلبياً برأس مال البنك.

اما دراسة Liquidity coverage ratio and profitability: an inverted U-shaped pattern (2024, Thanh) فقد هدفت إلى استكشاف العلاقة بين نسبة تغطية السيولة (LCR) والربحية في القطاع المصرفي في فيتنام، تم استخدام عينة من 20 بنكًا خلال الفترة من الربع الأول لعام 2015 حتى الربع الرابع لعام 2022. أظهرت النتائج وجود علاقة غير خطية على شكل حرف U ، يعزز زيادة نسبة تغطية السيولة الربحية، مما يشير إلى إدارة سيولة أفضل. ومع ذلك، بعد الوصول إلى النقاط المثلثة (حوالى 5.89 لنسبة العائد على الأصول و 7.47 لنسبة صافي الفائدة)، يؤدي المزيد من الزيادة في نسبة تغطية السيولة إلى تقليل العوائد، مما يدل على أن احتياطيات السيولة المفرطة تؤدي إلى تكاليف الفرصة وتقلل من الربحية، تؤكد هذه النتائج على ضرورة تحقيق توازن بين السيولة والربحية في القطاع المصرفي.

في حين تهدف دراسة The Influence of Liquidity Risk (2024, Eltweri,et.al) بعنوان A Study of the UK's Largest Commercial Banks on Financial Performance إلى تحليل تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي لأكبر 10 بنوك تجارية في المملكة المتحدة خلال الفترة من 2015 إلى 2021، أشارت النتائج إلى أن العلاقة بين مخاطر السيولة وربحية البنوك معقدة ومتتأثر بعوامل داخلية وخارجية، مما يقدم رؤى حيوية للبنوك والجهات التنظيمية وصانعي السياسات لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية في القطاع المصرفي بالمملكة المتحدة.

اما دراسة The Impact of Balancing Liquidity and Profitability on Evaluating and Improving Financial Performance in Iraqi Commercial Banks (2024, Al-Qaysi & Mabrouk) فهدفها تأثير التوازن بين السيولة والربحية على تقييم وتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية العراقية، استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي التحليلي باستخدام البيانات من 44 بنكًا تجاريًا في سوق العراق للأوراق المالية، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيانات موزعة على 415 موظفًا في هذه البنوك، أظهرت النتائج أن هناك تأثيرًا مباشرًا بين السيولة والأداء المالي، بالإضافة إلى أن الربحية تلعب دورًا وسيطًا بين السيولة والأداء المالي، كما أكدت الدراسة أن التوازن بين السيولة والربحية يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للبنوك العراقية، توصي الدراسة بضرورة أن تركز البنوك على تعزيز سياساتها المالية لتحقيق توازن بين السيولة والربحية، وذلك لتقاديم التأثيرات السلبية على الأداء المالي للبنك.

في حين دراسة Potential risks of liquidity and credit (2023, Chowdhury,et.al) هدفت إلى دراسة تأثير كل من مخاطر السيولة والائتمان على كفاءة البنوك الإسلامية في بنغلاديش، تستخدم الورقة بيانات من البنوك الإسلامية للفترة من 2007 إلى 2018، وتقدم تحليلًا من مرحلتين، في المرحلة الأولى، يتم

استخدام تحليل مخلف البيانات (DEA) ، بينما في المرحلة الثانية، يتم تطبيق نماذج الانحدار لتقدير تأثير مخاطر السيولة والائتمان على كفاءة البنوك. وتشير درجات الكفاءة إلى أن البنوك الإسلامية تعمل بكفاءة تقدر بـ 86٪ مع تحقيق حصة 68٪ في العوائد الثابتة بالحجم . (CRS) كما تُظهر النتائج أن كلا من مخاطر السيولة (LR) ومخاطر الائتمان (CR) يؤثران بشكل كبير على كفاءة البنوك الإسلامية في بنغلاديش، وبين التحليل أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين الكفاءة وزيادة مخاطر السيولة، في حين تظهر مؤشرات مخاطر الائتمان نتائج متباعدة. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر كل من درجة Z (مؤشر استقرار البنك) وعدد الفروع (مؤشر تغطية شبكة البنك) بشكل إيجابي على الكفاءة. من ناحية أخرى، يرتبط كل من حجم البنك وفترة الأزمة المالية بعلاقة سلبية مع كفاءة البنوك. تسهم نتائج هذه الورقة بشكل كبير في تعزيز فهم قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية، وخاصة لدى صناع السياسات والباحثين الأكاديميين.

في حين دراسة (2023, Alkababji & Mushtaha) بعنوان (The Impact of Financial Soundness Indicators (FSIs) on the Market Value of Palestinian Public Shareholding Banks) هدفت إلى استكشاف السلامة المالية للقطاع المصرفية الفلسطيني، كما هدفت إلى دراسة تأثيرها على القيمة السوقية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للفترة 2012-2022 والتي تضم ستة (6) بنوك وقد ركزت الدراسة على أربعة مؤشرات رئيسية للسلامة المالية وفقاً لإطار صندوق النقد الدولي وسلطة النقد الفلسطينية، وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة، وتم قياس القيمة السوقية من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين مؤشرات السلامة المالية والقيمة السوقية، حيث تبين أن كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة تؤثران سلباً، بينما تؤثر مؤشرات الربحية وجودة الأصول بشكل إيجابي، في حين كان تأثير السيولة سلبياً.

جدول رقم (6.2) : جدول المقارنة بين الدراسات السابقة

أهم النتائج	المجتمع والعينة	المنهج المستخدم	الأهداف	اسم المؤلف/المؤلفين وال تاريخ
اختلافات واضحة في إدارة مخاطر السيولة بين البنوك الإسلامية والتقليدية؛ البنوك التقليدية تعتمد على آليات فائدة، والبنوك الإسلامية تستخدم أدوات مالية متوافقة مع الشريعة وتواجه تحديات إضافية بسبب القيود الشرعية.	مجموعة من البنوك في دول شمال إفريقيا	وصفي تحليلي	تحليل كيفية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا.	بولنفاص (2025)
وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين مؤشرات السيولة والتعافي المالي، رغم ضعفها في بعض الجوانب. تأثيرات متقاومة لمؤشرات السيولة على مكونات التعافي المالي.	5 مصارف تجارية عراقية مختارة للفترة من 2011-2020.	تحليلي وإحصائي	تحديد دور مؤشرات السيولة المالية (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) في تحقيق التعافي المالي.	معيوف وشعير (2025)
وجود علاقة معنوية بين مؤشرات السيولة والاستقرار المالي، مع تباين دلالة تلك العلاقة من مصرف لآخر. أهمية تبني استراتيجيات مالية مخصصة لكل مصرف لتعزيز كفاءة إدارة السيولة.	ثلاثة مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (مصرف آشور، مصرف بغداد، والمصرف العراقي للاستثمار) للفترة 2016-2022.	تحليلي وإحصائي	تحليل أثر مجموعة من مؤشرات السيولة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة الاحتياطي القانوني) على مؤشرين رئيسيين للاستقرار المالي (نسبة كفاية رأس المال ومؤشر جودة الموجودات).	العاني (2025)
ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية، وانخفاض في مستوى مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل. انخفاض كبير في مستوى التحفظ المحاسبي في جودة التقارير المالية. عدم وجود تأثير مخاطر الائتمان والسيولة في جودة التقارير المالية، بينما يوجد تأثير لمخاطر التشغيل.	عينة مكونة من 15 مصرف من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2013-2022.	ارتباط وانحدار	التعريف بمفهوم المخاطر المصرفية وتأثيرها في جودة التقارير المالية.	طه وفارس (2024)
مخاطر السيولة تعد من أخطر المخاطر التي تواجه البنوك التجارية، وضرورة مراقبة مستويات السيولة بدقة. تبني آليات فعالة لإدارة السيولة يمكن أن يقلل المخاطر المالية والأزمات.	البنوك التجارية	وصفي تحليلي	دراسة كيفية إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية وأثرها في تقليل مخاطر السيولة.	صديقي وزنافي (2023)

<p>وجود تأثير للرافعة المالية على السيولة المصرفية. اقتراح تحقيق التوازن بين السيولة والدخول في المشاريع الاستثمارية، واتباع مبادئ الصيرفة الشاملة. وجود تأثير عكسي لمتغير نسب المديونية على الرصيد النقدي.</p>	<p>المصرف التجاري العراقي للمدة 2004-2022.</p>	<p>تحليلي</p>	<p>الوقوف على حقيقة دور نسب الرافعة المالية وتأثيرها على السيولة والمشاكل التي تواجه المصارف التجارية في العراق، وتحديد طبيعة العلاقة بين نسب الرافعة المالية ونسب السيولة، وتشخيص قدرة المصرف التجاري على توفير السيولة، ومعالجة المشاكل المالية.</p>	<p>الدقشيني (2024)</p>
<p>وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول السائلة إلى الودائع) وبين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع هي الأكثر تأثيراً على الربحية.</p>	<p>عينة من ستة بنوك تجارية جزائرية للفترة 2016-2020.</p>	<p>اقتصادي تحليلي</p>	<p>قياس تأثير مؤشرات السيولة على ربحية المصارف الجزائرية.</p>	<p>عاصم وآخرون (2023)</p>
<p>الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، ونسبة التوظيف لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول. جميع مؤشرات السيولة المذكورة لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على حقوق الملكية. ضرورة إصدار قوانين تضمن تحقيق التوازن بين السيولة والربحية.</p>	<p>المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.</p>	<p>تحليلي</p>	<p>اختبار تأثير مؤشرات السيولة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف) على ربحية المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.</p>	<p>محمد (2023)</p>
<p>البنوك الإسلامية كانت تتمتع بمؤشرات سيولة أفضل من البنوك التجارية وتثير السيولة بفاعلية أكبر. السيولة المصرفية عامل حيوي لنجاح البنوك في الوفاء بالتزاماتها وتحقيق الأرباح.</p>	<p>البنوك التجارية والإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2017-2021.</p>	<p>تحليلي</p>	<p>تحليل أهمية السيولة في المصارف التجارية والإسلامية في العراق.</p>	<p>حمودي (2023)</p>
<p>استخدام نسب السيولة والربحية يتيح تقييم الأداء المالي بشكل شامل، ويكشف عن نقاط القوة والضعف المتعلقة بالسيولة والربحية. يساعد في قياس كفاءة البنوك في اختيار</p>	<p>بنكي Frans Bank و BNP Paribas العالمية بالجزائر خلال الفترة 2015-2020.</p>	<p>تحليلي</p>	<p>تحليل الأداء المالي لبنكي Frans Bank و BNP Paribas من خلال الاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية.</p>	<p>ريان ونور الدين (2023)</p>

الأصول واستغلال الموارد وتقدير القدرة على الوفاء بالالتزامات.				
نسبة السيولة المصرفية كانت من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنك العربي. نسبة الرصيد النقدي كان لها أكبر تأثير على العائد على الأصول وحقوق الملكية، بينما نسبة الاحتياطي القانوني كانت ذات تأثير سلبي.	البنك العربي في الأردن للفترة 2005-2019.	وصفي تحليلي،	تحليل تأثير السيولة المصرفية على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن.	الرواشدة (2022)
المصارف حافظت على مستويات مرتفعة من السيولة، مما أثر سلباً على عوائدها، لكنه ساهم في تقليل المخاطر. تراجع القيمة المضافة للسوق المالي على ثروات المساهمين.	عينة من ستة مصارف تجارية عراقية خاصة للفترة 2005-2019.	تحليلي	دراسة العلاقة بين مؤشرات السيولة المصرفية والعائد والمخاطرة في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية.	الذبواحي وفرج (2022)
مصرف السلام حقق نتائج إيجابية باستثناء 2014 و2015 لتراجع مؤشرات السيولة بسبب التركيز على الربحية، وتدحرج السيولة بشكل خطير في 2019.	مصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2014-2019.	وصفي تحليلي	استكشاف واقع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية في الجزائر.	رشيد وزبيب (2021)
تفاوت وتذبذب في السيولة المصرفية لمصرف الشرق الأوسط نتيجة تأثيرها بعوامل داخلية وخارجية. السيولة الفائضة قد تؤدي إلى انخفاض نسب السيولة في المصرف.	مصرف الشرق الأوسط المدرج في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2005-2019.	تحليلي	تحليل حجم السيولة في مصرف الشرق الأوسط وتقدير مؤشرات السيولة الخاصة به باستخدام المؤشرات المالية المختلفة.	بوري (2021)
وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر وزيادة ربحية البنوك الإسلامية. إدارة مخاطر السوق كانت الأكثر تأثيراً على الربحية، تليها إدارة مخاطر الائتمان، بينما إدارة مخاطر التشغيل كانت الأقل تأثيراً.	عينة مكونة من 40 موظفاً في البنوك الإسلامية في قطاع غزة.	وصفي تحليلي	تحليل تأثير إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة.	حجازي وآخرون (2021)

<p>وجود علاقة طردية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر رأس المال، الائتمان، أسعار الفائدة، والسيولة مع معدل العائد على الأصول. وجود علاقة سلبية في المدى القصير والطويل بين معظم المتغيرات المدروسة.</p>	<p>بيانات صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية (152 ملاحظة شهرية) خلال الفترة 2006-2019.</p>	<p>كمي تحليلي،</p>	<p>قياس أثر مجموعة من المخاطر المصرفية (مخاطر رأس المال، الائتمان، أسعار الفائدة، السيولة) على معدل العائد على الأصول في البنوك الفلسطينية.</p>	<p>عيد (2021)</p>
<p>علاقة متباعدة بين مخاطر السيولة ومتغيرات الأداء المالي. إجمالي الودائع إلى إجمالي حقوق الملكية هو المتغير الأكثر أهمية لقياس مخاطر السيولة وله علاقة سلبية مع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.</p>	<p>سبع بنوك عاملة في فلسطين خلال 10 سنوات (2014-2023).</p>	<p>وصفي تحليلية</p>	<p>تحليل العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك العاملة في فلسطين، وتقديم المشورة للبنوك حول التقنيات والاستراتيجيات المناسبة لإدارة هذه المخاطر.</p>	<p>Abu Harb & Ahmed (2025)</p>
<p>إدارة السيولة تؤثر بشكل ملحوظ على الربحية. نسبة الاحتياطي النقدي لها تأثير سلبي على العائد على الأصول والأرباح لكل سهم، وإيجابي على العائد على حقوق الملكية. نسبة القرض إلى الأيداع تؤثر إيجابياً على العائد على حقوق الملكية.</p>	<p>بيانات مالية من 10 بنوك مختارة في نيجيريا خلال الفترة 2007-2021.</p>	<p>نماذج انحدار</p>	<p>فحص العلاقة بين إدارة السيولة وربحية البنوك التجارية في نيجيريا.</p>	<p>& Wachukwu Okey-Nwala (2025)</p>
<p>مؤشرات السيولة تؤثر بشكل كبير على الربحية. نسبة السيولة (CR) تؤثر سلباً على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. مؤشر CBBISD له تأثير إيجابي قوي على العائد على الأصول.</p>	<p>20 بنكاً تجارياً نيبالياً (دراسة حالة بنك نيبال المحدود وبنك التنمية الزراعية النيبالي).</p>	<p>وصفي ومقارن سببي</p>	<p>تحليل العلاقة بين السيولة والربحية في 20 بنكاً تجارياً نيبالياً، مع التركيز على بنك نيبال المحدود وبنك التنمية الزراعية النيبالي.</p>	<p>(2025) Neupane</p>
<p>الخدمات المصرفية الرقمية تطوي على مخاطر كبيرة في إدارة السيولة (تقلب الودائع، نقص السيولة، تحديات تنظيمية). الحلول التكنولوجية كالذكاء الاصطناعي والبلوكتشين فعالة في تحديد مخاطر السيولة مبكراً.</p>	<p>البنوك</p>	<p>مراجعة منهجية للأدب</p>	<p>مناقشة كيفية تأثير الخدمات المصرفية الرقمية على ممارسات إدارة السيولة للبنوك في الولايات المتحدة.</p>	<p>Adebayp, et.al (2025)</p>
<p>مستوى السيولة كأداء مالي ممتاز، بينما (ROE) بحاجة الشركات مثالي. الأداء المالي (ROE) متباين، بينما (ROA) بحاجة</p>	<p>بيانات طويلة لخمس سنوات (2018-2022) من 14 بنكاً تجارياً غائباً.</p>	<p>نماذج تأثيرات ثابتة وعشوانية</p>	<p>تحديد مستوى السيولة في البنوك الغائبة، تعليم مستوى حوكمة الشركات، وتحليل</p>	<p>(2025) Baidoo</p>

إلى تحسين. مخاطر السيولة لم تكن مرتبطة ارتباطاً ذا دلالة إحصائية بالأداء المالي.			العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي.	
كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والكفاءة، والودائع، وهوامش الفائدة الصافية تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على مخاطر السيولة. ربحية البنك وحجم البنك لم يظهرها تأثيراً ذا دلالة.	بيانات من 7 بنوك (5 خاصة و2 عامه) عبر 308 ملاحظة بين عامي 2013 و2023.	الانحدار	استكشاف العوامل التي تؤثر على مخاطر السيولة في القطاع المصرفي في هايتي.	(2025) Sifrain
نسبة السيولة القانونية وهوامش الفائدة الصافي مرتبطة ارتباطاً سلبياً ذا دلالة إحصائية. نسب السيولة القانونية ونسبة التوظيف لها تأثيرات مباشرة على أداء البنوك المالي.	11 بنكاً تجاريًّا مدرجاً في سوق الأوراق المالية العراقي خلال الفترة 2010-2023.	تحليل الأداء المالي.	دراسة تأثير تحليل السيولة على أداء البنوك التجارية في العراق.	(2024) Al salih
نسبة القروض إلى الودائع لها تأثير سلبي وهم على ربحية السهم، بينما لنسبة السيولة تأثير إيجابي وهم. نسبة القروض إلى الودائع ونسبة السيولة وحجم البنك تؤثر سلباً بشكل هام على هامش صافي الفائدة.	بيانات مالية مدققة لبنوك الأيداع في نيجيريا للفترة 2018-2022.	تحليل الانحدار	تحليل تأثير سيولة البنوك على الأداء المالي لبنوك الأيداع في نيجيريا.	& Efemena (2024) Augustine
حجم البنك، الكفاءة التشغيلية، ونسبة القروض المتعثرة تؤثر سلباً على ربحية البنك. مخاطر السيولة، كفاية رأس المال، تنويع مصادر الدخل، وفرص النمو تؤثر بشكل إيجابي على العائد على حقوق الملكية.	بيانات كمية من 71 بنكاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدار 11 عاماً (2012-2022).	الانحدار	تحليل تأثير مخاطر السيولة على ربحية البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	Abu Khalaf & Awed (2024)
علاقة إيجابية ودالة بين السيولة ورأس مال البنك. أسعار الفائدة وحجم البنك لهما آثار إيجابية على رأس مال البنك. تمويل السوق يرتبط مباشرة برأس المال، بينما الناتج المحلي الإجمالي ومخاطر البنك يرتبطان سلبياً.	بيانات من 150 بنكاً باستخدام قواعد بيانات البنوك المركزية لخمس دول آسيوية للفترة 2018-2022.	تقدير التأثير العشوائي وطريقة المربعات الصغرى العادلة المجمعة	دراسة تأثير السيولة المصرفية وعوامل أخرى على رأس مال البنوك في ظل ظروف ما بعد الأزمة في الاقتصادات الآسيوية الناشئة.	Ahmad & Karim (2024)
وجود علاقة غير خطية على شكل حرف U مقلوب بين نسبة تغطية السيولة والربحية. بعد الوصول إلى النقاط المثلثي، يؤدي المزيد من الزيادة في نسبة تغطية السيولة إلى تقليل العوائد.	عينة من 20 بنكاً في فيتنام خلال الفترة من الربع الأول لعام 2015 حتى الربع الرابع لعام 2022.	نموذج المصفوفة المتغيرة لتقدير التأثير التربعي (GMM)	استكشاف العلاقة بين نسبة تغطية السيولة (LCR) والربحية في القطاع المصرفي في فيتنام، وتحديد المستوى الأمثل لنسبة تغطية السيولة.	(2024) Thanh

<p>العلاقة بين مخاطر السيولة وربحية البنوك معقدة وتأثر بعوامل داخلية وخارجية. تقدم رؤى حيوية للبنوك والجهات التنظيمية وصانعي السياسات لتحقيق الاستقرار المالي.</p>	<p>أكبر 10 بنوك تجارية في المملكة المتحدة خلال الفترة 2015-2021.</p>	<p>نماذج انحدار لوحدة FGTS البيانات</p>	<p>تحليل تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي لأكبر 10 بنوك تجارية في المملكة المتحدة خلال الفترة من 2015 إلى 2021، مع الأخذ في الاعتبار تأثير لوائح بازل 3 وبريكست وجائحة كوفيد-19.</p>	<p>(2024) Eltweri, et.al</p>
<p>تأثير مباشر بين السيولة والأداء المالي. الربحية تلعب دوراً وسيطاً بين السيولة والأداء المالي. التوازن بين السيولة والربحية يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للبنوك العراقية.</p>	<p>44 بنكاً تجارياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية (استبيانات على 415 موظفاً).</p>	<p>التحليل الوصفي التحليلي (استبيانات وبيانات مالية)</p>	<p>فحص العلاقة بين السيولة والربحية والأداء المالي في القطاع المصرفي العراقي، حيث تواجه البنوك تحديات كبيرة في موازنة هذين العاملين لتحقيق استدامة مالية.</p>	<p>& Al-Qaysi (2024) Mabrouk</p>
<p>البنوك الإسلامية تعمل بكفاءة عالية. كل من مخاطر السيولة والانتمان يؤثران بشكل كبير على كفاءة البنوك الإسلامية. ارتباط إيجابي بين الكفاءة وزيادة مخاطر السيولة.</p>	<p>البنوك الإسلامية في بنغلاديش للفترة 2007-2018.</p>	<p>تحليل مغلق البيانات (DEA) ونماذج الانحدار</p>	<p>تأثير كل من مخاطر السيولة والانتمان على كفاءة البنوك الإسلامية في بنغلاديش.</p>	<p>Chowdhury, et.al (2023)</p>
<p>التزام البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بلوائح لجنة بازل 3 فيما يتعلق بمؤشرات السلامة المالية. كما أظهرت البيانات أن القطاع المصرفي في فلسطين يحتل مرتبة متوسطة إلى متقدمة من حيث السلامة المصرفية. علاوة على ذلك، فإن مؤشرات السلامة المالية لها تأثير كبير على نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية</p>	<p>6 بنوك فلسطينية مدرجة لدى بورصة فلسطين.</p>	<p>منهج وصفي تحليلي، البيانات المالية المنشورة للبنوك خلال الفترة الزمنية 2012-2021</p>	<p>فقد هدفت إلى استكشاف السلامة المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني، كما هدفت إلى دراسة تأثيرها على القيمة السوقية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.</p>	<p>Alkababji & (2023) Mushtaha</p>

3.3.2 المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

تعتبر السيولة من أبرز العوامل المؤثرة في استقرار البنوك وربحيتها، تشير العديد من الدراسات إلى أن الإدارة الفعالة للسيولة تُعد من الأسس التي تحدد قدرة البنك على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة وتحقيق استقرار مالي طويل الأجل، دراسة بولنفاض (2025) تبرز تحديات كبيرة تواجه البنوك الإسلامية في إدارة مخاطر السيولة مقارنة بالبنوك التقليدية، إذ تتطلب القيود الشرعية في البنوك الإسلامية تكييف أدوات السيولة لتوافق الشريعة الإسلامية، وهذا التحدي يضعها في مواجهة صعوبات إضافية في استخدام بعض الأدوات المالية التي تعتمد عليها البنوك التقليدية، مثل آليات

الفائدة، مما قد يعرض البنوك الإسلامية لخطر أكبر في إدارة السيولة. من جهة أخرى، في دراسة حمودي (2023)، تبين أن البنوك الإسلامية تتمتع بمؤشرات سيولة أفضل من البنوك التقليدية، مما يعكس قدرة هذه البنوك على إدارة سيولتها بشكل أكثر كفاءة. إذ تعتبر السيولة أحد العوامل الحيوية لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية وتحقيق الأرباح المستدامة حيث إن كلا الدراستين ترتكزان على تأثير السيولة المصرفية في أداء البنوك في بيئات مختلفة (البنوك الإسلامية والتقليدية في دراسة بولنفاض ، والبنوك التجارية والإسلامية في دراسة حمودي)، توصلت كلا الدراستين إلى أن البنوك الإسلامية كانت تدير السيولة بشكل أفضل من البنوك التقليدية. فالبنوك الإسلامية كانت تتمتع بمؤشرات سيولة أفضل، مما يساهم في استقرارها المالي. بينما دراسة بولنفاض تتناول تبايناً في استخدام أدوات السيولة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، بينما دراسة حمودي تركز على الأداء المقارن بين البنوك الإسلامية والتقليدية في العراق باستخدام مؤشرات السيولة.

أما في دراسة صديقي وزنافي (2023)، فتظهر النتائج أن السيولة تعتبر واحدة من أخطر المخاطر التي تواجه البنوك التجارية، مما يتطلب تبني استراتيجيات فعالة لضبط مستويات السيولة داخل المؤسسات المصرفية. وتؤكد الدراسة أهمية مراقبة مستويات السيولة عن كثب لتجنب أي عجز مالي قد يهدد استقرار البنك أو يعرقل استمرارية عملياته، دراسة الشاعر (2023)، التي تناولت تأثير مؤشرات السيولة على ربحية البنوك الفلسطينية، أشارت إلى أن المؤشرات مثل نسبة التوظيف والرصيد النقدي ونسبة الاحتياطي القانوني يمكن أن تكون لها تأثيرات سلبية على الربحية. هذه النتائج تتماشى مع نتائج دراسات سابقة، التي تُظهر أن السيولة الزائدة في بعض الحالات يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في العوائد بسبب عدم استخدام الأموال بشكل كف. أما دراسة صديقي وزنافي (2023) ودراسة طه وفارس (2024) حيث تتشابه الدراسات في تناول تأثير السيولة على المخاطر المصرفية وجودة التقارير المالية. حيث أكد كل من الباحثين على أن إدارة السيولة الفعالة تلعب دوراً محورياً في تقليل المخاطر المالية التي قد تهدد استقرار البنك، في حين ترتكز دراسة صديقي وزنافي على ضرورة مراقبة مستويات السيولة لتقليل المخاطر المالية، بينما تتناول دراسة طه وفارس تأثير المخاطر المصرفية على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية.

اما دراسة معيوف وشعير (2025) ودراسة العاني (2025) فإن كلا الدراستين تناولتا تأثير مؤشرات السيولة على استقرار البنوك. حيث أظهرت كلاهما أن مؤشرات السيولة تؤثر بشكل معنوي على استقرار البنوك المالية. فدراسة معيوف وشعير ركزت على علاقة السيولة بالتعافي المالي، بينما دراسة العاني ترتكز على علاقتها بالاستقرار المالي. أما في دراسة العاني (2025) فقد تم التركيز على العلاقة بين مؤشرات السيولة والاستقرار المالي، وأنهت النتائج تباين دلالة العلاقة بين المصارف المختلفة، هذه النتيجة تعكس حقيقة أن فعالية إدارة السيولة ليست موحدة في جميع البنوك، بل تعتمد على خصائص كل بنك على حدة، مثل حجم البنك ونوعية القروض التي يقدمها. وهذا يسلط الضوء

على أهمية وجود استراتيجيات مخصصة لكل بنك لتناسب طبيعته واحتياجاته الخاصة في حين دراسة النقشبendi (2024) أكدت أن الرافعة المالية تؤثر سلباً على السيولة المصرفية، مما يؤدي إلى تراجع الرصيد النقدي.

من خلال هذه الدراسات، يلاحظ أن توازن الرافعة المالية مع مستويات السيولة من العوامل الحاسمة التي تؤثر في قدرة البنوك على الحفاظ على استقرارها المالي.

اما دراسة النقشبendi (2024) ودراسة الذباهي وفرج(2022) فتناولان تأثير مؤشرات السيولة على العوائد والمخاطر في المصارف التجارية. حيث أظهرتا أن المصارف تحتاج إلى التوازن بين السيولة والعوائد لتحقيق استقرار مالي. بينما تناولت دراسة النقشبendi تأثير الرافعة المالية على السيولة، تركزت دراسة الذباهي وفرج على العلاقة بين السيولة والمخاطر والعائد، مع التركيز على النتائج السلبية للسيولة المرتبطة على العوائد.

دراسة الشاعر (2023) ودراسة عصام وآخرون(2023) تناولت كلا الدراستين العلاقة بين السيولة والربحية، وأظهرت كلتا الدراستين تأثيرات سلبية لمؤشرات السيولة على الربحية، ما يشير إلى تحديات في تحقيق توازن بين السيولة والربحية دراسة بوري (2021) ودراسة رشيد وزبيب(2021) تناولت كلتا الدراستين تقييم السيولة في المصارف التجارية. أظهرت كلتا الدراستين أن السيولة المصرفية متأثرة بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى تفاوت في السيولة بين المصارف حيث دراسة بوري أكدت على أن السيولة الفائضة تؤدي إلى ضعف قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية، بينما تناولت دراسة رشيد وزبيب تأثير السيولة على الأداء المالي لمصرف السلام في الجزائر في فترات مختلفة.

دراسة عيد (2021) ودراسة حجازي وآخرون(2021) تناولت تأثير المخاطر المصرفية على الأداء المالي، أظهرت الدراسات علاقة طردية بين بعض المخاطر المصرفية مثل الائتمان والسيولة مع العائد على الأصول.

دراسة (2025) Okey-Nwala& Wachukwu و دراسة Ahmed & Abu Harb (2025) كلتا الدراستين ترکزان على العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك، حيث أظهرت دراسة Abu Harb Ahmed & دراسة Okey-Nwala& Wachukwu إن هناك علاقة سلبية بين مخاطر السيولة والعائد على الأصول وحقوق الملكية؛ مما يشير إلى أن ارتفاع مخاطر السيولة يقلل من الأداء المالي للبنك. نفس النتيجة توصلت إليها دراسة Okey-Nwala& Wachukwu التي أظهرت أن نسب السيولة مثل نسبة الاحتياطي النقدي (CRR) تؤثر سلباً على العائد على الأصول والأرباح لكل سهم، لكن في الوقت نفسه كان لسبة القرض إلى الأيداع تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية اما دراسة & Wachukwu Okey-Nwala أظهرت أن إدارة السيولة تؤثر بشكل ملحوظ على الربحية في البنوك النيجيرية، حيث بينت أن نسبة الاحتياطي النقدي تؤثر سلباً على العائد على الأصول؛ ولكن تساهم إيجابياً في العائد

على حقوق الملكية. وبالمثل، أكدت دراسة Neupane (2025) أن مؤشرات السيولة تؤثر بشكل كبير على الربحية في البنوك النيبالية، حيث أظهرت نتائجها أن نسبة السيولة تُسهم سلباً في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بينما تؤثر بعض المؤشرات الأخرى بشكل ضعيف. هذه النتائج تدعم فكرة أن زيادة نسبة السيولة قد تؤدي إلى تقليل العوائد بسبب تأثيرات الفرصة الضائعة الناجمة عن الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من السيولة غير المستخدمة.

دراسة Adebayp et al. (2024) ودراسة Awed & Abu Khalaf (2025) دراسة Adebayp et al. تسلط الضوء على التحديات الناتجة عن الرقمنة في البنوك الأمريكية، مثل التقلبات في الودائع، وزيادة مخاطر السيولة نتيجة للتكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، بينما دراسة Awed & Abu Khalaf تشير إلى أن الرقمنة يمكن أن تحسن من كفاءة المعاملات؛ لكنها جلبت معها تحديات في إدارة السيولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يتضح من الدراستين أن الخدمات المصرفية الرقمية تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتجربة العملاء، لكنها في ذات الوقت تخلق تحديات جديدة في إدارة السيولة، خاصة في مواجهة تقلبات الودائع ومتطلبات التنظيم الصارمة مثل بازل 3.

في حين في دراسة Sifrain (2025) تم التأكيد على أهمية جودة الأصول وكفاية رأس المال ونمو الودائع في تقليل مخاطر السيولة في هايتي. في المقابل، دراسة Neupane أظهرت أن مؤشرات السيولة مثل نسبة السيولة (CR) تؤثر سلباً على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. يمكن القول أن تحسين جودة الأصول وزيادة رأس المال ونمو الودائع يمكن أن يساعد في تقليل مخاطر السيولة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي، كما أن التحكم في مؤشرات السيولة بشكل فعال له تأثير كبير على الربحية.

اما دراسة Al salih (2024) و دراسة Thanh (2024) دراسة Al salih تشير إلى أن زيادة نسبة السيولة القانونية تؤدي إلى انخفاض في هامش الفائدة الصافي (NIM) وبالتالي تراجع في الربحية. بينما دراسة Thanh أظهرت وجود علاقة غير خطية بين نسبة تغطية السيولة والربحية في البنوك الفيتنامية، حيث أن زيادة السيولة حتى حد معين تعزز الربحية، لكن الزيادة المفرطة تقلل من العوائد. حيث تظهر الدراسات أهمية تحقيق التوازن بين السيولة والربحية في البنوك، حيث أن زيادة السيولة إلى حد معين يمكن أن تحسن الربحية، لكن الإفراط فيها يؤدي إلى تقليل العوائد وزيادة التكاليف إلا أن دراسة Thanh أضافت بعدها جديداً، حيث أظهرت أن هناك علاقة غير خطية بين نسبة تغطية السيولة (LCR) والربحية؛ مما يعني أن زيادة السيولة في البداية قد تحسن الربحية؛ لكن بعد حد معين يمكن أن تؤدي الزيادة المفرطة في السيولة إلى تقليل العوائد بسبب تكاليف الفرصة. هذا يشير إلى أهمية إيجاد توازن بين الاحتفاظ بالسيولة الكافية لضمان الوفاء بالالتزامات البنك وبين عدم الاحتفاظ بمبالغ ضخمة من السيولة التي قد تُهدى في الفرص الاستثمارية.

دراسة Eltweri et al. (2024) و دراسة Karim & Ahmad (2024) دراسة تناولت تأثير عوامل مثل جائحة كوفيد-19 وبريكست على مخاطر السيولة في البنوك البريطانية، بينما دراسة Karim & Ahmad أظهرت أن السيولة ترتبط بجباً برأس المال في البنوك الآسيوية بعد الأزمات. توضح الدراسات أن العوامل الماكرو اقتصادية مثل الأزمات العالمية تؤثر بشكل كبير على مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك. في مثل هذه الأوقات، يكون من الضروري للبنوك أن تكون قادرة على تعديل استراتيجياتها بشكل سريع للتعامل مع المخاطر الاقتصادية. كما أظهرت دراسة Alkababji & Mushtaha (2023) التزام البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بلوائح لجنة بازل 3 فيما يتعلق بمؤشرات السلامة المالية، كما أظهرت البيانات أن القطاع المصرفي في فلسطين يحتل مرتبة متوسطة إلى متقدمة من حيث السلامة المصرفية، علاوة على ذلك، فإن مؤشرات السلامة المالية لها تأثير كبير على نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية تشير هذه الدراسات مجتمعة إلى أن إدارة السيولة تعد من العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على استقرار البنوك وربحيتها. من المهم أن تأخذ البنوك بعين الاعتبار التحديات الخاصة بمؤشرات السيولة وكيفية تأثيرها على الأداء المالي، مع ضرورة تحقيق توازن دقيق بين السيولة والربحية. في هذا السياق، يجب أن تبني البنوك استراتيجيات مرنّة ومتواقة مع طبيعتها الاقتصادية والبيئية لمواجهة تقلبات السوق، سواء كانت ناتجة عن أزمات اقتصادية أو تحولات رقمية. من جهة أخرى، تُظهر الدراسات أن البنوك الإسلامية قد تواجه تحديات أكبر مقارنة بالبنوك التقليدية في إدارة السيولة بسبب القيود الشرعية، ولكنها مع ذلك تُظهر قدرة أكبر على التكيف وتحقيق استقرار مالي عند تبني سياسات مناسبة لإدارة السيولة.

4.3.2 المطلب الرابع: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناول الدراسة الحالية عدة جوانب رئيسية في حين أن دراسات سابقة تناولت المصارف الفلسطينية، إلا أنها ركزت إما على عينات محددة أو جوانب منفصلة مثل الربحية أو مخاطر السيولة كمتغير مستقل ، بينما يجمع هذا البحث بشكل فريد بين دراسة أثر إدارة السيولة على كل من العائد والمخاطر بشكل متزامن وشامل لجميع المصارف في فلسطين سواء كانت تجارية أو إسلامية ، مما يوفر تحليلًا أكثر تكاملاً للعلاقة بين هذه الأبعاد الحيوية وهو من الدراسات القليلة حسب على الباحث التي تجمع بين البنوك التجارية والإسلامية علاوة على ذلك، سيتضمن البحث بيانات حديثة والمتمثلة من 2018 لغاية 2024 مما يجعله أكثر ملائمة للتطورات الراهنة في القطاع المصرفي الفلسطيني، ويسمح بتحليل مفهوم "إدارة السيولة" بشكل أعمق ليشمل التقنيات والاستراتيجيات الفعلية المطبقة من قبل البنوك في سياقها الخاص، مما يمنح البحث قيمة مضافة في استكشاف كيفية تحقيق المصارف الفلسطينية للتوازن الأمثل بين السيولة والربحية والمخاطر ، والتي ستكون في متناول ذوي التخصص

من الطلبة والباحثين والمسؤولين وأصحاب القرار في المؤسسات الفلسطينية، ولاسيما القطاع المصرفي في فلسطين.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 تمهيد

يقدم هذا الفصل لمحة عن منهجية الدراسة من حيث طريقة البحث المتبعة، وسيتم وصف مجتمع الدراسة وعيتها متبوعاً بطرق وأدوات جمع البيانات وقياس المتغيرات، علاوة على ذلك، يستمر هذا الفصل في عرض أهم الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

2.3 منهجية الدراسة

تعتبر المنهجية من أعمدة البحث العلمي وأسسه، وتهدف إلى وصف مجتمع وعينة الدراسة، وتحديد المصادر التي تُستقى منها البيانات، كما تصف أدوات التجميع ومتغيرات الدراسة بدقة، وتحدد طريقة قياس كل منها، والطرق الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات، ومن هذا المنطلق وبناء على طبيعة الدراسة وهدفها في التعرف على إدارة السيولة وأثرها على العائد والمخاطرة على المصادر العاملة في فلسطين، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة. من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً وملائماً لطبيعة الدراسة وأهدافها حيث سيعتمد المنهج الوصفي في وصف أبعاد المتغيرات، أما المنهج التحليلي الذي يهتم بالتحليل والوصول إلى النتائج.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

• مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك العاملة في فلسطين والبالغ عددها (13) من البنوك المدرجة في بورصة فلسطين والمدرجة على موقع جمعية البنوك العاملة في فلسطين خلال الفترة (2018-2024) لمدة 7 سنوات. <https://www.abp.ps / www.pex.ps>

• عينة الدراسة: شملت عينة الدراسة جميع البنوك العاملة في فلسطين والتي بلغ عددها 13 بنكاً، وهي (بنك القدس، البنك الوطني، البنك الأهلي، البنك العربي، بنك القاهرة عمان، بنك الأردن، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك الإسكان، بنك فلسطين، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الإسلامي العربي، مصرف الصفا، البنك العقاري العربي المصري). حيث أن البنوك الوافدة هي (البنك العربي، بنك القاهرة عمان، بنك الأردن، بنك الإسكان، البنك الأهلي، البنك العقاري العربي المصري) والبنوك

الفلسطينية المحلية هي (بنك القدس، البنك الوطني، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك فلسطين، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الإسلامي العربي، مصرف الصفا).

- تم استثناء البنك العقاري العربي المصري وذلك لعدم توفر القوائم المالية خلال (2021-2024) على الموقع الإلكتروني للمصرف.

4.3 طرق وأدوات جمع البيانات

من أجل تغطية الجانب النظري والجانب التطبيقي للدراسة والإجابة على الفرضيات والتساؤلات كان لا بد من التركيز والاعتماد على مصادر البيانات وهي:

✓ **البيانات الثانوية:** تتمثل في تغطية الجانب التطبيقي في هذه الدراسة وذلك بجمع البيانات من خلال التقارير المالية المنشورة على موقع البنوك العاملة في فلسطين المحلية والوافدة خلال فترة (2018-2024)، وكذلك موقع بورصة فلسطين www.pex.ps، وموقع جمعية البنوك العاملة في فلسطين <https://www.abp.ps>.

✓ **البيانات الأولية:** لتسليط الضوء على متغير الدراسة المستقلة (السيولة المصرفية بمؤشراتها) والمتغيرات التابعة (العائد والمخاطر) والمتغيرات الضابطة (الرافعة المالية، وحجم المصرف، ونوع المصرف)، وصياغة الإطار النظري بشكل شامل وواف، حيث كان لا بد من الاطلاع والبحث والتنقيب في المواد المتوفرة من الكتب، والدوريات والمجلات العلمية والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة المختصة بموضوعات الدراسة، والتي احتوت على معلومات حول محاور ومتغيرات الدراسة وأسهمت في تعزيزها والخروج بمعلومات علمية موثقة.

5.3 قياس متغيرات الدراسة

✓ **المتغيرات المستقلة:** السيولة المصرفية (نسبة السيولة النقدية، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف) تم حساب المتغيرات المستقلة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية المستخرجة من موقع البنوك وموقع جمعية البنوك العاملة في فلسطين www.pex.ps، وموقع بورصة فلسطين www.abp.ps، وفيما يلي معادلات حساب هذه المقاييس:

تم احتساب أبعاد السيولة من خلال نسبة الرصيد النقدي ونسبة التداول.

- **نسبة السيولة النقدية:** تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يمتلكها المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف، والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة السيولة النقدية = (النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى / الودائع وما في حكمها) * 100% (عبد الرحمن والفارسي، 2020).

- **نسبة السيولة القانونية:** وهي تعبّر عن عدد مرات تغطية الأصول المتداولة (السائلة) للخصوم المتداولة (التي تستحق الدفع خلال سنة وتستخرج بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة السيولة القانونية = (الموجودات السائلة / المطلوبات السائلة) * 100% (حمودي، 2023).

- **نسبة التوظيف:** تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيراً عن السيولة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة التوظيف = القروض والتسليفات / الودائع وما في حكمها * 100% (بوري، 2021).

✓ **المتغيرات التابعة:**

- سيتم قياس العائد من خلال:
- أولاً: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية تم حساب المتغيرات التابعة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية المستخرجة من موقع البنوك، وموقع جمعية البنوك العاملة في فلسطين، وفيما يلي معدلات حساب هذه المقاييس:
- أ. العائد على الأصول: تقيس ربحية المصرف المستثمرة في الأصول ويعتبر من أهم مقاييس الربحية لأنّه يساعد على قياس كفاءة واستطاعة المصرف على إدارة أصوله، ويمكن قياسها من خلال المعادلة التالية:
- العائد على الأصول = صافي دخل الفترة / إجمالي الأصول (Kamaluddin & Fina, 2024).
- ب. العائد على حقوق الملكية: صافي الدخل هو للسنة المالية بأكملها (قبل توزيعات الأرباح المدفوعة لأصحاب الأسهم العادية ولكن بعد توزيعات الأرباح على الأسهم المفضلة). ويمكن قياسها وفقاً للمعادلة التالية:
- العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / حقوق الملكية (الخطيب وحمرة، 2023).

ثانياً: مؤشرات المخاطرة

- وقد تم قياس المخاطر من خلال مخاطر السيولة عبر النسب التالية:
- (النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات) * 100%

يعد هذا المؤشر واحداً من المعايير المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة ومدى قدرته على مواجهة السحوبات المفاجئة أو الالتزامات قصيرة الأجل.

 - (الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات) * 100%

تعبر عن قدرة البنك على تحويل جزء من موجوداته إلى نقد بسهولة، وتشمل الأصول السائلة وشبة السائلة مثل الاستثمارات قصيرة الأجل إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على

اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة.

• (التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات) * 100%

يعد هذا المؤشر واحداً من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

• (الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) * 100%.

تعد مقياساً لمدى تعرض البنك لغيرات أسعار الفائدة ويعكس هذا المؤشر مخاطرة سعر الفائدة في المصارف فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكثر من (1) كان عائد المصرف أعلى إذا ارتفعت أسعار الفائدة والعكس صحيح.

✓ **المتغيرات الضابطة:**

1. نوع المصرف: النظام المالي الذي يعمل وفقه المصرف، ويشير إلى الفئة التي ينتمي إليها المصرف بناءً على نشطته وخدماته، مثل المصارف التجارية والإسلامية وغيرها (أبو ميزر، 2019).
2. حجم المصرف: اللوغاریتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام (محمد، 2023).
3. الرافعة المالية = إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول (حمرة ومال الله، 2018).

6.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

للحصول على النتائج المناسبة للوصول إلى الهدف الرئيسي لهذه الدراسة والإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لدراسة أثر إدارة السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة للمصارف العاملة في فلسطين، من خلال تحليل بيانات السلسلة الزمنية المقطعة (Panel Data) لـ 12 مصرف خلال الفترة (2018-2024).

استخدمت الدراسة منهج الاقتصاد القياسي لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعية، ولتحقيق ذلك تم استخدام حزمة التحليل الإحصائي (STATA) لقياس والتقدير، حيث تم استخدام مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية والتي تضمنت:

- **الأساليب الوصفية:** تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف بيانات متغيرات الدراسة، وذلك بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيم الدنيا والقصوى لكل متغير من متغيرات الدراسة.

- **نماذج تحليل الانحدار المتعدد:** لإظهار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تم اعتماد أساليب تقدير بيانات السلسلة الزمنية المقطعة (Panel Data) وقد حظيت هذه النماذج في الآونة الأخيرة

باهتمام كبير خاصة في الدراسات المالية والاقتصادية حيث أنها تأخذ بعين الاعتبار تأثير التغيرات الزمنية وتتأثر الفروق بين الوحدات المقطعة في البيانات المعتمدة في التحليل.

وتكمّن أهمية استخدام أساليب تقدير بيانات السلسلة الزمنية المقطعة (Panel Data) في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يوصف بالتباين أو الاختلاف بين عناصر العينة سواء كانت مقطعة أو زمنية، حيث يؤدي إهمالها إلى تقديرات متحيزه وغير متسقة مثل الوضع الاقتصادي المحلي والثقافة وغيرها من الخصائص التي تميز المتغيرات عن بعضها البعض، بالإضافة إلى العوامل التي تتغير بمرور الوقت مثل التطور التكنولوجي والمؤسسي، والتغيرات في السياسات الاقتصادية وغيرها، إلا أن هذه التأثيرات ثابتة في المدى القصير أو على الأقل خلال فترة الدراسة، ويتم التعامل مع هذه التأثيرات الزمنية باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية.

ومن خلال البيانات التي تناولتها الدراسة والتي شملت 12 مصرفًا عاملًا في فلسطين، استخدم الباحث بيانات السلسلة الزمنية المقطعة المتوازنة (Balanced panel data)، وتم تقدير ثلاثة نماذج لتحليل الانحدار، وهي:

- نموذج الانحدار التجمعي (Pooled Regression Model).
- نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model).
- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model).

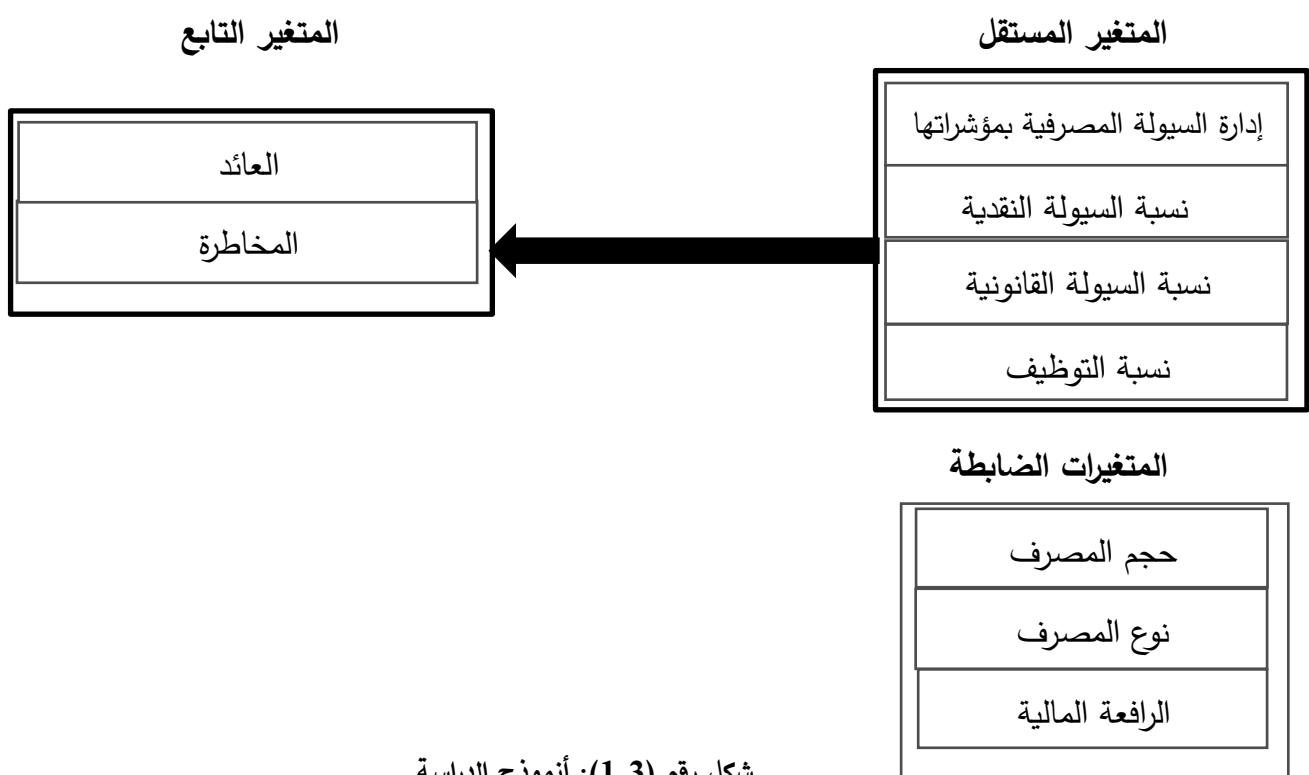
ولاختيار النموذج الأفضل تم في البداية 2 جراء اختبار (Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects) للمفاضلة ما بين نموذج الانحدار التجمعي ونموذج التأثيرات العشوائية، وكانت النتيجة رفض الفرضية الصفرية للاختبار (القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من 5%) المتمثلة بعدم وجود تأثيرات عشوائية كما يظهر في ملحق (2). لذلك تم إجراء اختبار (Hausman) للمفاضلة ما بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج المتغيرات الثابتة، وكانت النتيجة رفض الفرضية الصفرية للاختبار (القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من 5%) المتمثلة باتساق نموذج المتغيرات العشوائية، لذلك تم الاعتماد على نموذج المتغيرات الثابتة لتقدير نماذج الدراسة. وللتأكيد من سلامة نماذج الاقتصاد القياسي المقدرة، تم عمل الاختبارات التالية:

- اختبار التوزيع الطبيعي (Normal distribution test).
- اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity test): وذلك عبر مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وعامل التضخم التبايني (VIF).
- اختبار Wooldridge لفحص الارتباط الذاتي داخل الأخطاء الفردية لنموذج بيانات السلسلة الزمنية المقطعة (Serial correlation test).

- اختبار الاستقلالية المقطعة/الارتباط المترافق (cross-sectional dependence): يتم اختبار مشكلة التبعية المقطعة باستخدام اختبار Breusch-Pagan LM test للاستقلال المقطعي، والذي يضع فرضية عدم وجود ارتباط بين المتغيرات عبر الكيانات.
- اختبار عدم ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity test): اعتمدت الدراسة على اختبار Heteroscedasticity (Modified Wald) لفحص مشكلة عدم ثبات الخطأ العشوائي في نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات السلسلة الزمنية المقطعة.

7.3 أنموذج الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي في هذه الدراسة في فحص إدارة السيولة المصرفية وتأثيرها على العائد والمخاطرة للبنوك العاملة في فلسطين، بالإضافة إلى دراسة ما إذا كانت السيولة، مؤشراتها (نسبة السيولة النقدية، نسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) تؤثر على العائد والمخاطرة في ظل وجود المتغيرات الضابطة وهي (حجم المصرف، نوع المصرف، والرافعة المالية) في البنوك العاملة في فلسطين خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2024.



شكل رقم (1.3): أنموذج الدراسة

المصدر من إعداد الباحث بناء على الدراسات السابقة

يشرح أنموذج الدراسة المتغيرات التي تم تبنيها حيث تكونت من المتغير المستقل وهو: السيولة المصرفية ومتغيرين تابعين وهو: العائد والمخاطر، والمتغيرات الضابطة وهي: (حجم المصرف، نوع المصرف، والرافعة المالية).

ولدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعية ومعرفة أثر كل من متغيرات إدارة السيولة المصرفية على العائد والمخاطر، تم بناء عدة نماذج رياضية بحيث يهدف كلا من النموذجين الأول والثاني إلى اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص إنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات السيولة المصرفية (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) على العائد للمصارف العاملة في فلسطين. والذي يمكن التعبير عنهما بالدولار الرياضية التالية:

ROA : تمثل العائد على الأصول للمصرف (i) في العام (t).

ROE : تمثل العائد على حقوق الملكية للمصرف (i) في العام (t).

X1: تمثل نسبة السيولة النقدية.

X2: تمثل نسبة المسؤولية القانونية.

X3: تمثل نسبة التوظيف.

(E) و (U) هوامش الخطأ في النموذجين.

أما النماذج الآتية فتهدف إلى اختبار الفرضية الرئيسية الثانية إنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات السيولة المصرفية (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) على المخاطرة للمصارف العاملة في فلسطين. والذي يمكن التعبير عنهم بالدوال الرياضية التالية عبر فحص أثر متغيرات إدارة السيولة المصرفية على مؤشرات المخاطر الأربع، والتي تتضمن في :

حيث إن:

R1: (النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات) * 100%

R2: (الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات)*100%

R3: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات) *100%

R4: (الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة)*100%

X1: تمثل نسبة السيولة النقدية.

X2: تمثل نسبة السيولة القانونية.

X3: تمثل نسبة التوظيف.

V: هامش الخطأ.

ولقياس الفرضية الرئيسية الثالثة إنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة السيولة المصرفية على العائد والمخاطر على المصادر العاملة في فلسطين تبعاً لـ (حجم المصرف و نوع المصرف و الرافعة المالية) والتي تهدف إلى قياس أثر المتغيرات الضابطة المتمثلة في حجم المصرف، ونوع المصرف، والرافعة المالية، على العلاقة ما بين متغيرات إدارة السيولة والعائد والمخاطرة، تم إدخال متغيرات التفاعل ما بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير الضابط (حاصل ضرب المتغير المستقل مع المتغير التابع) إلى النماذج الإحصائية أعلاه، وذلك عبر تقدير 18 نموذجاً إحصائياً، وبواقع 6 نماذج إحصائية لقياس أثر كل من المتغيرات الضابطة، وذلك كما في الدالة الإحصائية التالية:

$$DV_{it} = t_0 + t_1 X_{1it} + t_2 X_{2it} + t_3 X_{3it} + t_4 M_{it} + t_5 M_{it} X_{1it} + t_6 M_{it} X_{2it} + t_6 M_{it} X_{3it} + R_{it} \dots \dots \dots \quad (7)$$

حيث إن:

DV: تمثل المتغير التابع، والذي يتمثل في 6 متغيرات تابعة لهذه الدراسة.

M: المتغير الضابط والذي يتمثل في ثلاثة متغيرات ضابطة وهي (حجم المصرف ونوع المصرف ورافعة المالية).

R: تمثل هامش الخطأ.

3.8 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

3.8.3 المتغيرات المستقلة (إدارة السيولة)

فيما يلي إحصاءات وصفية لمتغيرات إدارة السيولة لعينة من 12 مصرفًا لسبع سنوات (2018-2024).

تتضمن الإحصاءات الوصفية متوسط كل متغير، والانحراف المعياري، والقيمة الدنيا، والقيمة القصوى.

جدول 1.3: التحليل الوصفي لمتغيرات إدارة السيولة

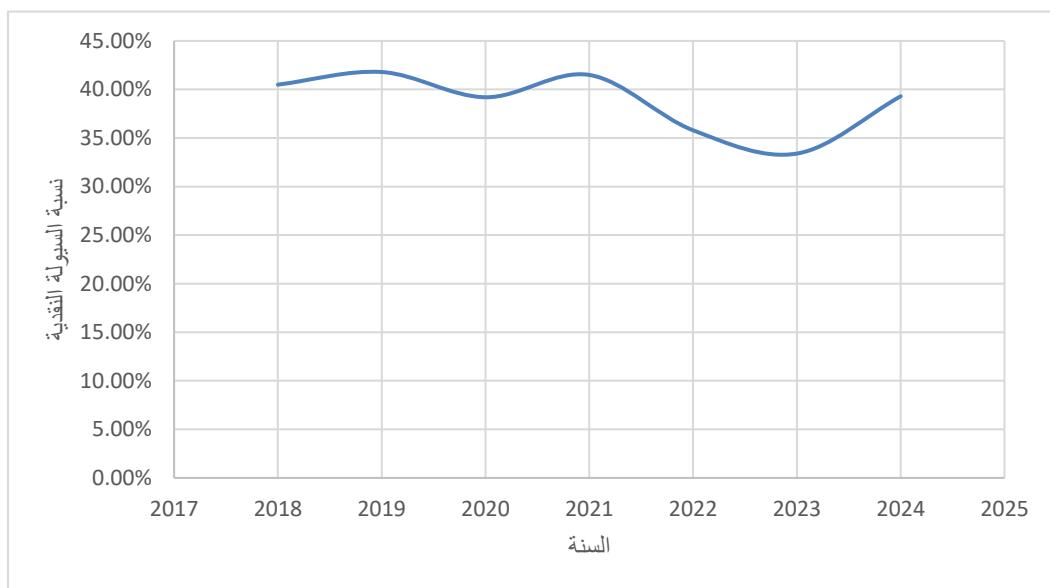
نسبة السيولة النقدية	نسبة السيولة القانونية	نسبة التوظيف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	عدد الملاحظات
الإجمالي بين المصارف	الإجمالي بين المصارف	الإجمالي بين المصارف	0.39	0.096	0.224	0.653	N = 84
							n = 12
							T = 7
الإجمالي داخل المصارف	الإجمالي داخل المصارف	الإجمالي داخل المصارف	0.48	0.063	0.226	0.551	N = 84
							n = 12
							T = 7
الإجمالي بين المصارف	الإجمالي داخل المصارف	الإجمالي داخل المصارف	0.670	0.069	0.261	0.710	N = 84
							n = 12
							T = 7

كما يتبيّن في الجدول 1.3، يتضح أن المتوسط الحسابي لنسبة السيولة لدى جميع البنوك في فلسطين قد بلغ حوالي 39% خلال الفترة الزمنية بين عامي 2018 و2024. وهذا يعني أن البنوك الفلسطينية تمتلك كميات كبيرة من النقد والأصول شبه النقدية مقارنةً بإجمالي ودائعها، ويعود ذلك إلى طبيعة البنوك التي تتجنب المخاطرة؛ نتيجةً لتقلبات الاقتصاد والسياسة الفلسطينية. يتحقق ذلك مع أهمية الاحفاظ بالسيولة لمواجهة الالتزامات الفورية (فرج والذباهي، 2022)، ومن جهة أخرى، يشير الانحراف المعياري البالغ 0.096 والمدى الواسع بين أقل قيمة (22%) وأعلى قيمة (65.3%) إلى وجود تباين واضح في سياسات السيولة المتبعة بين المصارف المختلفة.

وفيما يتعلق بنسبة السيولة القانونية فقد بلغ المتوسط نحو 48%， وهو مستوى مرتفع يعكس التزام المصارف بمتطلبات سلطة النقد الفلسطينية التي تتوافق بدرجة كبيرة مع معايير بازل III، حيث تركز هذه المعايير على الحفاظ على نسب سيولة كافية مثل (Liquidity Coverage Ratio – LCR) لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل تحت ضغوط مالية. إن التزام المصارف الفلسطينية بهذه النسبة لا يرتبط فقط بمتطلبات التنظيمية، بل أيضًا بالظروف الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني، إذ تفرض بيئة الضرائب والرسوم المتعددة – والتي تتأثر بالتحويلات المالية والقيود الإسرائيلية – على المصارف الاحفاظ بمستويات سيولة مرتفعة، لتجنب أي عجز محتمل في مواجهة الالتزامات الفورية وضمان استمرارية النشاط المصرفي.

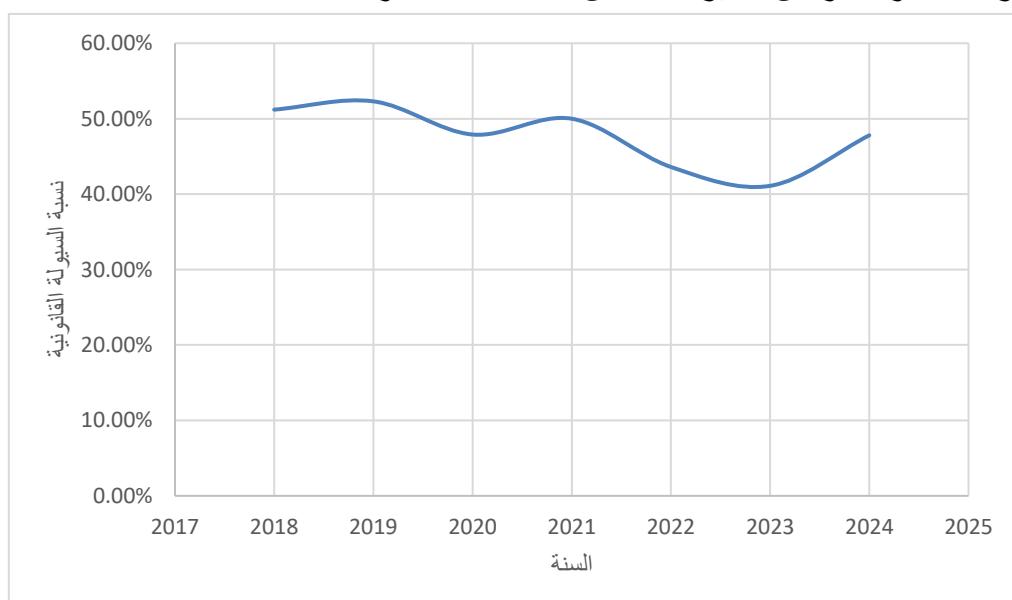
وفيما يتعلق بنسبة التوظيف، فقد بلغ المتوسط نحو 67%， وهذا يشير إلى أن المصارف الفلسطينية توظف جزءاً كبيراً جداً من ودائع عملائها في التسهيلات الائتمانية، هذا المستوى المرتفع من التوظيف يعكس توجه المصارف نحو تحقيق عوائد أعلى من خلال منح التسهيلات الائتمانية، ويشير الانحراف المعياري البالغ 0.107 إلى وجود تباين في استراتيجيات التوظيف بين المصارف، حيث تتراوح النسب من 36.5% إلى 91.5%.

وفيما يلي عرض لتطور نسب السيولة النقدية والسيولة القانونية ونسبة التوظيف في البنوك الفلسطينية خلال الفترة (2018-2024):



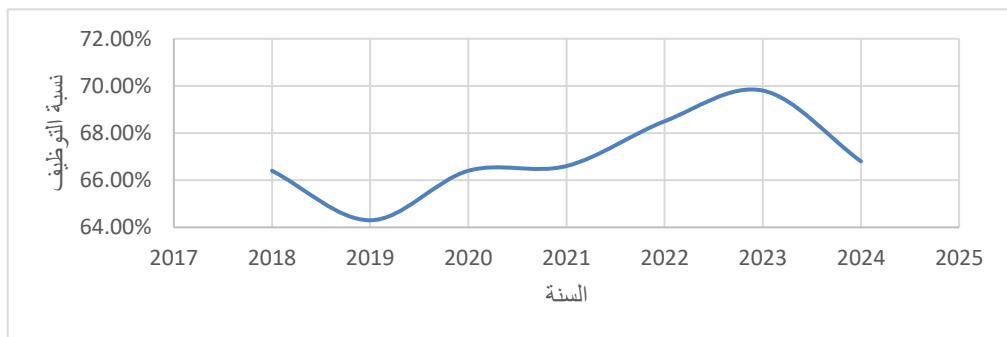
الشكل (2.3): تطور نسبة السيولة النقدية في البنوك الفلسطينية 2018-2024

يوضح الشكل (2.3) تطور نسب السيولة النقدية في البنوك الفلسطينية خلال الفترة (2018-2024)، فقد شهدت نسبة السيولة النقدية تذبذباً ملحوظاً، حيث سجلت أعلى مستوياتها في عام 2019 بنسبة 41.8%，في حين تراجعت إلى أدنى مستوى لها عام 2023 عند 33.4%. ويعكس هذا الانخفاض الضغوط الكبيرة التي واجهتها البنوك نتيجة التحديات الاقتصادية والسياسية، ما دفعها إلى توظيف جزء أكبر من السيولة بدلاً من الاحتفاظ بها كأرصدة نقدية.



الشكل (3.3): تطور نسبة السيولة القانونية في البنوك الفلسطينية 2018-2024

يوضح الشكل (3.3) تطور نسب السيولة القانونية في البنوك الفلسطينية خلال الفترة (2018-2024). فقد اتبعت السيولة القانونية مساراً مشابهاً للسيولة النقدية، إذ انخفضت تدريجياً من 52.3% في عام 2019 إلى 41.1% في عام 2023، قبل أن تعاود الارتفاع في عام 2024 إلى نحو 47.8%. ويشير هذا الاتجاه إلى التزام المصارف الفلسطينية بمتطلبات سلطة النقد والمعايير الدولية، وخاصة بازل III التي تركز على الحفاظ على مستويات ملائمة من الأصول السائلة (Liquidity Coverage Ratio – LCR)، بما يضمن تعزيز قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. في المقابل، أظهرت نسبة التوظيف اتجاهها تصاعدياً ملحوظاً كما هو مبين في الشكل (4.3)، إذ ارتفعت تدريجياً لتبلغ 69.8% في عام 2023، ما يعكس توجه المصارف نحو زيادة التسهيلات الائتمانية بهدف تعظيم العوائد، رغم ما يترتب على ذلك من مخاطر. غير أن هذه النسبة تراجعت قليلاً في عام 2024 إلى 66.8%， نتيجة تشديد رقابة السيولة وارتفاع متطلبات الامتثال التنظيمي.



الشكل (4.3): تطور نسبة التوظيف في البنوك الفلسطينية 2018-2024

وعلى نحو عام، تعكس هذه الاتجاهات سعي البنوك الفلسطينية إلى تحقيق التوازن بين متطلبات السيولة من جهة، وتعزيز الربحية من جهة أخرى، غير أن الانخفاض المستمر في مستويات السيولة النقدية والقانونية خلال الفترة 2019-2023، مقابل الارتفاع في نسب التوظيف، يعكس تحدياً هيكلياً يتمثل في كيفية التوفيق بين الاحتفاظ بمستويات سيولة آمنة وبين السعي وراء تحقيق عوائد أكبر عبر الإقراض، وتنسجم هذه النتائج مع ما توصل إليه الشاعر (2023) والذباهي وفروج (2022) من أن ارتفاع مؤشرات التوظيف والسيولة قد يترك أثراً سلبياً على ربحية المصارف، وهو ما يبدو جلياً في البيئة الفلسطينية ذات المخاطر العالية.

2.8.3 المتغيرات التابعة: العائد

فيما يلي إحصاءات وصفية لمتغيري العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE). البيانات عبارة عن عينة من 12 بنكاً على مدى سبع سنوات (2018-2024). تتضمن الإحصاءات الوصفية المتوسط، والانحراف المعياري، والحد الأدنى، والحد الأقصى لكل متغير.

جدول 2.3: التحليل الوصفي لمتغيرات العائد

العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	العائد على المصارف	الإجمالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	عدد الملاحظات
العائد على المصارف			الإجمالي	0.007	0.007	-0.023	0.020	N = 84
			بين المصارف			-0.005	0.014	n = 12
			داخل المصارف			0.005	0.018	T = 7
العائد على حقوق الملكية			الإجمالي	0.062	0.058	-0.133	0.204	N = 84
			بين المصارف			0.043	0.155	n = 12
			داخل المصارف			0.040	0.123	T = 7

تظهر نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات العائد في الجدول (2.3) أن المتوسط الحسابي للعائد على الأصول (ROA) بلغ (0.7%) فقط، ورغم أنه موجب، إلا أن هذه النسبة تعد ضعيفة مقارنة بالمعايير الدولية، حيث تشير الدراسات المصرفية إلى أن البنوك الناجحة عادةً ما تحقق عائدًا على الأصول يترواح بين 1% إلى 2% كحد أدنى في الأسواق المستقرة (Hassan & Bashir, 2003) Athanasoglou et al., 2008 K وإن تحقيق البنوك الفلسطينية لمعدل أقل من 1% يعكس صعوبة استغلال الأصول المتاحة لتوليد الأرباح، ويرتبط ذلك بالبيئة التشغيلية المعقدة التي تواجهها هذه البنوك، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة والتحويلات المالية، وارتفاع المخاطر السياسية، وانخفاض فرص الاستثمار؛ مما يحد من قدرتها على تعظيم العوائد على الأصول قياساً بالمستوى العالمي، هذه النتيجة تتفق مع ما أشار إليه الشاعر (2023) الذي وجد أن مؤشرات السيولة (مثل الرصيد النقدي ونسبة التوظيف) كان لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول في المصارف الفلسطينية. كما يدعمها ما توصل إليه عيد (2021) بأن هناك علاقة طردية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول في البنوك الفلسطينية، ما يعكس حساسية العوائد تجاه مستوى السيولة المحتفظ به. إضافة إلى ذلك، بيّنت دراسة عصام وآخرون (2023) أن نسب السيولة في البنوك الجزائرية كان لها تأثير مباشر على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وهو ما يعكس أن ضعف استغلال الأصول لتحقيق الأرباح يُعد ظاهرة مشتركة في بعض البيئات المصرفية العربية. كما أشار Ahmed & Abu Harb (2025) إلى أن العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك الفلسطينية متباعدة، حيث أظهرت الودائع نسبة تأثير سلبي على العائد على الأصول. يكشف الانحراف المعياري الصغير (0.007) أن أداء معظم البنوك تتحرك حول القيمة المتوسطة، وأن وجود قيمة سالبة تصل إلى (-2%) يشير إلى أن بعض البنوك قامت بتسجيل خسائر خلال بعض السنوات خلال فترة الدراسة، مما يعكس بيئة التشغيل الصعبة للبنوك الفلسطينية وتأثير العوامل الخارجية على أدائها.

تشير نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات العائد في البنوك الفلسطينية إلى أن متوسط العائد على الأصول (ROA) بلغ 0.7 % فقط، وهو مستوى منخفض مقارنة بالمعايير الدولية، مما يعكس ضعف قدرة البنوك على تحقيق أرباح من أصولها، وهو ما يتفق مع نتائج الشاعر (2023) الذي أشار إلى أن مؤشرات السيولة لها تأثير سلبي على معدل العائد على الأصول في البنوك الفلسطينية، وأن ارتفاع مستويات السيولة قد يحد من قدرتها على تحقيق الأرباح. كما يتفق هذا مع دراسة عصام وأخرون (2023) في البنوك الجزائرية التي أظهرت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة والعائد على الأصول، مما يعكس أهمية إدارة السيولة في تحسين أداء الأصول.

من ناحية أخرى، بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية 6.2 % (ROE)، وهو يعكس قدرة البنوك على توليد عوائد لمساهميها رغم التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها، إلا أن الانحراف المعياري الكبير والمدى الواسع بين أدنى قيمة (20.4 %)، وأعلى قيمة (13.3 %)، ويشير إلى تفاوت واضح بين البنوك من حيث ربحيتها، مع وجود بعض البنوك التي واجهت صعوبات مالية أدت إلى خسائر حقوق المساهمين، وتدعم الدراسات السابقة هذا التفسير، حيث بين الشاعر (2023) أن مؤشرات السيولة المختلفة لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية، وهو ما يفسر وجود قيم سلبية كبيرة في بعض البنوك، كما أظهرت دراسة Ahmed & Abu Harb (2025) أن العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك الفلسطينية متباعدة، وأن بعض مؤشرات السيولة تؤثر سلباً على العائد على حقوق الملكية، مما يوضح التباين في الربحية بين البنوك. بالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسات الدولية والإقليمية مثل Awed & Abu Khalaf (2024) و Wachukwu & Okey-Nwala (2025) إلى أن إدارة السيولة، حجم البنك، وكفاءة العمليات التشغيلية لها تأثيرات إيجابية على العائد على حقوق الملكية، بينما تؤثر المخاطر المالية بشكل متباعدة على ربحية البنك، وبالتالي، يمكن القول إن التفاوت في العائد على حقوق الملكية بين البنوك الفلسطينية يعكس اختلاف قدرة كل بنك على إدارة السيولة والمخاطر المالية، بما يتوافق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في السياقات العربية والدولية.

3.8.3 المتغيرات التابعة: المخاطر

فيما يلي إحصاءات وصفية لمتغيرات المخاطر الأربع. البيانات عبارة عن عينة من 12 بنكاً على مدى سبع سنوات (2018-2024). تتضمن الإحصاءات الوصفية المتوسط، والانحراف المعياري، والحد الأدنى، والحد الأقصى لكل متغير.

جدول 3.3: التحليل الوصفي لمتغيرات المخاطر

عدد الملاحظات	أعلى قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
N = 84	0.490	0.174	0.064	0.302	الإجمالي	النقد والأرصدة/إجمالي الموجودات
n = 12	0.407	0.225	0.051		بين المصارف	
T = 7	0.433	0.218	0.042		داخل المصارف	
N = 84	0.378	0.157	0.046	0.279	الإجمالي	الموجودات السائلة/إجمالي الموجودات
n = 12	0.346	0.223	0.036		بين المصارف	
T = 7	0.367	0.211	0.030		داخل المصارف	
N = 84	0.705	0.299	0.086	0.525	الإجمالي	التسهيلات الائتمانية/إجمالي الموجودات
n = 12	0.622	0.414	0.069		بين المصارف	
T = 7	0.684	0.334	0.055		داخل المصارف	
N = 84	1.412	0.726	0.146	1.057	الإجمالي	الموجودات الحساسة/المطلوبات الحساسة
n = 12	1.281	0.779	0.144		بين المصارف	
T = 7	1.193	0.928	0.044		داخل المصارف	

يوضح الجدول 3.3 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المخاطر في المصارف الفلسطينية، حيث بلغ متوسط نسبة النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات حوالي 30.2٪، مما يعكس توجه المصارف نحو الاحتفاظ بسيولة مرتفعة لمواجهة المخاطر المحتملة والالتزامات التشغيلية والضريبية. ويرتبط هذا التركيز على السيولة بالنظام الضريبي الفلسطيني، الذي يلزم البنوك بدفع ضرائب على الأرباح، بما في ذلك ضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة على بعض المعاملات، مما يحفز البنوك على الحفاظ على مستوى عالٍ من النقد والأرصدة السائلة لتعطية هذه الالتزامات بجانب تغطية التزاماتها التشغيلية والائتمانية، بما يضمن استقرار الأداء المالي وقرة البنك على الوفاء بالالتزاماته تجاه الدولة والمساهمين، وعليه، فإن سياسات الاحتفاظ بالنقد والأرصدة السائلة لا تعكس فقط إدارة المخاطر المالية، بل تتوافق أيضاً مع المتطلبات الضريبية المحلية، بما يقلل من مخاطر السيولة لكنه قد يحد من إمكانية تحقيق أرباح أعلى.

وتنقق هذه النتائج مع الدراسات السابقة حول علاقة السيولة بالمخاطر والأداء المالي للبنوك، فقد أظهرت دراسة الشاعر (2023) أن الرصيد النقدي ونسبة الاحتياطي القانوني ونسبة التوظيف لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية في المصارف الفلسطينية، ما يبرز أهمية التوازن بين السيولة والربحية، كما توصلت دراسة أحمد وأبو حرب (2025) إلى أن إجمالي الودائع إلى إجمالي حقوق الملكية يمثل المتغير الأهم لقياس مخاطر السيولة وله علاقة سلبية بالعائد على الأصول وحقوق الملكية، وأكدت دراسات أقلية مثل معروف وشعيعر (2025) والعاني (2025) أن مؤشرات السيولة ترتبط بالاستقرار المالي والتعافي، مع اختلاف دلالة العلاقة بين المصارف، ما يعكس الحاجة لتبني استراتيجيات مالية مخصصة لكل مصرف.

كذلك أظهرت دراسات في الجزائر (عصام وآخرون، 2023) والبنوك الإسلامية في شمال إفريقيا (بولنفاض ، 2025) أن إدارة السيولة بفعالية تقلل المخاطر، بينما قد تحد من الأرباح، وهو ما يتتوافق مع الانحراف المعياري في بياناتنا الذي بلغ 0.064 ونطاق القيم بين 17.4٪ و49٪، دالاً على اختلاف السياسات بين البنوك الفلسطينية فيما يتعلق بالاحتفاظ بالنقد والأرصدة السائلة.

يبلغ متوسط نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات نحو 27.9٪، مما يعكس استراتيجية البنوك في الاحتفاظ بجزء كبير من أصولها على شكل أصول سائلة يمكن تحويلها سريعاً إلى نقد لتلبية الالتزامات الطارئة والالتزاماتها الضريبية، وهو ما يتتوافق مع الدراسات السابقة التي أكدت على أهمية السيولة في إدارة المخاطر المصرفية، فقد أظهرت دراسة الشاعر (2023) أن الرصيد النقدي، ونسبة الاحتياطي، القانوني، ونسبة التوظيف لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية في البنوك الفلسطينية؛ مما يبرز ضرورة تحقيق توازن بين السيولة والربحية. كما تدعم نتائج صديقي وزنافي (2023) أهمية مراقبة مستويات السيولة بدقة في البنوك التجارية لتقليل مخاطر السيولة المالية، بينما أشار النقشبندي (2024) إلى التأثير العكسي لمتغير نسب المديونية على الرصيد النقدي، مما يعكس الحاجة إلى سياسات مالية متوازنة.

أما بالنسبة لمتوسط نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات، فقد بلغ 52.5٪، وهو ما يشير إلى أن البنوك تخصص أكثر من نصف أصولها للإقراض مع محاولة الموازنة بين تحقيق عوائد من التسهيلات الائتمانية والحفاظ على درجة مناسبة من السيولة، وهو ما يتحقق مع نتائج أحمد وأبو حرب (2025) التي أشارت إلى أن إجمالي الودائع إلى إجمالي حقوق الملكية يمثل المتغير الأهم لقياس مخاطر السيولة وله علاقة سلبية بالعائد على الأصول وحقوق الملكية. ويعكس الانحراف المعياري لهذه النسبة (0.086)، ونطاق القيم بين 29.9٪ و70.5٪ وجود اختلافات بين سياسات البنوك في الإقراض، وهو ما يتناسب مع نتائج الدراسات الإقليمية مثل معروف وشعير (2025) والعاني (2025) التي أظهرت تأثيراً متناظراً لمؤشرات السيولة على التعافي المالي والاستقرار المالي للبنوك، مع اختلاف دلالة هذه العلاقة بين البنوك.

وتوافق هذه النتائج مع الدراسات التي أظهرت أهمية السيولة في الأداء المالي للبنوك على الصعيد الدولي، حيث أظهرت دراسات مثل: عصام وآخرون (2023) وبوري (2021) أن إدارة السيولة بفعالية تقلل المخاطر، بينما قد تحد من الأرباح، في حين أظهرت الدراسات الفلسطينية مثل: عيد (2021) وحجازي وآخرون (2021) أن إدارة مخاطر السيولة تساهم في زيادة ربحية البنوك الفلسطينية والإسلامية في قطاع غزة، مما يعكس الدور الحيوي للسيولة في ضمان استقرار البنوك وقدرتها على الوفاء بالالتزاماتها المالية والضريبية.

من العوامل المهمة الأخرى في الجدول 3.3 نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، حيث بلغت النسبة 1.057، وهي أكبر من واحد صحيح، أي إن

الأصول الحساسة لسعر الفائدة (القروض) أكبر من الالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الودائع). هذا يمكن البنوك من أن تكون أكثر مرونة في التعامل مع مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة، إذ سيرتفع العائد على الأصول بمعدل أعلى من تكفة الالتزامات، مما قد يؤثر إيجاباً على هامش ربح البنك. وهذا يعني أن مخاطر أسعار الفائدة في البنوك الفلسطينية قد تحسنت، ويؤكد هذا ما توصلت إليه الدراسات السابقة حول أثر هيكلة الأصول والالتزامات على مرونة البنك في مواجهة مخاطر أسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال، أشار عيد (2021) إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين مخاطر أسعار الفائدة والعائد على الأصول في البنوك الفلسطينية، مما يدل على أن إدارة التعرض لهذه المخاطر تؤثر مباشرة على الأداء المالي للبنك، كما وجد Ahmed & Abu Harb (2025) أن التحكم في تكوين الأصول والودائع يعزز قدرة البنوك الفلسطينية على إدارة المخاطر المالية، ويؤثر إيجاباً على العائد على الأصول وحقوق الملكية، كذلك، أظهرت دراسة Hacini et al (2021) في المملكة العربية السعودية أن إدارة مخاطر أسعار الفائدة بشكل فعال يمكن أن تقلل من أثر تقلبات السوق على الأداء المالي للبنوك التقليدية، وهذه النتائج تتوافق مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية من أن نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة أعلى من المطلوبات تمنح البنك مرونة أكبر في مواجهة تغيرات أسعار الفائدة وتحسين هامش الربح.

4.8.3 المتغيرات الضابطة

فيما يلي إحصاءات وصفية للمتغيرات الضابطة المتمثلة في حجم البنك والذي تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لـإجمالي الأصول في نهاية العام، والرافعة المالية والتي تم قياسها من خلال إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول لعينة مكونة من 12 مصرفًا وعلى مدار 7 سنوات من عام 2018 ولغاية عام 2024 (84 ملاحظة). بحيث تعرض الإحصاءات الوصفية كلاً من المتوسط الحسابي لكل متغير بالإضافة إلى الانحراف المعياري وأقل قيمة وأعلى قيمة.

جدول 4.3: التحليل الوصفي لمتغيرات لحجم المصرف والرافعة المالية للمصارف

حجم المصرف	الرافعة المالية	الإجمالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	عدد الملاحظات
بين المصارف	داخل المصارف	الإجمالي		20.92	0.84	19.26	22.85
							n = 12
							T = 7
الرافعة المالية	داخل المصارف	الإجمالي		0.88	0.05	0.65	0.93
							n = 12
							T = 7

تُظهر الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الضابطة في الجدول 4.3 عدم تجانس خصائص المصارف في فلسطين، بلغ الحد الأدنى للوغاريثم الطبيعي لـإجمالي الأصول 19.26، والحد الأقصى 22.85، ويشير إلى أن سوق البنوك متوع، ويضم بنوكاً محلية كبيرة، وأخرى أجنبية، فضلاً عن البنوك الصغيرة، ويرجع هذا الاختلاف جزئياً إلى تأثير سياسات السيولة والتمويل لدى كل بنك على أدائه، ويتأثر أيضاً بالمتطلبات التنظيمية المفروضة على القطاع المصرفي.

قد يلعب حجم البنك دوراً حاسماً في الأداء، إذ يمكن للبنوك الكبيرة تحقيق وفورات الحجم والاستفادة من التوسيع في الأصول والخدمات، بينما تواجه البنوك الصغيرة قيوداً أكبر في إدارة السيولة والتمويل. فيما يخص الرافعـة المالية، بلغ متوسطها 88٪، مما يشير إلى أن البنوك تعتمد بدرجة كبيرة على الديون والودائع كمصادر رئيسية لتمويل أصولها، وهو أمر شائع في القطاع المصرفي. الانحراف المعياري المنخفض نسبياً (0.05) يعكس تشابه سياسات التمويل بين البنوك، ويرتبط بالالتزام بالمعايير التنظيمية المفروضة، مثل قانون البنوك رقم (9) لسنة 2010 وتعديلاته لعام 2020، إضافة إلى متطلبات بازل 3 المتعلقة بـكفاية رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر. هذه المعايير تهدف إلى ضمان استقرار البنوك الفلسطينية، وتقليل تعرضها لمخاطر السيولة والتمويل؛ مما يعزز القدرة على تحقيق أداء مالي أفضل.

جدول 5.3: التحليل الوصفي لمتغير نوع المصرف

نوع المصرف	النوع	نوع المصرف
إسلامي	3	25%
تجاري	9	75%
المجموع	12	%100

يتضح من الجدول (5.3) أن 75٪ من البنوك في العينة تجاري، بينما تمثل البنوك الإسلامية 25٪، وهو تمثل دقيق لهيكل القطاع المصرفي الفلسطيني، هذا التباين بين أنواع البنوك مهم؛ لأنه يعكس اختلاف الأطر التشغيلية والمالية لكل نوع من البنوك.

البنوك الإسلامية ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية التي تمنع التعامل بالفائدة الربوية؛ ما يجعل أصولها والالتزاماتها مختلفة عن البنوك التجارية التقليدية، كما أن أدوات إدارة السيولة والتمويل لديها تختلف، إذ تعتمد غالباً على صيغ تمويل متوافقة مع الشريعة مثل المشاركة والمضاربة والإجارة، بينما تستخدم البنوك التجارية القروض والفوائد التقليدية. هذه الفروقات قد تؤثر على العلاقة بين السيولة والربحية والمخاطر، وتستلزم سياسات رقابية مختلفة لكل نوع من البنوك لضمان الاستقرار المالي.

على صعيد التنظيم والقوانين، تخضع البنوك في فلسطين لإشراف سلطة النقد الفلسطينية وفقاً لقانون النقد والبنوك رقم (2) لسنة 2010، ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى تعليمات سلطة النقد المتعلقة بالبنوك الإسلامية والتجارية. في عام 2018، وضعت سلطة النقد مجموعة من الإرشادات الخاصة

بالبنوك الإسلامية لضمان التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية دون المساس بكافأة الأداء المالي، كما شملت التعديلات الصادرة في 2020 توجيهات لتعزيز الرقابة على السيولة، وإدارة المخاطر، ومتطلبات كافية رأس المال لكل البنك، بما يتماشى مع المعايير الدولية لبازل 3. وبهذا، يمكن القول إن هيكل القطاع المصرفي الفلسطيني المتعدد يتطلب سياسات إدارة مخاطر وسيولة تختلف بين البنوك التجارية والإسلامية، مع ضرورة الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد لضمان تحقيق استقرار مالي طويل الأجل.

9.3 اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات

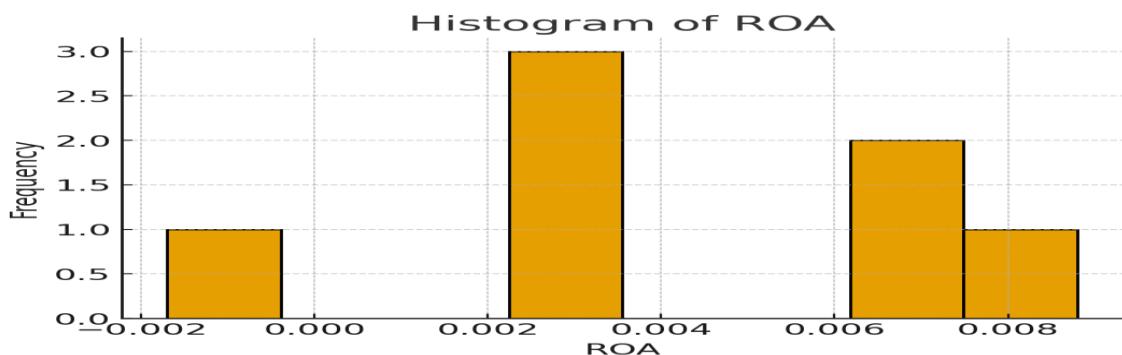
تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام طريقتين رئيسيتين هما اختبار شابيرو-ويلك-Shapiro-Wilk) وختبار جاركي-بيرا (Jarque-Bera)، على جميع المتغيرات الرقمية ضمن بيانات المصارف للفترة (2018-2024).

جدول رقم (6.3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

النتيجة	قيمة p (JB)	إحصاء جاركي-بيرا	قيمة p (Shapiro)	إحصاء شابيرو-ويلك	المتغير
تتبع التوزيع الطبيعي	0.796	0.456	0.949	0.978	Age
تتبع التوزيع الطبيعي	0.780	0.496	0.644	0.941	Size
تتبع التوزيع الطبيعي	0.659	0.834	0.219	0.878	Leverage
تتبع التوزيع الطبيعي	0.558	1.166	0.119	0.849	X1 (Monetary Fund Ratio)
تتبع التوزيع الطبيعي	0.866	0.288	0.971	0.982	X2 (Legal Liquidity Ratio)
تتبع التوزيع الطبيعي	0.809	0.424	0.873	0.967	X3 (Employment Ratio)
تتبع التوزيع الطبيعي	0.884	0.246	0.773	0.955	ROA
تتبع التوزيع الطبيعي	0.968	0.064	0.881	0.968	ROE
لا تتبع توزيعاً طبيعياً تماماً (احتمالية حدودية)	0.614	0.974	0.085	0.833	R1
تتبع التوزيع الطبيعي	0.909	0.190	0.922	0.973	R2
تتبع التوزيع الطبيعي	0.833	0.366	0.948	0.978	R3
تتبع التوزيع الطبيعي	0.838	0.353	0.985	0.986	R4

جميع المتغيرات تقريباً تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تجاوزت قيم (p) مستوى الدلالة 0.05 في كل من الاختبارين. المتغير R1 (النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات) كان قريباً من الحد الفاصل ($p = 0.085$)، مما يشير إلى انحراف طفيف عن الطبيعة العادية، إلا أنه لا يُعد جوهرياً.

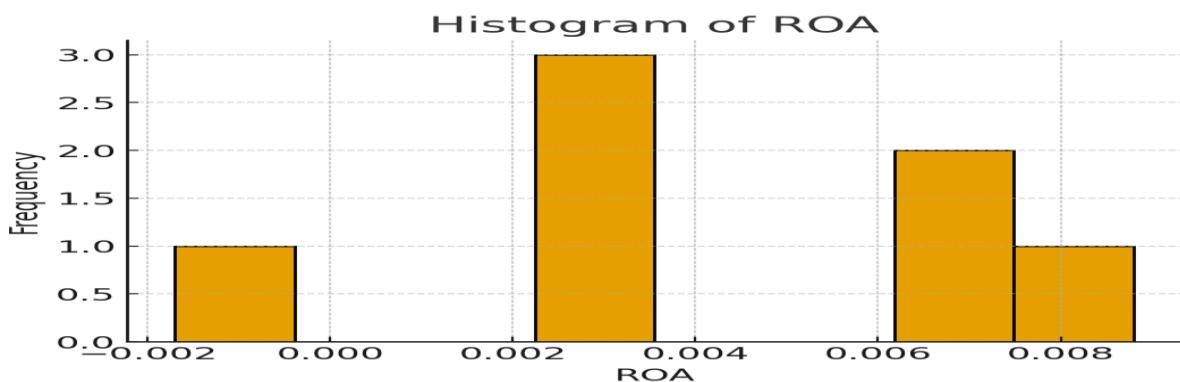
تُظهر الرسوم البيانية التالية (الدرجات التكرارية ومخططات Q-Q) أن المتغيرات ROE، ROA، X1، X2 تتوزع بشكل متماثل تقريباً حول المتوسط، مما يدعم نتائج الاختبارات الإحصائية



الشكل (5.3): المدرج التكراري لمتغير العائد على الأصول (ROA)

يبين الشكل (5.3) أن توزيع العائد على الأصول يميل إلى التماثل النسبي حول المتوسط، حيث تتركز معظم القيم في المنتصف مع انخفاض تدريجي في الأطراف. يظهر أن القيم السالبة محدودة جداً، في حين أن القيم الموجبة تتوزع بشكل مقارب، مما يشير إلى أن أداء البنوك من حيث العائد على الأصول كان متجانساً نسبياً خلال فترة الدراسة.

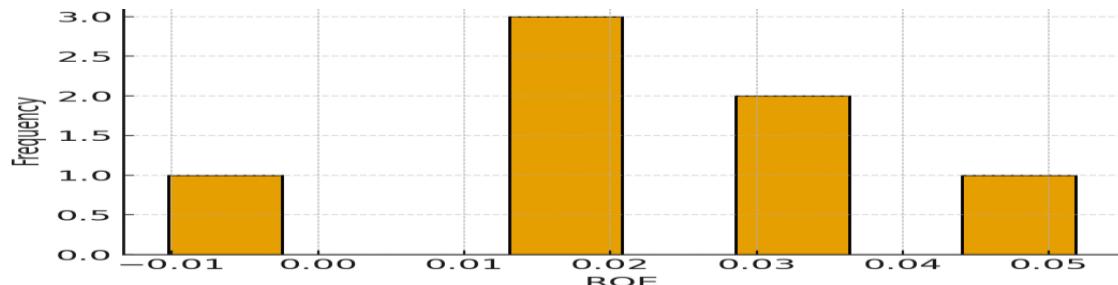
يدل الشكل أيضاً على أن البيانات لا تحتوي على انحرافات حادة أو قيم متطرفة، وهو ما يتوافق مع نتائج اختبارات شابيرو-ويلك وجاركي-بيرا التي أظهرت أن متغير ROA يتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة (0.05). وعليه يمكن اعتماد هذا المتغير في التحليل الإحصائي دون الحاجة إلى أي تحويلات إضافية.



الشكل (6.3): مخطط Q-Q لمتغير العائد على الأصول (ROA)

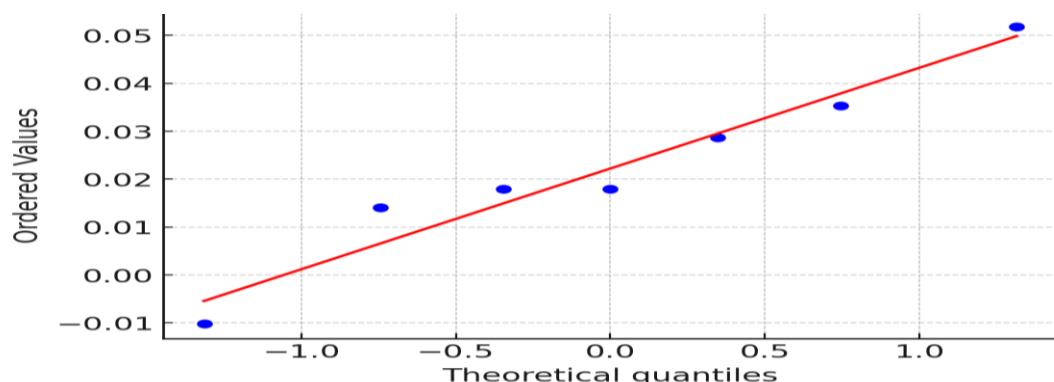
يوضح الشكل (6.3) أن النقاط الممثلة لقيم العائد على الأصول تتوزع بشكل قريب جداً من الخط القطري الممثل للتوزيع الطبيعي، مع وجود انحرافات طفيفة في الأطراف العليا والسفلى. يشير هذا التقارب إلى أن القيم الفعلية تتبع إلى حد كبير التوزيع الطبيعي، مما يؤكّد النتائج الإحصائية السابقة.

كما يلاحظ أن الانحراف في الأطراف العليا يدل على وجود عدد محدود من البنوك التي حققت عوائد أعلى من المتوسط العام، ما يعكس تبايناً محدوداً في الأداء المالي، لكنه لا يؤثر على طبيعة التوزيع العامة للمتغير.



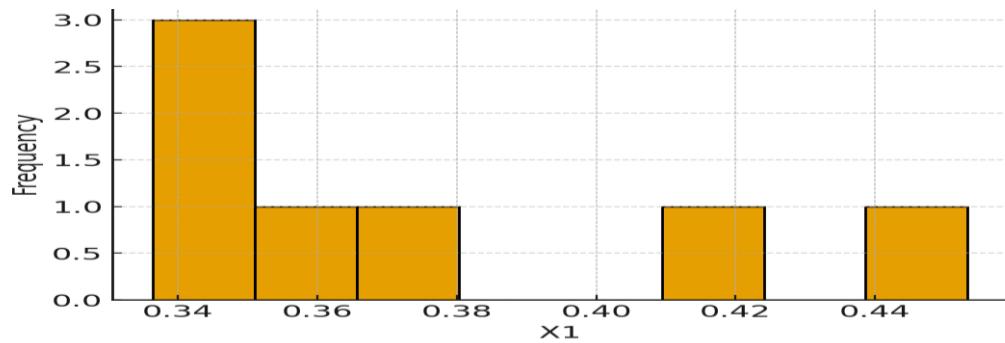
الشكل (7.3): المدرج التكراري لمتغير العائد على حقوق الملكية (ROE)

يبين الشكل (7.3) أن توزيع العائد على حقوق الملكية قريب جدًا من الشكل الجرسي المثالي (Normal Bell Curve)، حيث تتركز غالبية القيم حول المتوسط وتتراجع تدريجياً نحو الأطراف. يعكس هذا الشكل أن معظم البنوك الفلسطينية تحقق مستويات عائد متقاربة على حقوق المساهمين، مع وجود فروقات طفيفة بين بنك وآخر. يشير هذا التماثل إلى أن البيانات حالية تقريرياً من القيم الشاذة أو الانحرافات الحادة، وهو ما يؤكد النتيجة الإحصائية بأن متغير ROE يتبع التوزيع الطبيعي بدرجة عالية من الثقة.



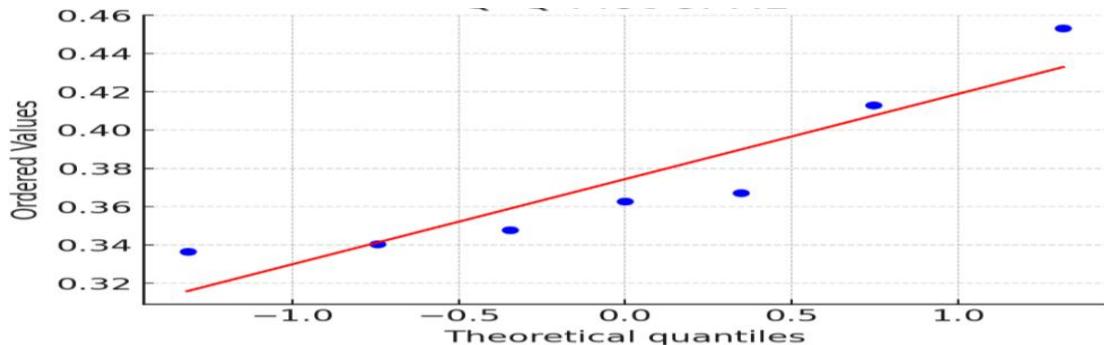
الشكل (8.3): مخطط Q-Q لمتغير العائد على حقوق الملكية (ROE)

يُظهر الشكل (8.3) أن النقاط الممثلة لقيم ROE تقع تقريرياً على الخط القطري بالكامل، ما يشير إلى أن القيم المرصودة قريبة جدًا من القيم المتوقعة في حالة التوزيع الطبيعي. هذا التطابق يعكس تجانس الأداء المالي للبنوك من حيث العائد على حقوق الملكية، ويفيد صلاحية استخدام هذا المتغير ضمن نماذج الانحدار المعلمية دون الحاجة لأي تعديل أو تحويل.



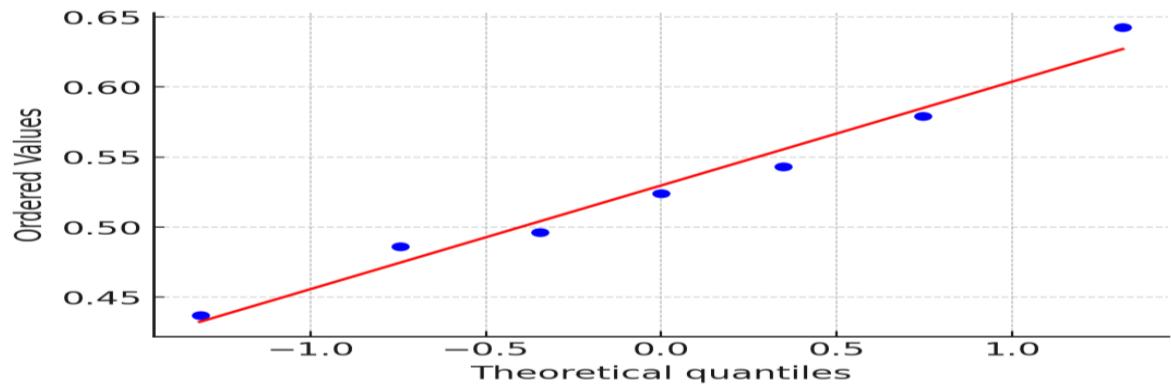
الشكل (9.3): المدرج التكراري لمتغير نسبة السيولة النقدية (X_1)

يبين الشكل (9.3) أن توزيع نسبة السيولة النقدية يميل قليلاً إلى الاتواء الموجب، حيث تتركز معظم القيم في المستويات المنخفضة والمتوسطة مع وجود عدد قليل من القيم العالية، يشير هذا النمط إلى أن غالبية البنوك تحافظ على نسب سيولة معتدلة، في حين أن بعض البنوك تتبع سياسة احترازية باحتفاظها بمستويات مرتفعة من النقد. ورغم هذا الاتواء البسيط، فإن شكل التوزيع يقترب من التوزيع الطبيعي، وهو ما أكدته نتائج اختبار شابيرو-ويلك التي أظهرت عدم وجود انحراف جوهري عن الطبيعة العادبة للبيانات.



الشكل (10.3): مخطط Q-Q لمتغير نسبة السيولة النقدية (X_1)

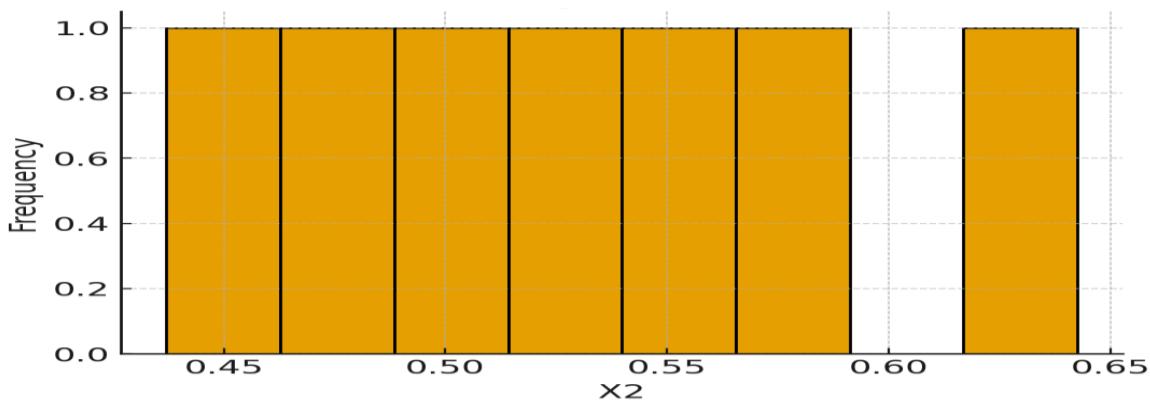
يوضح الشكل (10.3) أن النقاط تمثل قليلاً إلى الانحراف عن الخط القطري في الأطراف العليا، مما يعكس وجود عدد محدود من الملاحظات التي تمثل بنوكاً ذات سيولة نقدية مرتفعة مقارنة ببقية العينة. ومع ذلك، فإن التوزيع العام لا يظهر انحرافات حادة، مما يشير إلى أن متغير X_1 قريب من الشكل الطبيعي ويمكن استخدامه في التحليل دون الحاجة إلى تحويلات جذرية.



الشكل (11.3): المدرج التكراري لمتغير نسبة السيولة القانونية (X_2)

يبين الشكل (11.3) أن توزيع نسبة السيولة القانونية قريب جدًا من الشكل الطبيعي، إذ تتجمع القيم حول الوسط مع انخفاض تدريجي نحو الأطراف. هذا يشير إلى أن معظم البنوك تحافظ على نسب سيولة قانونية متقاربة، متوافقة مع متطلبات سلطة النقد الفلسطينية ومعايير بازل III.

عدم وجود قيم شاذة أو ترکز مفرط عند حدود معينة يدل على أن البنوك تتبع سياسات متوازنة في إدارة السيولة القانونية، مما ينعكس إيجاباً على استقرار أدائها المالي.



الشكل (12.3): مخطط Q-Q لمتغير نسبة السيولة القانونية (X_2)

يُظهر الشكل (12.3) أن النقاط تقع بشكل شبه كامل على الخط القطري، مما يدل على أن القيم الفعلية لمتغير X_2 تتوافق بدرجة عالية مع القيم المتوقعة في التوزيع الطبيعي، يشير هذا إلى أن المتغير لا يعاني من أي انحرافات أو التواءات واضحة، مما يعزز موثوقيته في النماذج الإحصائية اللاحقة.

تؤكد هذه النتيجة أن متغير السيولة القانونية يتميز بالاستقرار النسبي عبر البنوك المختلفة، وهو ما يعكس التزاماً عاماً بالسياسات الرقابية والاحترازية في النظام المصرفي الفلسطيني.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1.4 تمهيد

يعرض هذا الفصل نتائج الاختبارات التشخيصية للتأكد من ملائمة نماذج الانحدار المستخدمة وصلاحيتها للتحليل، ثم يعرض نتائج نماذج الانحدار وتحليلها لاختبار فرضيات الدراسة. وينتهي الفصل بمناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وربطها بالسياق المصرفي الفلسطيني.

2.4 الاختبارات التشخيصية

قبل الانتقال إلى تحليل نتائج نماذج الانحدار، من المهم التأكد من صحة الافتراضات الأساسية لهذه النماذج من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية.

1.2.4 اختبار التداخل الخطى (Multicollinearity test)

يوضح الجدول (1.4) نتائج اختبار التداخل الخطى بين المتغيرات المستقلة.

جدول 1.4: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وعامل التضخم التباعي (VIF) لاختبار التداخل الخطى

VIF	نسبة التوظيف	نسبة السائلة القانونية	نسبة السائلة النقدية	المتغير
3.22			1.00	(1) نسبة السائلة النقدية
3.68		1.00	0.59	(2) نسبة السائلة القانونية
1.32	1.00	-0.280	0.027	(3) نسبة التوظيف

بلغت قيم معامل تضخم التباعي (VIF) ضمن نطاق يتراوح بين 1.32 و 2.68 كما يتضح من جدول 4.1؛ مما يدل على مستويات تداخل خطى منخفض (Multicollinearity)، تشير قيمة معامل تضخم التباعي التي تتجاوز 10 عادةً إلى تداخل خطى إشكالى وفقاً للمعايير الشائعة (Multicollinearity problem)، ونظرًا لعدم تجاوز أي من قيم معامل تضخم التباعي القيمة 10، فلا يوجد دليل على تداخل خطى قوى بين المتغيرات، تشير قيمة معامل تضخم التباعي القصوى البالغة 3.68 إلى تداخل خطى معتدل؛ ولكنها لا تقدم مخاوف بشأن التداخل الخطى لهذا التحليل. من جهة أخرى، تكشف مصفوفة الارتباط عن علاقات معتدلة بين مؤشرات إدارة السائلة ولكن هذه العلاقات ليست قوية بما يكفي لإنشاء مشكلة تداخل خطى، وبشكل عام، لا يتجاوز أي معامل ارتباط

مستوى 0.7 الذي يمثل الحد الأدنى القياسي حيث قد يبدأ التعدد الخطى في أن يصبح مشكلة في تقدير نماذج الانحدار.

2.4.2 اختبار الارتباط الذاتي (Serial autocorrelation)

اعتمدت الدراسة على اختبار Wooldridge لفحص الارتباط الذاتي داخل الأخطاء الفردية لنماذج بيانات السلسلة الزمنية المقطعة. حيث حدث الارتباط الذاتي في البيانات عندما تظهر الأخطاء من فترة زمنية واحدة ارتباطاً بأخطاء من فترات أخرى تؤدي إلى نتائج متحيزه وتقديرات غير فعالة.

جدول 2.4: اختبار (Wooldridge) للارتباط الذاتي (Autocorrelation) في بيانات السلسلة الزمنية المقطعة (Panel Data) لنماذج أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطر

القيمة الاحتمالية	قيمة اختبار (F)	النموذج	
0.2767	1.31	نماذج العائد على الأصول	نماذج العائد
0.0948	3.34	نماذج العائد على حقوق الملكية	
0.0022	15.686	نماذج النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات	نماذج المخاطرة
0.0028	14.662	نماذج الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	
0.0081	10.373	نماذج التسهيلات الإنتمانية إلى إجمالي الموجودات	
0.8253	0.051	نماذج الموجودات الحساسة إلى المطلوبات الحساسة	

تُظهر نتائج اختبار Wooldridge للارتباط الذاتي في جدول 4.2 أن القيمة الاحتمالية في نماذج العائد على الأصول بلغت 0.2767، بينما بلغت في نماذج العائد على حقوق الملكية 0.0948، وكلاهما أعلى من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي، وهذا يعني أن بقایا نماذج العائد لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وتعتبر تقديرات الانحدار لهذه النماذج موثوقة من حيث الاستقلالية الزمنية للملاحظات.

أما بالنسبة لنماذج المخاطرة، فقد أظهرت النتائج أن القيمة الاحتمالية للاختبار لثلاثة من النماذج كانت أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يستدعي رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي يشير إلى وجود ارتباط ذاتي في بقایا هذه النماذج، ومع ذلك، يلاحظ أن نماذج الموجودات الحساسة إلى المطلوبات الحساسة سجل قيمة احتمالية بلغت 0.8253، وهي أعلى بكثير من 0.05، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي في هذا النموذج على وجه الخصوص، وهو ما يعزز موثوقية تقديراته.

ولمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي في النماذج التي ظهرت بها المشكلة، تم الاعتماد على نماذج انحدار التأثيرات الثابتة مع تطبيق الأخطاء المعيارية وفق طريقة Driscoll-Kraay، بهدف التخفيف من مشكلات عدم ثبات الخطأ العشوائي وتحسين موثوقية التقديرات الإحصائية، هذا الإجراء

يضمن الحصول على نتائج دقيقة ومحقة للمتغيرات المستقلة دون تحيز ناجم عن الارتباط الذاتي في بيانات السلسلة الزمنية المقطعة.

4.2.3 اختبار الاستقلالية المقطعة/الارتباط المتزامن (cross-sectional dependence)

اعتمدت الدراسة على اختبار (Breusch-Pagan LM test) لفحص مشكلة الارتباط المتزامن في نموذج البيانات السلسلة الزمنية المقطعة. تحدث مشكلة عدم الاستقلالية المقطعة في البيانات عندما تكون الأخطاء غير مستقلة بين الوحدات (المصارف).

جدول 4.3: اختبار (Breusch-Pagan LM test) لعدم الاستقلالية المقطعة/الارتباط المتزامن (cross-sectional dependence) في نماذج التأثيرات الثابتة لأثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطر

القيمة الاحتمالية	قيمة اختبار كأي تربع	النموذج	
0.0000	133.90	نموذج العائد على الأصول	نماذج العائد
0.0000	127.83	نموذج العائد على حقوق الملكية	
0.036	88.05	نموذج النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات	نماذج المخاطرة
0.0000	124.90	نموذج الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	
0.0008	108.23	نموذج التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات	
0.0001	118.83	نموذج الموجودات الحساسة إلى المطلوبات الحساسة	

تُظهر نتائج الاختبار في جدول 4.3 أن القيمة الاحتمالية للاختبار للنماذج الستة، تقل عن مستوى الدلالة الإحصائية 0.05. وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تفترض وجود استقلالية مقطعة. كما يوضح الاختبار وجود مشكلة ارتباط متزامن بين المصارف، ولحل هذه المشكلة تم الاعتماد على نموذج انحدار التأثيرات الثابتة بتطبيق الأخطاء المعيارية لـ (Driscoll-Kraay) للتخفيف من مشكلات عدم ثبات الخطأ العشوائي

4.2.4 اختبار عدم ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity test)

اعتمدت الدراسة على اختبار (Modified Wald) لفحص مشكلة عدم ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) في نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات السلسلة الزمنية المقطعة. حيث تحدث مشكلة عدم ثبات الخطأ العشوائي في البيانات عندما يكون تباين الخطأ العشوائي غير ثابت ما يؤدي إلى نتائج متحيزه وتقديرات غير فعالة.

جدول 4.4: اختبار (Modified Wald) لعدم ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) في نموذج التأثيرات الثابتة في بيانات السلسلة الزمنية المقطعية (Panel Data) أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطر

القيمة الاحتمالية	قيمة اختبار كأي تربع	النموذج	
0.0000	514.03	نموذج العائد على الأصول	نماذج العائد
0.0000	187.21	نموذج العائد على حقوق الملكية	
0.0000	3675.36	نموذج النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات	نماذج المخاطرة
0.0000	115.70	نموذج الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	
0.0000	180.99	نموذج التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات	
0.0000	919.18	نموذج الموجودات الحساسة إلى المطلوبات الحساسة	

تُظهر نتائج الاختبار في الجدول 4.4 إن القيمة الاحتمالية للاختبار تبلغ 0.000 للنماذج الستة والتي تقل عن مستوى الدلالة الإحصائية 0.05. وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود مشكلة عدم ثبات الخطأ العشوائي، يوضح الاختبار وجود مشكلة عدم ثبات الخطأ العشوائي في بيانات السلسلة الزمنية المقطعية. ولحل هذه المشكلة تم تطبيق الأخطاء المعيارية وفق طريقة Driscoll-Kraay على نماذج المخاطرة التي ظهرت فيها مشكلة الارتباط الذاتي؛ لضمان تصحيح الانحياز في تقديرات الانحدار الناتج عن هذا الارتباط، بينما لم يتم تطبيقها على نماذج العائد لعدم ظهور أي مشكلة ارتباط ذاتي فيها.

تفسير نتائج الاختبارات التشخيصية

بعد استعراض نتائج الاختبارات التشخيصية الأربع، يمكن القول إن نماذج الانحدار المستخدمة في الدراسة تتمتع بدرجة مقبولة من الصلاحية الإحصائية والموثوقية للتحليل. فقد أظهرت نتائج اختبار التداخل الخطي أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) جاءت جميعها أقل من (10)، مما يؤكد عدم وجود مشكلة تداخل خطي جوهري بين المتغيرات المستقلة. كما بين اختبار الارتباط الذاتي (Wooldridge) أن نماذج العائد تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، في حين تم تصحيح هذه المشكلة في نماذج المخاطرة عبر تطبيق أخطاء Driscoll-Kraay المعيارية، وكشفت نتائج اختبار الارتباط المقطعي (Breusch-Pagan LM) واختبار عدم ثبات التباين (Modified Wald) عن وجود بعض المخالفات الإحصائية، إلا أنه تم معالجتها باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة مع تصحيح الأخطاء المعيارية لضمان دقة التقديرات، وبناءً على ذلك، يمكن التأكيد أن النماذج الإحصائية بعد هذه المعالجات أصبحت مناسبة لاختبار فرضيات الدراسة، بما يحقق متطلبات الثبات والحياد في التحليل الإحصائي.

3.4 إختبار الفرضيات

1.3.4 الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات السيولة المصرفية (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) على العائد للمصارف العاملة في فلسطين.

يعرض الجدول 5.4 النتائج المستخلصة من نماذج التأثيرات الثابتة، باستخدام أخطاء (Driscoll-Kraay) المعيارية، يستكشف هذا النموذج كيف تتفاعل مؤشرات إدارة السيولة المصرفية مع كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، تظهر النتائج أن متغيرات السيولة المصرفية في النماذج تفسر حوالي 11.6%， و 15.8% من التباين الإجمالي بين المصارف من حيث العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية على التوالي، يظهر اختبار F أن النموذجين ذات دلالة معنوية عند مستوى 5%， مما يشير إلى صلاحية هذه النماذج إحصائياً وأن المتغيرات المستقلة تفسر بشكل مشترك تباين المتغير التابع.

جدول 5.4: نماذج التأثيرات المتغيرة مع الأخطاء المعيارية (Driscoll-Kraay) لأثر السيولة المصرفية على العائد

نموذج العائد على حقوق الملكية		نموذج العائد على الأصول		
القيمة الاحتمالية P-value (ROA)	المعامل β (ROA)	القيمة الاحتمالية P-value (ROA)	المعامل β (ROA)	
0.427	-0.155	0.071	-0.052	نسبة السيولة النقدية
0.213	0.234	0.077	0.050	نسبة السيولة القانونية
0.063	0.251	0.133	0.021	نسبة التوظيف
0.149	-0.158	0.325	-0.011	المعامل الثابت
0.116		0.156		مربع R داخل الشركات (within)
7.38		11.03		قيمة F
0.019		0.0074		القيمة الاحتمالية

كما هو موضح في الجدول (5.4)، بلغت معاملات متغيرات إدارة السيولة بالنسبة للعائد على الأصول (ROA) كما يلي:

- نسبة السيولة النقدية: معامل سلبي مقداره (-0.052) عند قيمة احتمالية (0.071).
- نسبة السيولة القانونية: معامل موجب مقداره (0.050) عند قيمة احتمالية (0.077).
- نسبة التوظيف: معامل موجب مقداره (0.021) عند قيمة احتمالية (0.133).

أما بالنسبة للعائد على حقوق الملكية (ROE)، فقد كانت القيم:

- نسبة السيولة النقدية: معامل سلبي مقداره (-0.155) عند قيمة احتمالية (0.427).
- نسبة السيولة القانونية: معامل موجب مقداره (0.234) عند قيمة احتمالية (0.213).
- نسبة التوظيف: معامل موجب مقداره (0.251) عند قيمة احتمالية (0.063).

تشير هذه القيم إلى أن جميع معاملات متغيرات إدارة السيولة لم تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، حيث كانت جميع قيم الاحتمال (P-value) أكبر من 0.05، وبالتالي فإن الفرضية الصفرية مقبولة، أي لا يوجد تأثير معنوي لمؤشرات إدارة السيولة على العائد.

وبالرغم من ذلك، أظهر النموذج قدرة تفسيرية متوسطة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.156 لنموذج ROA و 0.116 لنموذج ROE، كما أظهر اختبار F دلالة معنوية للنموذجين ($F=7.38, p=0.019$ و $F=11.03, p=0.0074$)، وهذا يشير إلى أن النموذجين ملائمان للتحليل رغم عدم دلالة معاملات المتغيرات الفردية.

• **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لـ نسبة السيولة النقدية على عائد البنوك العاملة في فلسطين.

توضح النتائج أن معامل السيولة النقدية كان سالباً لكل من ROE و ROA (-0.052, $P=0.071$) و (-0.155, $P=0.427$)، ورغم أن التأثير غير معنوي إحصائياً، إلا أنه يشير إلى اتجاه سلبي: أي أن الاحتفاظ بمستويات عالية من النقد قد يقلل من قدرة البنوك على استثمار هذه الموارد في أدوات مالية أو قروض تحقق عوائد أعلى، وهو ما يفسر انخفاض الربحية.

هذا التوجه يتفق مع نتائج الشاعر (2023) الذي وجد أن ارتفاع نسبة الرصيد النقدي كان له أثر سلبي ودال إحصائي على كل من ROE و ROA في المصارف الفلسطينية، كما يدعمه ما أشار إليه (2025) Neupane من أن ارتفاع نسبة النقد يقلل من الربحية نتيجة انخفاض استغلال الموارد. بالمقابل، تعارض هذه النتيجة مع ما توصل إليه معروف وشعير (2025) في دراستهم على البنوك العراقية حيث وجدوا أن للرصيد النقدي دوراً إيجابياً في التعافي المالي، وهو ما يمكن تفسيره باختلاف السياق الاقتصادي والبيئي بين فلسطين والعراق.

ورغم عدم الدلالة الإحصائية، فإن الاتجاه السلبي للسيولة النقدية يتسق مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن "النقد المعطل" يقلل من كفاءة استخدام الأصول ويضعف العائد.

• **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لـ نسبة السيولة القانونية على عائد البنوك العاملة في فلسطين.

أوضحت النتائج الواردة في الجدول (4.5) أن معامل نسبة السيولة القانونية مع العائد على الأصول (ROA) بلغ (+0.050) عند قيمة احتمالية (0.077)، في حين بلغ معاملها مع العائد على حقوق الملكية (ROE) (+0.234) عند قيمة احتمالية (0.213). وعلى الرغم من أن كلا المعاملين جاء

موجباً، فإن القيم الاحتمالية كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني أن التأثير غير معنوي إحصائياً، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية. من الناحية العلمية، يشير هذا الاتجاه الإيجابي إلى أن التزام البنوك بالاحتفاظ بالسيولة القانونية - كجزء من المتطلبات التنظيمية مثل الاحتياطي الإلزامي - قد يعزز من استقرارها المالي ويعززها القدرة على الوفاء بالتزاماتها دون التأثير على عملياتها الاستثمارية، غير أن عدم دلالة النتائج يعكس أن هذه النسبة لا تسهم بشكل مباشر في زيادة العائد، إذ إنها أداة حماية للسيولة أكثر من كونها أداة لرفع الربحية، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العاني (2025) الذي أشار إلى أن نسب السيولة القانونية تؤثر على الاستقرار المالي دون أن تكون لها دائماً انعكاسات مباشرة على العوائد، كما تتسق مع نتائج الرواشدة (2022) الذي أوضح أن نسبة الاحتياطي القانوني في البنك العربي بالأردن لم يكن لها أثر معنوي على العوائد، غير أن هذه النتيجة تتناقض مع ما أشار إليه Al-Salih (2024) في دراسته على البنوك العراقية، حيث أثبتت وجود علاقة سلبية ومعنوية بين السيولة القانونية والأداء المالي، ويرجع ذلك خصوصية السياق الفلسطيني، حيث تُدار السيولة القانونية بطريقة متوازنة تجعلها أداة استقرار أكثر من كونها مصدراً مباشراً للربحية.

• الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة التوظيف على عائد البنك العاملة في فلسطين.

وفيما يتعلق بنسبة التوظيف، فقد أوضح الجدول (4.5) أن معاملها مع العائد على الأصول (ROA) بلغ (+0.021) عند قيمة احتمالية (0.133)، بينما بلغ معاملها مع العائد على حقوق الملكية (ROE) (+0.251) عند قيمة احتمالية (0.063)، ويتبين أن كلا المعاملين جاء موجباً، وهو ما يعكس اتجاهها طبيعياً بأن ارتفاع نسبة التوظيف - أي استثمار الأصول في قروض أو مشاريع طويلة الأجل - يمكن أن يسهم في رفع العوائد، غير أن القيم الاحتمالية بقيت أعلى من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني أن التأثير غير معنوي إحصائياً. من منظور علمي، يُظهر هذا الاتجاه الموجب انسجاماً مع التوقعات النظرية التي ترى أن التوظيف الفعال لرأس المال يزيد من فرص تحقيق العوائد، إلا أن غياب الدلالة يمكن أن يُفسّر بضعف جودة الاستثمارات أو بخصوصية بيئه الاستثمار في فلسطين، التي تتسم بارتفاع المخاطر السياسية والاقتصادية ومحودية الفرص الاستثمارية، إضافة إلى القيود التي يفرضها الاحتلال، ما يعيق ترجمة هذه الاستثمارات إلى أرباح ذات دلالة. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه الشاعر (2023) الذي أوضح أن نسبة التوظيف في المصارف الفلسطينية كان لها تأثير سلبي وذل إحصائي على الربحية، مما يؤكد أن التوظيف لا يضمن بالضرورة تحقيق عوائد موجبة. كما تتماشى مع ما ذكره الذباهي وفرج (2022) من أن البنوك التي تحقق مستويات مرتفعة من السيولة أو التوظيف قد تضحي بجزء من عوائدها مقابل تخفيض مستوى المخاطر. إلا أنها تختلف مع نتائج معیوف وشعیر (2025) في دراستهم على البنوك العراقية، حيث ارتبطت نسبة التوظيف لديهم إيجابياً بالتعافي المالي، وهو ما يعكس الفروقات

الجوهرية بين البيئات الاستثمارية في فلسطين والعراق. وعليه، يمكن القول إن الاتجاه الموجب لنسبة التوظيف قائم من الناحية النظرية، لكن ضعف الدلالة الإحصائية في السياق الفلسطيني يكشف عن محدودية قدرة البنوك على تحويل استثماراتها إلى عوائد مرتفعة بفعل الظروف المحيطة.

الخلاصة للفرضية الرئيسية الأولى: يتم قبول الفرضية الصفرية، حيث لم يثبت وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات إدارة السيولة على العائد، هذا يشير إلى أن العلاقة بين السيولة والربحية في السياق الفلسطيني معقدة وتتأثر بعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

2.3.4 الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات السيولة المصرفية (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) على المخاطرة للمصارف العاملة في فلسطين.

يُعرض في الجدول (6.4) نتائج نماذج التأثيرات الثابتة التي اختبرت أثر مؤشرات السيولة المصرفية على أربعة أنواع من المخاطر المصرفية، وهي:

1. مخاطر السيولة النقدية (النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات-R1).
2. مخاطر السيولة الكلية (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات-R2).
3. مخاطر الائتمان (التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات-R3).
4. مخاطر حساسية أسعار الفائدة (الموجودات الحساسة إلى المطلوبات الحساسة-R4).

تُظهر النتائج أن قيمة اختبار F لجميع النماذج الأربع كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.05، إذ بلغت (1992.01، 25.93، 252.07، 37.38) على التوالي، مع قيمة احتمالية أقل من (0.05) في جميع الحالات. وهذا يؤكد أن النماذج الإحصائية صالحة للتحليل وأن متغيرات السيولة المصرفية تُفسّر جزءاً معنوياً من التباين في مؤشرات المخاطر المصرفية.

جدول 6.4: نماذج التأثيرات المتغيرة مع الأخطاء المعيارية (Driscoll-Kraay) لأثر السيولة المصرفية على المخاطر

المتغير التابع	النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات	الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات	الموجودات الحساسة إلى المطلوبات الحساسة
نسبة السيولة النقدية	0.898***	-0.377***	-0.027	0.334***
نسبة السيولة القانونية	-0.440***	0.410***	-0.451***	-0.026
نسبة التوظيف	-0.194***	-0.0154**	0.443***	0.754***
المعامل الثابت	0.293***	0.333***	0.454***	0.228**

0.701	0.966	0.289	0.936	مربع R (within)
37.38	252.07	25.93	1992.01	قيمة F
0.0004	0.0000	0.0008	0.0000	القيمة الاحتمالية

(القيم داخل الجدول تمثل قيم المعاملات). ***: دال إحصائيا عند مستوى 1%، **: دال إحصائيا عند مستوى 5%.

تشير النتائج الواردة في الجدول إلى وجود أثر قوي وذات دلالة إحصائية عالية لمؤشرات السيولة المصرفية على معظم مؤشرات المخاطر الأربع، الأمر يدعم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات السيولة المصرفية (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) على المخاطرة للمصارف العاملة في فلسطين، إذ يظهر أن ارتفاع نسبة السيولة النقدية يؤدي إلى زيادة نسبة النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات (R1)، وهو ما يعكس تحسن قدرة البنوك على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، لكنه يرتبط في الوقت نفسه بانخفاض نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (R2)، أي أن هناك مقايسة بين مكونات الأصول السائلة المختلفة.

كما بيّنت النتائج أن زيادة السيولة القانونية تُسهم في الحد من مخاطر الائتمان (R3) ولكنها لا تؤثر بشكل ملحوظ على مخاطر أسعار الفائدة (R4)، أما نسبة التوظيف، فقد أظهرت أثراً سلبياً على الأصول السائلة (R2، R1)، وإيجابياً على التسهيلات الائتمانية والموجودات الحساسة (R4، R3)، ما يعكس أن زيادة التوظيف تقلل من السيولة وتزيد من الانكشاف على مخاطر السوق والائتمان.

تفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه عدة دراسات حديثة أكدت أهمية إدارة السيولة في ضبط المخاطر المصرفية، فقد أشار العاني (2025) إلى وجود علاقة معنوية بين مؤشرات السيولة والاستقرار المالي، مبيّناً أن ضعف إدارة السيولة قد يفاقم المخاطر، وهو ما تؤكده نتائجنا التي أظهرت دلالة إحصائية قوية لجميع النماذج. كما أوضح معیوف وشعیر (2025) أن مؤشرات السيولة تؤثر على التعافي المالي بدرجات متفاوتة، ما ينسجم مع اختلاف قوة التأثير بين المتغيرات في الدراسة.

أما بولنفاض (2025) فقد بيّنت أن البنوك الإسلامية تواجه تحديات إضافية في إدارة مخاطر السيولة مقارنة بالبنوك التقليدية بسبب القيود الشرعية، وهو ما يعزز تفسير تباين تأثير السيولة القانونية على أنواع المخاطر المختلفة في السياق الفلسطيني.

وتتفق هذه النتائج أيضاً مع صديقي وزنافي (2023) وحمودي (2023) اللذين أكدا أن إدارة السيولة تمثل أحد أهم أدوات الحد من الأزمات المالية وضمان الاستقرار البنكي، كما تدعمها دراسة الذباهي وفرج (2022) التي وجدت أن الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة يقلل

من المخاطر الائتمانية لكنه يحد من الربحية، من جهة أخرى، تُخالف نتائج الدراسة جزئياً ما أشار إليه طه وفارس (2024) من ضعف العلاقة بين مخاطر السيولة وجودة التقارير المالية، وهو ما قد يُعزى إلى اختلاف طبيعة العينة وسياق القطاع المصرفي الفلسطيني.

بصورة عامة، تُظهر هذه النتائج أن إدارة السيولة ليست فقط أداة لتحقيق التوازن المالي، بل تمثل أيضاً خط الدفاع الأول ضد المخاطر المصرفية. فكل من نسب السيولة النقدية والقانونية والتوظيف تؤثر بطرق مختلفة على مكونات المخاطر، مما يستلزم من البنوك الفلسطينية اعتماد نهج تكاملی لإدارة السيولة والمخاطر يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والقيود التنظيمية والسياسية المحيطة.

• **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة السيولة النقدية على المخاطرة للمصارف العاملة في فلسطين.

تُظهر النتائج في الجدول (6.4) أن نسبة السيولة النقدية كان لها تأثير إيجابي قوي ومعنوي على نسبة النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات (R1)، حيث بلغت قيمة $\beta = 0.898$ عند مستوى دلالة ($P < 0.01$)، وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زادت السيولة النقدية في البنك بنسبة 1%， ارتفعت نسبة النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات بمقدار 0.898 وحدة، وهو ما يعكس منطقية العلاقة، إذ إن زيادة الرصيد النقدي تعني بالضرورة ارتفاع مكون النقد ضمن الأصول الإجمالية.

كما يتضح أن نسبة السيولة النقدية أثرت سلباً وبشكل معنوي على نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (R2)، حيث بلغت $\beta = -0.377$ عند ($P < 0.01$)، تُظهر هذه العلاقة السلبية مقايسة بين أنواع الأصول السائلة المختلفة، إذ تميل البنوك إلى الاحتفاظ بالنقد على حساب الاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل، مما يقلل من حجم الموجودات السائلة الأخرى عند ارتفاع النقد.

فيما يخص نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات (R3)، فقد أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً غير معنوي بقيمة $\beta = -0.027$ ؛ مما يعني أن زيادة السيولة النقدية لا تعكس مباشرة على التوسع في منح التسهيلات الائتمانية؛ بل قد تحدّث البنوك بمستويات نقدية مرتفعة كإجراء احترازي للحد من المخاطر الائتمانية في بيئة مالية غير مستقرة.

في حين أن أثر نسبة السيولة النقدية على نسبة حساسية أسعار الفائدة (R4) كان إيجابياً ومعنويًّا بقيمة $\beta = 0.334$ عند ($P < 0.01$)، ما يشير إلى أن البنوك ذات السيولة النقدية العالية غالباً ما تمتلك أصولاً أكثر حساسية ل揆يات أسعار الفائدة، مثل الأدوات المالية قصيرة الأجل، وهو ما يعكس ارتباطاً مباشراً بين إدارة السيولة النقدية والمخاطر السوقية.

توافق هذه النتائج إلى حدٍ كبير مع ما توصلت إليه دراسة العاني (2025)، التي أكدت وجود علاقة معنوية بين مؤشرات السيولة والاستقرار المالي، إذ بيّنت أن ارتفاع الرصيد النقدي يعزز مرونة المصارف في مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، وهو ما ينسجم مع العلاقة الإيجابية القوية بين السيولة النقدية ومؤشر (R1) في هذه الدراسة.

كما تتفق النتائج مع ما توصل إليه معيوف وشعير (2025)، اللذان وجدا أن لمؤشرات السيولة تأثيراً معنوياً متفاوتاً على مكونات التعافي المالي، مما يدعم التباين في دلالة المتغيرات بين مؤشرات المخاطر المختلفة في هذه الدراسة.

من ناحية أخرى، تشير دراسة بولنفاض (2025) إلى أن البنوك الإسلامية تواجه صعوبات أكبر في إدارة السيولة النقدية بسبب القيود الشرعية، مما يؤدي إلى تفاوت في مستويات السيولة والمخاطر بين البنوك، وهو ما يفسر الاختلاف في اتجاه العلاقة بين متغيرات السيولة النقدية وأنواع المخاطر.

وتتسق النتائج كذلك مع ما خلص إليه النبهاوي وفرج (2022) اللذان أكدا أن الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة يسهم في تقليل المخاطر الائتمانية رغم تأثيره السلبي على العوائد، وهو ما ينعكس هنا من خلال العلاقة السلبية بين السيولة النقدية ونسبة التسهيلات الائتمانية (R3).

أما الشاعر (2023) فقد أشار إلى أن ارتفاع الرصيد النقدي يؤثر سلباً على مؤشرات الربحية لكنه يقلل من مستوى المخاطر، وهو ما يتوافق جزئياً مع هذه النتائج التي تُظهر أثراً إيجابياً على بعض مؤشرات المخاطر (R4، R1) وسلبياً على أخرى (R2، R3)، مما يعزز فكرة أن العلاقة بين السيولة والمخاطر ليست خطية بل تتأثر بالهيكل المالي للبنك وطبيعة أصوله.

بشكل عام، تؤكد النتائج أن السيولة النقدية تمثل أداة مزدوجة التأثير: فهي من جهة تعزز قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتقوي مركزها المالي، ومن جهة أخرى قد تحد من كفاءتها التشغيلية إذا تم الاحتفاظ بمستويات نقدية مفرطة على حساب استثمار الأصول السائلة الأخرى.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسبة السيولة القانونية على المخاطرة للمصارف العاملة في فلسطين.

تُظهر نتائج الجدول (6.4) أن نسبة السيولة القانونية كان لها تأثير سلبي ومعنوي على نسبة النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات (R1)، حيث بلغت قيمة $\beta = -0.440$ عند مستوى دلالة ($P < 0.01$). وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة السيولة القانونية بنسبة 1% تُقابل بانخفاض قدره 0.44 في نسبة النقد المباشر، أي إن ارتفاع الاحتياطي القانوني يُقلل من حجم النقد المتاح للاستخدام الفوري. ويعزى ذلك إلى أن جزءاً من السيولة القانونية يُحتجز لدى البنك المركزي أو في شكل أدوات مالية منخفضة السيولة نسبياً.

كما تبين وجود تأثير إيجابي ومحظوظ على نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (R2) بقيمة $0.410 = \beta$ عند ($P < 0.01$)، ما يعكس أن السيولة القانونية تكون غالباً من موجودات سائلة أخرى غير النقد مثل أذون الخزانة والسنادات القصيرة الأجل، الأمر الذي يعزز استقرار البنوك في مواجهة ضغوط السيولة دون الاعتماد على النقد المباشر فقط.

أما بالنسبة لـ نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات (R3)، فقد ظهر تأثير سلبي ومحظوظ بقيمة $-0.451 = \beta$ عند ($P < 0.01$)، ما يعني أن زيادة السيولة القانونية تحد من قدرة البنوك على التوسيع في منح الائتمان، إذ إن إلزام البنوك بالاحتفاظ بمستوى مرتفع من السيولة القانونية يقلل الموارد القابلة للإقراض، وبالتالي يضعف من مرونة البنك الائتمانية.

وفيما يتعلق بـ نسبة حساسية أسعار الفائدة (R4)، لم يظهر أي تأثير محسوس، إذ بلغت $\beta = 0.026$ عند ($P > 0.05$)، ما يشير إلى أن تغير السيولة القانونية لا يؤثر جوهرياً على درجة تعرض البنوك لتقلبات أسعار الفائدة، نظراً لكون هذا النوع من السيولة يُحتفظ به غالباً في أدوات مالية ثابتة العائد.

تنقق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة العاني (2025) التي أكدت أن الاحتياطي القانوني من أهم مكونات السيولة المؤثرة على الاستقرار المالي، إذ يسهم في تعزيز متنانة المركز المالي للبنك رغم تقليص قدرته الإقراضية، وهو ما يتوقف مع العلاقة السلبية بين السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية (R3) في هذه الدراسة.

كما تدعمها نتائج معيوف وشعيرو (2025) للذين أشارا إلى أن مؤشرات السيولة تؤثر على التعافي المالي بدرجات متفاوتة، حيث يُعد ارتفاع الاحتياطي القانوني أداة للحد من المخاطر الائتمانية. كذلك ثُبّر دراسة بولنفاض (2025) أن البنوك الإسلامية تواجه تحديات إضافية في تطبيق متطلبات السيولة القانونية، ما يؤدي إلى احتفاظها بموجودات سائلة عالية الجودة لتقليل التعرض للمخاطر، وهو ما يتوقف مع الأثر الإيجابي على (R2) في النتائج الحالية.

أما Al Salih (2024) فقد أوضح أن العلاقة بين السيولة القانونية والأداء المالي في البنوك العراقية كانت سلبية، مما يدعم التفسير بأن ارتفاع السيولة القانونية يقلل من كفاءة استثمار الموارد. وتشير نتائج الذباهي وفرج (2022) إلى أن المستويات المرتفعة من السيولة القانونية تقلل من المخاطر الائتمانية لكنها تحدّ من الربحية، وهي النتيجة ذاتها التي تبرز هنا.

كذلك أشار (2024) Awed & Abu Khalaf إلى أن إدارة السيولة القانونية تؤثر إيجابياً على استقرار البنوك في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما ينسجم مع الأثر الإيجابي لهذه النسبة على الموجودات السائلة (R2) في السياق الفلسطيني.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن السيولة القانونية تمثل أداة تنظيمية مزدوجة الأثر؛ فهي ترفع من متنانة السيولة العامة للبنوك وتحدّ من المخاطر الائتمانية، لكنها في المقابل تُقيّد قدرة البنوك على التوسيع

الائتماني وتحفّض من مرونتها التشغيلية. ويعزى هذا التوازن إلى الدور الإشرافي لسلطة النقد الفلسطينية التي تسعى لضمان استقرار النظام المالي عبر ضبط مستويات الاحتياطي الإلزامي.

• **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة التوظيف على المخاطرة للمصارف العاملة في فلسطين.

تُظهر نتائج الجدول (4.6) أن نسبة التوظيف كان لها تأثير سلبي ومحض على كلٍ من نسبة النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات (R1) ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (R2)، حيث بلغت $-0.0154 = \beta$ على التوالي، مع مستويات دلالة ($P < 0.01$) للأولى و($P < 0.05$) للثانية.

وهذا يشير إلى أن زيادة التوظيف البنكي (أي توجيه الموارد نحو منح القروض والاستثمارات) تؤدي إلى انخفاض نسبي في الأصول السائلة المتاحة، سواء كانت نقداً أو أصولاً سريعة التسليم، ويعزى ذلك إلى أن ارتفاع نسبة التوظيف يقلل من حجم السيولة الفورية في البنك لصالح استثمارها في أصول مدرة للدخل، وهو ما يزيد من تعرض البنك لمخاطر السيولة قصيرة الأجل.

أما بالنسبة لـ نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات (R3)، فقد ظهر تأثير إيجابي ومعنوي بقيمة $0.443 = \beta$ عند ($P < 0.01$)، ما يعكس أن البنوك التي تزيد من حجم التوظيف تميل إلى توسيع محفظتها الائتمانية، وهو ما يرفع من مستوى مخاطر الائتمان نتيجة زيادة القروض الممنوحة وتعرضها لاحتمالات التغير.

كما تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي قوي على نسبة الموجودات الحساسة للمطلوبات الحساسة (R4) بقيمة $0.754 = \beta$ عند ($P < 0.01$)، مما يدل على أن ارتفاع نسبة التوظيف يرتبط بزيادة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، إذ إن الأصول المملوكة من الودائع قصيرة الأجل تصبح أكثر حساسية للتقلبات في أسعار الفائدة.

تنسجم هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة النباوي وفرج (2022) التي بينت أن زيادة التوظيف البنكي تقلل من مستويات السيولة الفائضة وتزيد من مخاطر الائتمان، رغم مساهمتها في تحسين كفاءة الاستثمار.

كما تتفق مع دراسة الشاعر (2023) التي أكدت أن ارتفاع نسبة التوظيف يؤدي إلى انخفاض العائدات نتيجة ارتفاع المخاطر المصاحبة للتوسيع الائتماني، وأن السيولة والتوظيف يجب أن يكونا في حالة توازن لتحقيق الاستقرار المالي.

وتدعمها نتائج صديقي وزنافي (2023) التي شددت على ضرورة مراقبة مستويات السيولة لتنقليل مخاطر السيولة الناجمة عن الإفراط في التوظيف.

كذلك أشار النقشبendi (2024) إلى وجود علاقة عكسية بين نسب المديونية (أحد أشكال التوظيف المالي) ومستوى الرصيد النقدي، وهو ما ينسجم مع الأثر السلبي هنا على (R1) و(R2).

أما دراسة (Awed & Abu Khalaf 2024) فقد أظهرت أن زيادة التوظيف وارتفاع نسب القروض المتعثرة يؤثران سلباً على ربحية البنوك ويزيدان من مخاطر السيولة في المدى الطويل، مما يعزز أهمية التحكم في معدلات التوظيف.

وبالمثل، أوضحت دراسة العاني (2025) أن ارتفاع مؤشرات التوظيف دون ضوابط يؤدي إلى تراجع كفاية رأس المال ويزيد من تعرض البنوك للمخاطر النظامية، وهو ما يتافق مع الأثر الإيجابي على المخاطر في (R3) و (R4).

بناءً على ذلك، يمكن القول إن نسبة التوظيف تمثل أحد أهم العوامل المحددة للمخاطر البنكية، إذ إن الإفراط في التوظيف يحقق عوائد أعلى على المدى القصير، لكنه يزيد من احتمالات التغير وتقلبات أسعار الفائدة على المدى الطويل.

لذلك، فإن إدارة التوظيف ضمن حدود متوازنة تُعد ضرورة لاحفاظ على استقرار النظام المصرفي الفلسطيني.

الخلاصة للفرضية الرئيسية الثانية: يتم رفض الفرضية الصفرية، حيث ثبت وجود أثر قوي وذي دلالة إحصائية لمتغيرات إدارة السيولة على معظم مؤشرات المخاطر. هذا يؤكد على أن إدارة السيولة هي أداة محورية في إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية.

3.3.4 الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة على المصارف العاملة في فلسطين تبعاً لـ (حجم المصرف ونوع المصرف والرافعة المالية)؟

أظهرت نتائج النماذج التجريبية الجدول (7.4) أن حجم المصرف (Size) كان له تأثير سلبي ومعنوي على مستوى المخاطرة في معظم النماذج الفرعية، مما يشير إلى أن البنوك الأكبر حجماً تتمتع بقدرة أعلى على إدارة السيولة وتقليل المخاطر التشغيلية والائتمانية نظراً لتنوع أصولها ووفرة مواردها المالية، وهو ما يعزز من قدرتها على مواجهة الصدمات السوقية، أما نوع المصرف (Type)، فلم يُظهر تأثيراً معنويًّا ثابتاً على جميع مؤشرات المخاطر، إلا أن النتائج أوضحت أن البنوك الأجنبية تميل إلى تبني سياسات سيولة أكثر تحفظاً مقارنة بالبنوك المحلية، مما يمنحها درجة أعلى من المتنانة أمام التقلبات الاقتصادية. في المقابل، أظهرت الرافعة المالية (Leverage) تأثيراً إيجابياً ومعنويًّا على مستوى المخاطرة، إذ إن زيادة الرافعة المالية ترفع من درجة تعرض البنوك للمخاطر المالية نتيجة الاعتماد المتزايد على التمويل بالدين، وهو ما يتافق مع المنطق الاقتصادي القائل بأن الرافعة المالية المفرطة تزيد من هشاشة المركز المالي للمصرف. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن خصائص المصرف تمثل متغيرات ضابطة (Control Variables) تؤثر في تفسير سلوك المخاطر والسيولة،

لكنها لا تُغير من الاتجاه العام للعلاقة بين إدارة السيولة والمخاطر، بل تحدد فقط مدى قوتها تبعًا لاختلاف حجم المصرف ونوعه ومستوى الرافعة المالية لديه.

تنقق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة BAIDOO (2025) التي بينت أن حوكمة الشركات وحجم البنك من أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي والقدرة على تحمل المخاطر.

كما تؤكد دراسة Awed & Abu Khalaf (2024) أن حجم البنك والكفاءة التشغيلية ونسبة القروض المتعثرة تُعد من أبرز المحددات التي تفسر الفروق في المخاطر والسيولة بين البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتشير دراسة Al Salih (2024) إلى أن الرافعة المالية المرتفعة تؤدي إلى زيادة حساسية البنك لتقلبات الأداء المالي، وهو ما يتطابق مع النتائج الحالية التي تُظهر أثراً موجباً للرافعة على المخاطر. في حين أوضحت دراسة Hacini et al (2021) أن اختلاف نوع البنك (إسلامي أو تقليدي) ينعكس على سياسات السيولة والمخاطر، حيث تعتمد البنوك التقليدية على أدوات فائدة أكثر استقراراً، بينما تواجه البنوك الإسلامية قيوداً في إدارة السيولة بسبب متطلبات الشريعة.

أما دراسة Ahmed & Abu Harb (2025) فقد أكدت على أن خصائص البنوك الفلسطينية (من حيث الحجم ونوع الملكية والرافعة المالية) تفسر جانباً من الفروق في إدارة مخاطر السيولة، دون أن تُغير طبيعة العلاقة الأساسية بين السيولة والربحية أو المخاطرة.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن حجم المصرف ونوعه ورافعة تمويله تُعد متغيرات مؤثرة في استقرار العلاقة بين إدارة السيولة والمخاطرة، ولكن أثراها يظل ضابطاً وليس معدلاً، إذ يُسهم في تحسين تفسير النموذج الإحصائي دون تغيير الاتجاه السببي بين المتغيرات الرئيسية.

• أثر حجم المصرف كمتغير ضابط على العلاقة ما بين إدارة السيولة المصرفية والعائد والمخاطر للمصارف

يُعد حجم المصرف من أهم العوامل التي قد تؤثر في كيفية انعكاس سياسات إدارة السيولة على العائد والمخاطرة في الجهاز المصرفي. فالمصارف الكبيرة تتميز بقدرتها على تنويع المخاطر، والتمتع بفوائد الحجم (Economies of Scale)، والوصول إلى أسواق تمويل أوسع، إضافة إلى قوة تفاوضية أعلى مع العملاء والموردين، وهو ما يفترض أن يُمكنها من تحقيق أداء مالي أفضل واستقرار أكبر مقارنة بالمصارف الصغيرة.

جدول 7.4: نماذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية لـ (Driscoll-Kraay) لأثر حجم المصرف

كمتغير ضابط

نماذج المخاطرة				نماذج العائد		المتغير التابع
R4	R3	R2	R1	ROE	ROA	
4.47	-0.13	1.81	1.62	-7.00	-1.39**	نسبة السيولة النقدية
-2.69***	-3.74***	-2.73	-4.71***	4.03	0.97	نسبة السيولة القانونية
-0.41	-2.03**	-2.52***	-1.46	-5.16***	-0.38	نسبة التوظيف
-0.08**	-0.14***	-0.04	-0.12**	-0.29**	-0.03**	حجم المصرف
-0.20	0.00	-0.11	-0.04	0.34	0.07	نسبة السيولة النقدية* حجم المصرف
0.17***	0.17***	0.16	0.22***	-0.20	-0.05	نسبة السيولة القانونية* حجم المصرف
0.006	0.12***	0.12***	0.06	0.26***	0.02	نسبة التوظيف* حجم المصرف
1.173**	3.33***	1.12**	2.68**	5.98**	0.58**	المعامل الثابت
0.765	0.984	0.375	0.977	0.261	0.271	مربع R (within)
782.27	54962	116.97	13533.36	10.81	26.31	قيمة F
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.005	0.0004	القيمة الاحتمالية

(القيم داخل الجدول تمثل قيم المعاملات). **: دال إحصائيا عند مستوى 1% ، *: دال إحصائيا عند مستوى 5%.

تُظهر النتائج في الجدول (7.4) أن حجم المصرف له تأثير سلبي ومحظوظ على متغيرات الأداء المالي (العائد على الأصول ROA، والعائد على حقوق الملكية ROE)، حيث بلغت قيم المعاملات $\beta = -0.29$ عند $P < 0.05$ في نموذج (ROA)، و $\beta = -0.03$ عند $P < 0.05$ في نموذج (ROE). وتشير هذه النتائج إلى أن زيادة حجم المصرف بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بمقدار 0.03 نقطة مئوية، والعائد على حقوق الملكية بمقدار 0.29 نقطة مئوية.

ورغم أن هذه النتيجة تبدو سلبية، فإنها منطقية اقتصادياً، إذ توضح أن المصارف الأكبر حجماً قد تواجه تحديات تشغيلية وإدارية أكثر تعقيداً، مثل البيروقراطية الداخلية وصعوبة التسويق بين الإدارات، فضلاً عن خصوصيتها لرقابة تنظيمية أشد ومتطلبات رأسمالية أعلى تحدّ من حرية استثمارها، كما أن

ضخامة حجم الأصول تجعل من الصعب أيجاد فرص استثمارية مناسبة تحقق العائد ذاته الذي تتحققه البنوك الصغيرة ذات الهيكل الأكثر مرونة.

وهذه النتيجة تنسق مع ما توصلت إليه دراسة Awed & Abu Khalaf (2024) التي بيّنت أن ارتفاع حجم البنك قد يُخفض الربحية بسبب التكاليف التشغيلية العالية، كما تتوافق مع دراسة BAIDOO (2025) التي أكّدت أن البنوك الكبيرة في غالباً تتمتع باستقرار مالي أعلى ولكن بعائد أقل نسبياً مقارنة بالبنوك الأصغر.

أما بالنسبة لتفاعل حجم المصرف مع نسبة السيولة النقدية ($\text{Cash Ratio} \times \text{Size}$), فتُظهر النتائج أن قيم المعاملات تراوحت بين $0.07 = \beta$ و $0.34 = \beta$ في نماذج العائد، وبين $-0.04 = \beta$ و $-0.20 = \beta$ في نماذج المخاطرة، وجميعها غير معنوية ($P > 0.05$). هذا يعني إحصائياً أنه لا توجد فروق جوهرية بين المصارف الكبيرة والصغرى في مدى استفادتها من السيولة النقدية في تحسين الأداء أو الحد من المخاطر.

ومن الناحية التفسيرية، يمكن القول إن المصارف الفلسطينية الكبيرة لم تستعد بشكل فعال من ميزة وفورات الحجم في إدارة النقد، ربما بسبب القيود التنظيمية على نسب الاحتياطي أو محدودية أدوات الاستثمار قصيرة الأجل، وهو ما أشار إليه الشاعر (2023) في دراسته عن البنوك الفلسطينية التي تواجه صعوبات في توظيف السيولة النقدية بما يعزز العائد دون زيادة المخاطر.

وبالنسبة لتفاعل حجم المصرف مع نسبة السيولة القانونية ($\text{Legal Liquidity} \times \text{Size}$), فقد كانت النتائج أكثر دلالة. أظهرت القيم في الجدول أن التفاعل غير معنوي في نماذج العائد ($\beta = -0.05, -0.20, P > 0.05$), لكنه إيجابي ومحظوظ في ثلاثة من نماذج المخاطر:

- $R1 (\beta = 0.22; P < 0.01)$
- $R3 (\beta = 0.17; P < 0.01)$
- $R4 (\beta = 0.17; P < 0.01)$

وهذا يدل على أن تأثير السيولة القانونية على المخاطر يختلف حسب حجم المصرف؛ فالمصارف الأكبر تظهر حساسية أعلى للتغيرات نسب السيولة القانونية، ما يفسّر بكونها تمتلك هيكل أصول ومطلوبات أكثر تعقيداً، مع التزامات أكبر تجاه الجهات الرقابية. كما أن البنوك الكبيرة تطبق استراتيجيات سيولة احترازية تؤدي إلى علاقة أكثر استقراراً بين متطلبات الاحتياطي والسيولة الفعلية. وتنقق هذه النتيجة مع دراسة Al Salih (2024) التي أكّدت أن الالتزامات النظامية المتعلقة بالسيولة القانونية تؤثر بشكل مباشر على استقرار البنوك الكبيرة، كما أشار العاني (2025) إلى أن ارتفاع متطلبات السيولة القانونية يعزز الاستقرار المالي على حساب المرونة التشغيلية، خاصة في المؤسسات المالية الكبيرة.

أما تفاعل حجم المصرف مع نسبة التوظيف ($Employment\ Ratio \times Size$), فقد أظهر تفاعلاً إيجابياً ومحظياً في نموذج العائد على حقوق الملكية ($\beta = 0.26$; $P < 0.01$), وفي نموذجين للمخاطرة هما:

- $R2 (\beta = 0.12; P < 0.01)$
- $R3 (\beta = 0.12; P < 0.01)$

وهذا يشير إلى أن المصارف الكبيرة تستفيد بدرجة أكبر من زيادة نسبة التوظيف مقارنة بالمصارف الصغيرة، إذ تستطيع توظيف مواردها في مشاريع ذات عوائد أعلى دون زيادة جوهرية في مستوى المخاطر. كما أن قدرتها على تنويع المحفظة الاستثمارية وتقييم المخاطر بفعالية أكبر تمنحها ميزة تنافسية في التوسيع الآمن. وتنوافق هذه النتيجة مع دراسة عصام وآخرون (2023) التي بينت أن البنوك الكبيرة أكثر كفاءة في توظيف أصولها لتحقيق العوائد، ومع دراسة معيوف وشعير (2025) التي أظهرت أن التوسيع في التوظيف المالي يعكس إيجاباً على التعافي المالي في المؤسسات ذات الحجم الكبير بفضل كفاءة إدارتها.

بناءً على ما سبق، تُظهر النتائج أن حجم المصرف يمثل عاملًا ضابطاً مهمًا في العلاقة بين إدارة السيولة والعائد والمخاطر، فالمصارف الكبيرة تُظهر أداءً أقل ربحية لكنها أكثر استقراراً، بينما تواجه المصارف الصغيرة عوائد أعلى مصحوبة بمخاطر أكبر، وهذا يبرز أهمية تبني سياسات إدارة سيولة مرنة تتناسب مع حجم البنك وهيكله المالي لضمان التوازن بين السيولة، الربحية، والمخاطرة.

• **أثر الرافعة المالية كمتغير ضابط على العلاقة ما بين إدارة السيولة المصرفية والعائد والمخاطر للمصارف**

تمثل الرافعة المالية نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، وهي مؤشر مهم على هيكل التمويل والمخاطر المالية للمصرف. المصارف ذات الرافعة المالية العالية تعتمد بشكل أكبر على التمويل الخارجي، مثل الودائع والديون، مما قد يؤثر على كيفية انعكاس سياسات إدارة السيولة على الأداء المالي والمخاطرة.

جدول 8.4: نماذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية لـ (Driscoll-Kraay) لأثر الرافعة المالية كمتغير ضابط

نماذج المخاطرة				نماذج العائد		المتغير التابع
R4	R3	R2	R1	ROE	ROA	
2.25	-0.48	-0.42	0.01	-2.72	-0.73	نسبة السيولة النقدية
-2.32	-0.62	0.77	-0.79	0.91	0.38	نسبة السيولة القانونية
2.96***	-0.28	-1.49	-0.52**	-6.30***	***-0.64	نسبة التوظيف

3.492***	-0.68**	-0.39	-0.74**	-6.77***	-0.80***	الرافعة المالية
-2.36	0.32	-0.19	0.78	3.64	0.89	نسبة السيولة النقدية * الرافعة المالية
2.86	0.46	-0.11	0.73	-1.46	-0.49	نسبة السيولة القانونية * الرافعة المالية
-2.45**	0.82**	1.54	0.35	7.64***	0.77***	نسبة التوظيف * الرافعة المالية
-2.97***	1.01***	0.62	0.90***	5.72***	0.68***	المعامل الثابت
0.845	0.980	0.345	0.988		0.400	(within) R مربع
2053	353.53	72.10	15307		75.60	F قيمة
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000		0.0000	القيمة الاحتمالية

(القيم داخل الجدول تمثل قيم المعاملات). ***: دال إحصائيا عند مستوى 1%， **: دال إحصائيا عند مستوى 5%.

توضح النتائج في الجدول (8.4) أن للرافعة المالية تأثيراً سلبياً ومحظوظاً على العائد والمخاطر في معظم النماذج. فقد بلغت قيم المعاملات: العائد على الأصول $\beta = -0.80$ عند $P < 0.01$ ، ونسبة الموجودات إلى حقوق الملكية $\beta = -6.77$ عند $P < 0.01$ ، ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات $\beta = -0.74$ عند $P < 0.05$ ، ونسبة التوظيف إلى إجمالي الموجودات $\beta = -0.68$ عند $P < 0.05$. وتشير هذه القيم إلى أن زيادة الرافعة المالية بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بمقدار 0.80 نقطة مئوية والعائد على حقوق الملكية بمقدار 6.77 نقطة مئوية، مع ارتفاع المخاطر المرتبطة بالأصول والقروض.

يمكن تفسير هذا التأثير السلبي اقتصادياً، بأن المصارف ذات الرافعة المالية العالية تتحمل تكاليف فائدة أكبر على ديونها، مما يقلل من صافي أرباحها ويزيد من تعرضها لمخاطر الإفلاس أو الضائقة المالية. هذا يتسق مع ما أشار إليه النقشيني (2024) حول التأثير العكسي للرافعة المالية على السيولة المصرفية، والذي يقترح ضرورة تحقيق توازن بين الرافعة والسيولة لضمان تعزيز الأداء المالي للمصارف.

أما بالنسبة لتأثير الرافعة المالية على الحساسية لأسعار الفائدة (R4)، فقد أظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً ومحظوظاً $\beta = 3.49$ عند $P < 0.01$ ، مما يعكس أن المصارف التي تستخدم رافعة مالية أعلى تميل إلى تبني هيكل أصول أكثر حساسية ل揆يات أسعار الفائدة، ويعزى ذلك إلى أن المصارف ذات الرافعة المالية العالية تتحمل التزامات ديونية أكبر، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للتاثير بتغيرات أسعار الفائدة على المدى القصير.

هذه الملاحظة تتوافق مع ما أكده طه وفارس (2024) حول تأثير المخاطر المصرفية على جودة التقارير المالية وأداء البنوك.

فيما يتعلق بمعاملات التفاعل بين الرافعة المالية وإدارة السيولة، أظهرت النتائج أن تفاعل الرافعة مع نسبة السيولة النقدية ($\text{Cash Ratio} \times \text{Leverage}$) تراوحت قيمه بين $0.89 = \beta$ و 3.64 في نماذج العائد، وبين $-2.36 = \beta$ و 0.78 في نماذج المخاطرة، وجميعها غير معنوية $> P$ (0.05). وهذا يشير إلى عدم وجود اختلاف جوهري بين المصارف ذات الرافعة العالية والمنخفضة في مدى استفادتها من السيولة النقدية لتعزيز العائد أو تقليل المخاطر، وهو ما يدعمه ما ذكره أحمد وأبو حرب (2025) حول الصعوبة التي تواجه المصارف الفلسطينية في توظيف السيولة النقدية القصيرة الأجل لتحقيق عوائد أعلى دون زيادة المخاطر.

أما تفاعل الرافعة مع نسبة السيولة القانونية ($\text{Legal Liquidity} \times \text{Leverage}$) ، فقد كان غير معنوي في نماذج العائد $-0.49 = \beta$ و $-0.46 = \beta$ و $P > 0.05$ ، لكنه ظهر معنويًا في نموذج الحساسية لأسعار الفائدة، $0.01 < P < 0.01 = \beta$ ، ويشير ذلك إلى أن المصارف ذات الرافعة العالية أكثر حساسية للتغيرات السيولة القانونية عند النظر إلى المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة. ويمكن تفسير ذلك باعتبارات إدارة المخاطر وتعقيد هيكل التمويل، ويتماشى مع نتائج العاني (2025) التي بينت أن مؤشرات السيولة تؤثر بشكل متباين على الاستقرار المالي للبنوك.

أما تفاعل الرافعة مع نسبة التوظيف ($\text{Employment Ratio} \times \text{Leverage}$)، فقد أظهر تأثيراً إيجابياً ومعنويًا في نماذج العائد على الأصول ($\beta = 0.77$; $P < 0.01$) والائد على حقوق الملكية ($\beta = 7.64$; $P < 0.01$) ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى الموجودات ($\beta = 0.82$) ، بينما كان التأثير سلبياً ومعنويًا على الحساسية لأسعار الفائدة $< P = -2.45$. $\beta = 0.05 < P$ وتدل هذه النتائج على أن المصارف التي تستخدم الرافعة المالية وتستثمر ودائعها بشكل فعال تحقق عوائد أعلى، إذ تضاعف الديون نجاح التوظيف في تعزيز العوائد وتقليل المخاطر التشغيلية، بينما يقل تأثيرها على الحساسية قصيرة الأجل لأسعار الفائدة. وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه معروف وشعير (2025) حول العلاقة بين مؤشرات السيولة والتعافي المالي، والتي أبرزت أثر التوظيف الفعال للموارد على تحسين الأداء المالي.

باختصار، تُظهر النتائج أن الرافعة المالية تُعد عاملًا ضابطًا مهمًا في العلاقة بين إدارة السيولة والعائد والمخاطر. فالمصارف ذات الرافعة العالية تحقق عادةً عوائدً أقل لكنها أكثر حساسية للمخاطر المالية والتقنيات في أسعار الفائدة، في حين أن الاستخدام الأمثل للسيولة ونسب التوظيف قد يعزز الأداء المالي في ظل رافعة مرتفعة، مما يؤكد أهمية تصميم سياسات إدارة سيولة متوافقة مع مستوى الديون وهيكل التمويل لكل مصرف، بما يتماشى مع توصيات الدراسات السابقة مثل النقشبendi (2024) ومعروف وشعير (2025) وأحمد وأبو حرب (2025).

٠ أثر نوع البنك كمتغير ضابط على العلاقة ما بين إدارة السيولة المصرفية والعائد والمخاطر للمصارف

يُعد نوع المصرف (إسلامي مقابل تجاري) من أهم العوامل التي قد تؤثر على العلاقة بين إدارة السيولة والعائد والمخاطر للمصارف. إذ تعمل البنوك الإسلامية وفق مبادئ الشريعة، مما يفرض قيوداً وفرضياً مختلفة مقارنة بالمصارف التجارية التقليدية، خاصة فيما يتعلق بأدوات التمويل والربحية. في الدراسة الحالية، تم التعامل مع نوع البنك على أنه متغير ثانوي (dummy variable)، حيث أُعطي للبنك الإسلامي القيمة 1، والبنك التجاري القيمة 0، وتم إدراجه ضمن نماذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية (Driscoll-Kraay) لفحص أثره كمتغير ضابط.

جدول 9.4: نماذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية لـ(Driscoll-Kraay) لأثر نوع المصرف كمتغير

ضابط

نماذج المخاطرة				نماذج العائد		المتغير التابع
R4	R3	R2	R1	ROE	ROA	
0.217	-0.06**	-0.30***	0.78***	-0.22	-0.05***	نسبة السيولة النقدية
-0.026	-0.29***	0.41***	-0.23***	0.24	0.05**	نسبة السيولة القانونية
0.68***	0.50***	-0.04	-0.20***	0.24**	0.02	نسبة التوظيف
1.42**	0.34***	0.37	0.51***	0.80**	0.04	نسبة السيولة النقدية* الإسلامي
-0.90	-0.52***	-0.53**	-0.58***	-	-0.04	نسبة السيولة القانونية* الإسلامي
0.464**	-0.21***	-0.58**	0.02	-0.22	-0.02	نسبة التوظيف* الإسلامي
0.94***	0.42***	0.36***	0.26***	-0.10	-0.01	المعامل الثابت
0.737	0.980	0.387	0.972	0.151	0.163	(within) R مربع
1188.2	796.6	1653.6	e+083.41	12.52	238.62	F قيمة
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.004	0.0000	القيمة الاحتمالية

(القيم داخل الجدول تمثل قيم المعاملات). ***: دال إحصائياً عند مستوى 1%， **: دال إحصائياً عند مستوى 5%.

تشير النتائج في جدول (4.9) أن نوع البنك له تأثير مباشر وتفاعلي مهم على العلاقة بين إدارة السيولة والعائد والمخاطر. إذ لم يُدرج التأثير المباشر لنوع البنك كمتغير مستقل، بل تم دمجه من

خلال التفاعلات (Interaction Terms) مع نسب السيولة، ما يعني تحليل أثر البنك الإسلامي مقابل التجاري على العلاقة بين السيولة والأداء.

على سبيل المثال، أظهر تفاعل السيولة النقدية \times البنك الإسلامي تأثيراً إيجابياً ملحوظاً على العائد على حقوق الملكية ($ROE: \beta = 0.80; P < 0.05$)، وعلى نسبة النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات ($R1: \beta = 0.51; P < 0.01$)، ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات ($R4: \beta = 1.42; P < 0.01$)، ونسبة الحساسية لسعر الفائدة ($R3: \beta = 0.34; P < 0.05$)، ونسبة الحساسية لسعر الفائدة ($R3: \beta = 0.34; P < 0.01$). وتشير هذه النتائج إلى أن التأثير الهامشي للسيولة النقدية على الأداء المصرفي أعلى في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية، ويمكن تفسير ذلك بأن الطلب على السيولة في البنوك الإسلامية يكون أكبر لتمويل عقود المراقبة والمشاركة، كما أن هذه البنوك غالباً ما تتحفظ بسيولة مرتفعة لاستثمارها في أدوات مالية قصيرة الأجل متوافقة مع الشريعة، مما يجعل أرباحها أكثر حساسية للتغيرات أسعار الفائدة، وتتسق هذه النتائج مع دراسة (Al-Shaer & Al-Faouri, 2022) التي أظهرت أن البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط تظهر حساسية أكبر للسيولة مقارنة بالبنوك التقليدية بسبب قيود الشريعة على الأدوات الاستثمارية.

أما تفاعل السيولة القانونية \times البنك الإسلامي، فقد أظهر تأثيراً سلبياً ملحوظاً في عدة نماذج، بما في ذلك العائد على حقوق الملكية ($ROE: \beta = -0.63; P < 0.05$)، ونسبة النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات ($R1: \beta = -0.58; P < 0.01$)، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الموجودات ($R2: \beta = -0.53; P < 0.05$)، ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات ($R3: \beta = -0.52; P < 0.01$)، ويشير ذلك إلى أن البنوك الإسلامية تتفاعل بشكل أكثر سلبية مع متطلبات السيولة القانونية مقارنة بالبنوك التجارية، وهو ما يعكس طبيعة القيود المفروضة على أدوات الاستثمار المتاحة لها. هذا يتتفاق مع نتائج دراسة (Al-Mansour, 2023) التي أكدت أن الالتزامات النظامية الخاصة بالسيولة تؤثر سلباً على مرونة البنوك الإسلامية مقارنة بالتجارية.

أما بالنسبة لتفاعل نسبة التوظيف \times البنك الإسلامي، فقد أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً ملحوظاً على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الموجودات ($R2: \beta = -0.58; P < 0.05$) ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات ($R3: \beta = -0.21; P < 0.01$)، ما يدل على أن زيادة التوظيف في البنوك الإسلامية قد تستنزف السيولة بشكل أسرع مقارنة بالبنوك التجارية. بالمقابل، أظهر هذا التفاعل تأثيراً إيجابياً ملحوظاً على حساسية سعر الفائدة ($R4: \beta = 0.46; P < 0.05$)، إذ أن زيادة التمويل في البنوك الإسلامية تُرتب أرباحاً أكثر حساسية لنقلبات أسعار الفائدة المرجعية. وهذا يفسر أن طريقة إدارة الأصول والالتزامات في البنوك الإسلامية تجعلها أكثر تأثيراً بمستوى التوظيف مقارنة بالبنوك التقليدية، وهو ما يتتفاق مع دراسة (Hacini et al, 2021) حول تأثير التوظيف المالي على حساسية أرباح البنوك الإسلامية.

بناءً على ما سبق، يُظهر التحليل أن نوع البنك يمثل متغيراً ضابطاً مهماً في العلاقة بين إدارة السيولة والعائد والمخاطر، إذ يختلف التأثير حسب طبيعة البنك (إسلامي مقابل تجاري). فالبنوك الإسلامية تستفيد أكثر من السيولة النقدية، لكنها أكثر حساسية للسيولة القانونية، بينما تتأثر بالتمويل أو التوظيف بشكل مختلف عن البنوك التجارية، ما يؤكد الحاجة إلى سياسات إدارة سيولة مخصصة لكل نوع بنك لضمان التوازن بين العائد، المخاطرة، واستدامة السيولة.

الخلاصة للفرضية الرئيسية الثالثة: يختلف تأثير إدارة السيولة على العائد والمخاطر في البنوك بشكل معنوي بحسب نوع المصرف (إسلامي مقابل تجاري)، بحيث تلعب الخصائص الخاصة لكل نوع من البنوك دوراً معدلاً في العلاقة بين السيولة والأداء المالي.

الفصل الخامس

تفسير النتائج ومناقشتها

1.5 تمهيد

يقدم هذا الفصل خلاصة لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل أثر مؤشرات إدارة السيولة المصرفية (نسبة السيولة النقدية، نسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) على العائد والمخاطرة للمصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة 2018-2024.

2.5 ملخص النتائج

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى دراسة أثر إدارة السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة للمصارف العاملة في فلسطين فإنه تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أظهرت النتائج إن مؤشرات السيولة المصرفية لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية على مؤشر العائد (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) فقد بينت التحليلات إن معاملات السيولة النقدية والسيولة القانونية ونسبة التوظيف جاءت غير معنوية عند مستوى الدلالة (0.05)، وتشير هذه النتيجة إلى أن ربحية المصارف الفلسطينية لا تتأثر مباشرة بمستويات السيولة، وإنما بعوامل أخرى كجودة الأصول وكفاءة الإدارة والسياسات الاقتصادية السائدة.
2. تشير النتائج إلى أن العلاقة التقليدية لمقاييس بين السيولة والربحية (Trade-off) لم تثبت في السياق المالي الفلسطيني خلال الفترة المحددة، مما يدعم القول بأن المصارف قد نجحت في إدارة مستويات سيولة تضمن سلامتها دون أن يكون لها تأثير معنوي مباشر وكبير على مستويات ربحيتها المعلنة.
3. أظهرت نتائج نماذج التأثيرات الثابتة وجود علاقة معنوية قوية بين مؤشرات إدارة السيولة المصرفية ومكونات المخاطر الأربع، إذ تبين أن ارتفاع نسبة السيولة النقدية، يعزز قدرة البنوك على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، بينما تؤدي الزيادة المفرطة في نسبة التوظيف إلى ارتفاع التعرض لمخاطر الائتمان وحساسية أسعار الفائدة مما يؤكد أن الزيادة في التوظيف، رغم أهميتها لتوليد الأرباح، ترفع من الانكشاف على المخاطر التشغيلية والمالية، كما أظهرت النتائج أن نسبة السيولة القانونية تسهم في تقليل المخاطر الائتمانية لكنها تحد من مرونة التوسيع الائتماني، وبذلك تم رفض الفرضية الصفرية، وأثبتت أن إدارة السيولة تؤثر بشكل جوهري على مستوى المخاطر المصرفية

4. أظهرت التحليلات أن المتغيرات الضابطة (حجم المصرف، ونوع المصرف، والرافعة المالية) تلعب دوراً مكملاً في تفسير العلاقة بين إدارة السيولة والعائد والمخاطر، فقد تبين أن البنوك ذات الحجم الكبير تعتمد سياسات سيولة أكثر تحفظاً، بينما تواجه البنوك الإسلامية تحديات إضافية في إدارة السيولة القانونية والتوظيف بشكل مختلف عن البنوك التجارية، في حين أن ارتفاع الرافعة المالية يزيد من تعرض المصارف لمخاطر السيولة والائتمان.

3.5 التوصيات

1. توصي الدراسة بضرورة تعزيز فعالية إدارة السيولة في المصارف الفلسطينية من خلال توظيف الفوائض النقدية في أدوات مالية قصيرة الأجل منخفضة المخاطر، وتحسين إدارة الأصول والخصوم بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية دون الإضرار بمستوى الأمان والسيولة، كما يجب التركيز على تنويع مصادر الدخل المصرفي وتطوير منتجات مالية واستثمارية جديدة تسهم في رفع العائد مع الحفاظ على مستويات سيولة آمنة ومستقرة.
2. على إدارات البنوك أن تعمل جاهدة في الممازنة بين السيولة والربحية، وذلك من خلال إدارة السيولة بشكل صحيح، لأن المبالغة في الاحتفاظ بالسيولة وعدم التصرف بها، يعرض البنك للعديد من المخاطر، وقد يحررها من تعظيم أرباحها.
3. تؤكد الدراسة أهمية الربط بين قرارات إدارة السيولة والمخاطر المصرفية من خلال تطبيق معايير بازل III المتعلقة بنسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي التمويل المستقر (NSFR)، وضبط نسب التوظيف الائتماني بما يتاسب مع مستويات السيولة المتاحة لتقليل التعرض لمخاطر الائتمان والفائدة. كما توصي بتفعيل أنظمة رقابة داخلية فعالة لمتابعة مؤشرات المخاطر المختلفة وربطها بسياسات السيولة بشكل مستمر لضمان الاستقرار المالي.
4. توصي الدراسة بتصميم سياسات رقابية مرنة تراعي حجم المصرف ونوعه ومستوى الرافعة المالية لديه، إلى جانب تطوير أدوات سيولة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتعزيز قدرة البنوك الإسلامية على إدارة مواردها بكفاءة. كما تدعو إلى تعزيز التعاون بين المصارف عبر آليات تمويل مشترك وشبكات إقراض بيني بما يدعم السيولة ويعزز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الفلسطيني.
5. ضرورة تنويع مجالات الاستثمار لدى المصارف العاملة في فلسطين، وذلك من أجل التقليل من نسبة المخاطرة التي قد تواجهها والتوجه في تقديم خدمات مصرافية متقدمة ومواكبة للتقدم التكنولوجي، التي من شأنها أن تجذب المزيد من العملاء المتعاملين، ومعرفة رغباتهم وآرائهم بالخدمات والمنتجات التي تقدمها، وبالتالي تؤدي إلى زيادة حصتها السوقية، وتحقيق عوائد مناسبة.
6. يتوجب على المصارف العاملة في فلسطين وضع خطط تتسم بالمرنة قابلة للتعديل في حال مواجهة أي تغيرات أو مخاطر مفاجئة، كما عليها دراسة وتحليل نقاط القوة والضعف لدى البنك بشكل دوري،

وذلك من خلال أشخاص مختصين في القطاع المصرفي، ودراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية المؤثرة على القطاع المصرفي.

7. توصي الدراسة بضرورة إجراء بحوث مستقبلية تتناول عوامل أخرى مؤثرة في العائد والمخاطر لم تُغطها هذه الدراسة، مثل جودة الأصول، الهيكل الرأسمالي، ومستوى الابتكار المالي في المصارف الفلسطينية. كما يقترح إجراء دراسات مقارنة بين المصارف الفلسطينية والعربية أو الدولية لتحديد أوجه الاختلاف في إدارة السيولة والمخاطر، ودراسات زمنية مستقبلية لقياس تطور العلاقة بين السيولة والربحية والمخاطرة على المدى الطويل.

جدول رقم (1.5) : ملخص الفرضيات والنتائج والتوصيات.

ال滂وصيات	النتائج	الفرضيات
تطوير أدوات إدارة السيولة قصيرة الأجل . تحسين كفاءة الاستثمار في الأصول المدرة للدخل . الموازنة بين مستويات السيولة والربحية في الخطط التشغيلية	تم قبول الفرضية الصفرية، إذ لم يظهر أي من مؤشرات السيولة تأثيراً معنوياً على العائد ، ROA ، ROE.	الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات السيولة المصرفية (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) على العائد للمصارف العاملة في فلسطين.
خفض مستويات النقد المعطل وتوظيفه في استثمارات قصيرة الأجل منخفضة المخاطر.	العلاقة سالبة وغير معنوية؛ ارتفاع السيولة النقدية يقلل من العائد نتيجة تجميد الأصول.	الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة السيولة النقدية على العائد للمصارف العاملة في فلسطين
الالتزام بحسب السيولة القانونية مع تحسين استخدام الأصول السائلة.	العلاقة موجبة ولكن غير معنوية؛ تعكس السيولة القانونية استقراراً أكثر من كونها أداة ربحية.	الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة السيولة القانونية على العائد للمصارف العاملة في فلسطين
تحسين جودة التوظيف ومتابعة العائد المتحقق من التسهيلات الائتمانية.	العلاقة موجبة وغير معنوية؛ ارتفاع التوظيف لم يترجم إلى زيادة بالعائد بسبب القيود الاقتصادية.	الفرضية الفرعية الثالثة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة التوظيف على العائد للمصارف العاملة في فلسطين.
اعتماد سياسات إدارة سيولة متكاملة . مراقبة مستويات التوظيف لتقادي زيادة مخاطر الائتمان وأسعار الفائدة . الالتزام بتوصيات بازل III في إدارة	تم رفض الفرضية الصفرية، إذ تبين وجود علاقة معنوية قوية بين مؤشرات السيولة ومؤشرات القانونية، ونسبة التوظيف) على	الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات السيولة المصرفية (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) على

السيولة والمخاطر.	المخاطر الأربع- R1 R4).	المخاطرة للمصارف العاملة في فلسطين.
ضبط السيولة النقدية لتجنب فائض غير منتج مع الحفاظ على المرونة التمويلية.	العلاقة معنوية؛ ارتفاع السيولة النقدية يحسن مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل لكنه يخفض كفاءة الاستثمار.	الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة السيولة النقدية على المخاطرة للمصارف العاملة في فلسطين.
استمرار التزام المصارف بالاحتياطي القانوني مع تحسين توجيه الأصول السائلة.	العلاقة معنوية وسلبية على مخاطر الائتمان، وإيجابية على الموجودات السائلة؛ السيولة القانونية أداة استقرار مالي.	الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة السيولة القانونية على المخاطرة للمصارف العاملة في فلسطين.
الموازنة بين التوسيع الائتماني والاحتياطيات النقدية وفق نسب محددة رقابياً.	العلاقة معنوية ومزدوجة؛ ارتفاع التوظيف يزيد من مخاطر الائتمان والفائدة ويقلل من السيولة المتاحة.	الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة التوظيف على المخاطرة للمصارف العاملة في فلسطين.
-مواءمة متطلبات الاحتياطي الإلزامي مع حجم المصرف. -تصميم أدوات سيولة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. -ضبط نسب الرافعة المالية للحد من المخاطر النظامية	تبين وجود تأثيرات جزئية لهذه المتغيرات؛ البنوك الكبيرة أكثر تحفظاً، والإسلامية تواجه قيوداً شرعية في إدارة السيولة، وارتفاع الرافعة المالية يزيد من حساسية المخاطر.	الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة على المصارف العاملة في فلسطين تبعاً ل (حجم المصرف ونوع المصرف و الرافعة المالية)؟

4.5 الاستنتاجات والدراسات المستقبلية

في ضوء ما تقدم، يتبيّن أن المصارف العاملة في فلسطين تواجه بيئة اقتصادية وسياسية تتسم بعدم الاستقرار، ما يجعل قدرتها على الحفاظ على مستويات مستقرة من السيولة المالية أمراً بالغ الصعوبة. إذ غالباً ما تكون السيولة المتاحة لديها قصيرة الأجل، يعقبها فترات من النقص نتيجة الإغلاقات المتكررة والتواترات الأمنية المستمرة في الضفة الغربية، ومن هذا المنطلق، تسعى المصارف الفلسطينية إلى تحقيق توازن دقيق في إدارة سيولتها، بما يضمن قدرتها على الوفاء بالالتزاماتها المالية والحفاظ على استدامة عملياتها على المدى الطويل.

وخلال فترة الدراسة الممتدة ما بين عامي 2018 و2024، شهدت فلسطين جملة من الأحداث التي كان لها تأثير مباشر على أوضاع السيولة في المصارف، مثل جائحة كورونا، والإغلاقات الأمنية الإسرائيلية التي حدّت من حركة العمال الفلسطينيين، إضافة إلى الحرب على غزة، وهي عوامل مجتمعة انعكست سلباً على مستويات السيولة وقدرة المصارف على منح القروض وتمويل الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي، يمكن القول إن خصوصية البيئة الفلسطينية فرضت على المصارف العاملة فيها نمطاً حذراً في استثمار الأصول وإدارة السيولة، نظراً لغياب بيئة استثمارية مستقرة ومشجعة.

وفي هذا الإطار، هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل أثر السيولة المصرفية بمؤشراتها (نسبة السيولة النقدية، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف) على كل من العائد والمخاطر في المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (2018-2024). وبناءً على النتائج، توصي الدراسة بضرورة إجراء دراسات مستقبلية تغطي فترات زمنية لاحقة لما بعد عام 2024، مع التركيز على آليات استثمار السيولة النقدية وفاعلية إدارتها في البيئة المصرفية الفلسطينية. كما توصي بإدراج متغيرات إضافية يمكن أن تؤثر في العلاقة بين السيولة والعائد والمخاطر، مثل جودة الأصول، والهيكل الرأسمالي، ومستوى الحوكمة المصرفية.

كذلك، يقترح توسيع نطاق البحث ليشمل مقارنات بين المصارف الفلسطينية والعربية لقياس أثر التباينات التنظيمية والاقتصادية في سياسات إدارة السيولة، بالإضافة إلى توجيه الأبحاث المستقبلية نحو دراسة قطاعات اقتصادية أخرى كقطاعي الإنتاج والخدمات والصناعة، لما لها من دور جوهري في بنية الاقتصاد الوطني وتأثيرها غير المباشر على السيولة المصرفية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الأجف، أيمن، (2016)، أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في البحرين . كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية.
- أحمد، رحمني؛ نجوى، عيشاوي، (2022)، قياس أثر مخاطر السيولة على الربحية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة أحمد درأية-أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.
- إسماعيل، أحمد فرج؛ أحمد، صقر؛ طه، قاسم؛ متولي، احمد حسن، (2023)، دراسة أثر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة على ربحية شركات قطاع العقارات - دراسة مقارنة بين الشركات العقارية المدرجة في سوق المال المصري والاردني. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،14(1).
- أوصيغir، الوizza، (2020)، مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل - مجموعة سوسيتي جنرال نموذجا-. مجلة نور للدراسات الاقتصادية،6 (1)، 69-87.
- بركاوي، أسماء؛ مدينة، بوشنة؛ عبد اللطيف، بن زيدي، (2018)، أثر المخاطر غير النظمية على أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة بنك البحرين الإسلامي للفترة 2017-2018. جامعة أحمد درأية - ادرار ، الجزائر.
- بن سعدون، سيف الإسلام، (2019)، أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية: دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة (2013-2017). رسالة ماجستير، جامعة 8 مايو 1945، قالمة، الجزائر.
- البنا، بشير عبد العظيم محمد؛ نادر، علي إسماعيل محمد، (2021)، المخاطر المالية كمؤشر لقياس وتحديد قيمة البنك في السوق المالي: دراسة تطبيقية. المجلة المصرية للدراسات التجارية،45(2).
- بو عبدلي، أحلام؛ سعيد، ثريا، (2015)، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (3)، 117-134.
- بورنان، مصطفى، (2021)، تطور ركائز اتفاقية بازل انطلاقا من بازل 1 ومرورا ببازل 2 ووصولا لبازل 3 - تقييم تطبيق القواعد الاحترازية الجديدة على البنوك الجزائرية. أبحاث إقتصادية معاصرة،4(2).
- بوري، حربية، (2022)تقييم السيولة المصرفية باستخدام المؤشرات المالية - دراسة تحليلية في مصرف الشرق الأوسط لمدة الزمنية(2005-2019).مجلة الإداره والاقتصاد،47(132).
- بوعيشاوي يوسف؛ علیش فطیمة، (2019)، إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمتطلبات بازل 1، 2، 3. دراسات إقتصادية، 19(1)، 76-98.
- بولنفاض، عبير، (2025)، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا. أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة مالية، جامعة مصطفى إسطنبولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- توفيق، حسين محسن، (2014)، تحليل السيولة المصرفية والعائد ومخاطر السيولة: بحث تطبيقي في مصرف الرشيد. جامعة بغداد، بغداد.
- حجازي، منتصر أحمد؛ سعيد، ندى ماجد؛ أبو منديل، سهى جمعة، (2023)، أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship*.
- حمزة، حسن؛ مال الله، مرتضى، (2018)، قياس أثر مخاطر (السيولة، الائتمان، ملاعة رأس المال) في درجة الأمان المصرفية دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمرة من (2005-2015)، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة الكوفة، (37).
- حمودي، مروان، (2023)، أهمية السيولة المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية في العراق للمرة . *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences*(2021-2017)
- الخطيب، جين؛ حمرة، محمد، (2023)، أثر موائمة السيولة والربحية في تحقيق استقرار القطاع المصرفي السوري الخاص، مجلة جامعة البعث، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (45).
- الخفاجي، مريم، (2019)، تأثير المخاطر السوقية في التغير بالسداد وبعض مؤشرات السيولة المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق.
- الداني، رشاد، (2016)، المخاطر المصرفية وكيفية إدارتها. *مجلة العدل*، 18 (46).
- دريري، بشير، (2018)، قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة دراسة حالة بنك البركة للفترة 2010-2015. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، 11(1).
- الدولية لجنة بازل-مجموعة سويسبي جنرال إنمنوجا-. *مجلة نور للدراسات الاقتصادية*، 6(10).
- الذباجي، حسن؛ فرج، علي، (2022)، دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة - دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمرة (2005-2019). *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 18(2)، 1053-1084.
- راغب، محمد؛ أحمد، صقر؛ ووائل؛ مصطفى، (2024)، أثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي للبنوك "دراسة تطبيقية على عينة من البنوك المصرية خلال الفترة 2018-2022". *مجلة - جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية*، 61 (3).
- رشيد، شنيني؛ زينب، سيد أعمى، (2021)، واقع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية - دراسة حالة *مصرف السلام الجزائري* (2014-2019). *Revue algérienne d'économie et gestion*، 15(2).
- الرواشدة، أسامة حسين، (2022)، السيولة المصرفية وأثرها على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن: دراسة حالة البنك العربي - الأردن. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، 15(1)، 84-101.
- ريان، نكاع؛ نور الدين، بوالكور، (2023)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية - دراسة حالة بنكي *Bnp Paribas* و *Fransabank* العاملة بالجزائر خلال الفترة (2015-2020).
- التكامل الاقتصادي، 11(4)، 207-226.

سارة، أدبوب؛ سعدية، قصاب، (2020)، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001-2015-دراسة حالة بنك البركة وسوسبيتي جينيرال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16 (23).

سلطة النقد الفلسطينية (2016). تعليمات سلطة النقد بشأن المصارف لعام 2016. مسترجع من www.pma.ps

سلطة النقد الفلسطينية (2018). تعليمات سلطة النقد بشأن المصارف لعام 2018. مسترجع من www.pma.ps

سلطة النقد الفلسطينية (2020). التقرير السنوي لعام 2019. مسترجع من www.pma.ps سلطة النقد الفلسطينية (2021). تعليمات سلطة النقد بشأن المصارف لعام 2021. مسترجع من www.pma.ps

سلطة النقد الفلسطينية (2024). التقرير السنوي لعام 2023. مسترجع من www.pma.ps سلطة النقد الفلسطينية (2025). التقرير السنوي لعام 2024. مسترجع من www.pma.ps سلماني، هناء، (2023)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وفق مقررات بازل 3. أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

سمية، أحمد، (2020)، انعكاسات اتفاقية بازل II و III على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 4(2).

شرفي، اسية؛ كمال، عامر، (2019)، مقررات لجنة بازل ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 3(2)، 451-467.

شيماء، جغار؛ رميسة، كحيو، (2020)، واقع تطبيق مقررات لجنة بازل على الجهاز المركزي دراسة تجرب بعض الدول العربية. رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر. صونيا، جواني، (2024)، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 200-2021. أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

الضاوية، تاتي؛ رشيدة، خالدي، (2021)، ملائمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية دراسة حالة النظام المالي الجزائري. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 8(2).

الضرب، حسين، (2017)، أثر العائد والمخاطر وقرار الاستثمار في الأداء المالي للمصرف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية). رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق.

طباخ، إلهام، (2019)، أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية: دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة الزمنية 2010-2016. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 6(2).

طعيس، خالد محمد، (2023)، تأثير المخاطر المالية على ربحية المصارف: دراسة لعينة من المصارف الخاصة الإسلامية في العراق للفترة الممتدة من (2014-2019). مجلة الريادة للمال والأعمال، 4(2).

- طحي، كوثر، (2019)، آليات تطبيق معايير اتفاقية بازل III ودورها في استقرار العمل المصرفي -دراسة بعض التجارب الدولية، -أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة يحيى فارس، المدينة.
- طليسي، كوثر، (2021)، مقررات اتفاقية بازل 3 كالية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي-دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، الجزائر،1(15).
- طه، ميلاد مزهر؛ فارس، أشرف هاشم، (2024)، تأثير المخاطر المصرفية في جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية،20(68). <https://doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.14>
- ظاهر، غسان؛ محمد، علي ،(2018)، تحليل السيولة ،الربحية ،الرفع المالي في ضوء إدارة المخاطر المصرفية. مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،8(1).
- العاني، انوار،(2025)، قياس العلاقة بين مؤشرات إدارة السيولة مع الاستقرار المالي: دراسة تحليلية لعدد من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2016-2022). مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،21(69). <https://doi.org/10.25130/tjaes.21.69.1.12>
- عبد الرحيم، حمودي؛ نسرين، حضري، (2023)، أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية في البنك الوطني الجزائري للفترة 2015-2021، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم المالية والمحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- عبد الله، خالد أمين؛ ارشيدات، مروان سعيد، (2010)، المخاطر المصرفية - اتفاق بازل الثاني: دراسة في قدرة المصارف التجارية الأردنية على تطبيق متطلباته. مجلة دراسات مصرية ومالية ،16.
- عذافة، مظاهر؛ ومصطفى، سهم، (2022)، تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في تخفيض المخاطر المالية غير النظامية / دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الإدراة والاقتصاد،47(134).
- عريس، عمار؛ بحوص، مجدوب، (2017)، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي. مجلة البشائر الاقتصادية،1(3)، 98-117.
- عاصم، بوزيد؛ بن العمودي، حنان؛ بن ناصر،السأييس ، (2023)، تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية. مجلة المقربي للدراسات الاقتصادية والمالية،7 (2).
- عقيل، مفلح محمد، (2009)، "الإدارة المالية والتحليل المالي "،طبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن .
- علان، أنسام فوزي،(2024)، أثر مخاطر السوق على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين: دراسة مقارنة ما بين البنوك الإسلامية والتقلدية .رسالة ماجستير،جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين.
- عودة، أسماء عبد الجبار، (2022)، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية: أنواعها وتحليلها.مجلة الجامعة العراقية،2(54).
- عید، جلال،(2021)، أثر المخاطر المصرفية على عوائد الجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة 2006-2019.مجلة جامعة الأزهر-غزة ، سلسلة العلوم الإنسانية،2(23)، 133-164.
- فاضل، أحمد عباس ؛ عبادي، أثير عباس ،(2022)،تحليل العائد والمخاطر لأسهم المحفظة الاستثمارية لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة لمدة 2015-2019 . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،19(71).

فتح، دنيا، (2016)، مخاطر تقلبات سعر الفائدة على السوق النقدية دراسة حالة السوق النقدية الجزائرية من 1990 إلى 2013 . رسالة ماجستير.

فخاري، فاروق ؛ زيري، نوره ،(2018)، الادارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد وإدارة، جامعة المسيلة، الجزائر.

فريhat، رakan، (2019)، أثر السيولة والملاعة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.

قردوح، سعيدة،(2020)، إدارة السيولة وأثرها على الأداء المالي في البنوك التجارية: دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية ABCBank الاردن خلال الفترة 2010-2019. رسالة ماجستير ،جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل -،الجزائر .

قدليل، صادق عطية، (2019)، المخاطر في المصارف الإسلامية. مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية،10(2).

الكبيسي، ليث صلاح، (2018)، تعظيم الربح في القطاع المصرفي باستعمال أسلوب البرمجة الخطية :مصرف الخليج التجاري العراقي أنمودجا . رسالة ماجستير ،كلية الإدراة والاقتصاد ،جامعة الأنبار.

الكريوي، بلال، (2023)، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة-دراسة مقارنة بين مصرف الرافدين والرشيد. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، (24)، كلية الإدراة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

كريم ، أحمد عبدالله ،(2015)، أثر دورة التحول النقدي في العائد والمخاطرة – دراسة تحليلية لعينة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2005-2013 . رسالة ماجستير، كلية الإدراة والاقتصاد، جامعة البصرة.

محمد، محمد عدنان،(2023)، تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على ربحية المصارف الفلسطينية.مجلة البحوث التجارية،45(4)،301-324. DOI:[10.21608/ZCOM.2022.138047.1141](https://doi.org/10.21608/ZCOM.2022.138047.1141)

مخطار، بوادلي،(2017)، أثر مقررات بازل 3 في عملية اتخاذ قرار ضبط المعايير الاحترازية لبنك الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، 2، 2.

مريم، صديقي ؛ سيد، أحمد، زنافي،(2023)، إدارة السيولة المصرفية ودورها في تخفيض من خطر السيولة. Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS بوشعيوب عين تموشنت، الجزائر،5(1).

مطر، محمد، (2009)، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والعملي (الطبعة 2). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

معييف، فاتن؛ شعير، حاضر ،(2025)، دور مؤشرات السيولة في تحقيق التعافي المالي: دراسة لعدد من المصارف التجارية العراقية المختارة. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،21(69).

<https://doi.org/10.25130/tjaes.21.69.1.13>

مقارنة . أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسويق ،جامعة الجزائر 3 .

مهجر، نور عبدالله، (2023) ، إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية التقليدية: أنواعها وتحليلها. أوراق ثقافية: مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 5 (26).

الموسوي، سعدي؛ والضرب، حسين، (2018)، العائد والمخاطرة وانعكاسهما على الأداء المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة الغرب للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14(3).

[https://doi.org/10.36325/ghjec.v14i3\(1\).5545](https://doi.org/10.36325/ghjec.v14i3(1).5545)

أبو مizar، ديبا ماهر، (2019)، جودة الخدمات المصرفية في البنوك الفلسطينية العاملة في مدينة الخليل: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية. كلية الدراسات العليا والبحث العلمي برنامج إدارة الاعمال، رسالة ماجستير، جامعة الخليل.

النقشبندي، فراس، (2024)، أثر استخدام الرافعة المالية في السيولة المصرفية - دراسة تحليلية للمصرف التجاري العراقي للمرة (2004-2022). *Humanities Journal of University of Zakho*

<https://doi.org/10.26436/hjuoz.2024.12.4.1411>

نور الدين، محرز؛ وعالية، لياس، (2024)، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل III. مجلة الحديث للدراسات المالية والإقتصادية، 7(1).

ولد بابيه، محمد الأمين، (2019)، المخاطر في المصارف الإسلامية. مجلة الفقه والقانون، (82). وئام ، بوتواته ،(2025)، دور تبني صيغ التمويل الإسلامي في البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA-تبسة- . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير ، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة ،الجزائر .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abu Hussain, H., & Al-Ajmi, J. (2012). Risk management practices of conventional and Islamic banks in Bahrain. *The Journal of Risk Finance*, 13(3).
- Abu Khalaf, B., and Awad, A. B. (2024). Exploring the bearing of liquidity risk in the Middle East and North Africa (MENA) banks. *Cogent Economics & Finance*, 12(1). <https://doi.org/10.1080/23322039.2024.2330840>.
- Adebayo, O., Mensah, N., & Adukpo, T. K. (2025). Navigating liquidity management challenges in the era of digital banking in the United States. *World Journal of Advanced Research and Reviews*, 25(2), 2711–2719. <https://doi.org/10.30574/wjarr.2025.25.2.0576>.
- Ahmed, Nael &Abu Harb, Mohammed. (2025). The Relationship Between Liquidity Risk and Financial Performance: A Comparative Analytical Study of A Sample of Banks Operating in Palestine Between 2014-2023. *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*. 40. [Doi.org/10.35552/0247.40.1.2492](https://doi.org/10.35552/0247.40.1.2492).
- Alkababji, M. W., & Mushtaha, S. M. (2023). The Impact of Financial Soundness Indicators (FSIs) on the Market Value of Palestinian Public Shareholding Banks. *Journal of Finance and Accounting Research*, 5(2), 72–100. <https://doi.org/10.32350/jfar.52.04>
- Al-Salih, Muayad AbdulWahid Najm. (2024). The effect of liquidity analysis on the performance of banks. *World Economics and Finance Bulletin*, 41, 105–123.
- Baidoo, Elizabeth. (2025). Liquidity risk, Corporate governance and financial performance: a case study of selected banks in Ghana. *International Journal of Development Research*. doi.org/10.37118/ijdr.29268.02.2025.

- Basel III Basel Committee On Banking Supervision .(2014) .The Net Stable Funding Ratio Bank Of . International Settlement.p13
- Basel.(2017). High level summary of Basel III reforms> Basel committee on Banking Supervision
- BCBS. (2011). Global systemically important banks: Assessment methodology and the additional loss absorbency requirement. Switzerland: Bank for International Settlements
- Capgemini Consulting.(2017). Basel IV Changing The regulatory Landscape Of Banks,. Available Online at: <https://www.capgemini.com/>
- Chowdhury, Md. A., Uddin, M. S., Ahmmmed, M., Hassan, Md. R., & Kabir, M. J. (2023). Potential risks of liquidity and credit affecting the efficiency of Islamic banks in Bangladesh. *Cogent Economics & Finance*, 11(1). <https://doi.org/10.1080/23322039.2023.2209950>.
- Efemena, O., & Augustine, C. I. (2024). Bank liquidity and financial performance of deposit money banks in Nigeria. *International Journal of Scientific Research and Management*, 12, 8053–8063. <https://doi.org/10.18535/ijsrn/v12i12.em04>.
- Eltweli, Ahmed & Sawan, Nedal & Al-Hajaya, Kravyem & Badri, Zineb. (2024). The Influence of Liquidity Risk on Financial Performance: A Study of the UK's Largest Commercial Banks. *Journal of Risk and Financial Management*. 17, 580. <https://doi.org/10.3390/jrfm17120580>.
- Esposito, D. and et. al..(2022)." Credit Risk: Basel IV Regulatory Framework and New Frontiers", Research Paper Series: Iason, Issue.47. Available Online at: <http://www.iasonltd.com/research>
- Financial Stability Board. (2010). Reducing the moral hazard posed by systemically important financial institutions, FSB Recommendations and Time Lines.
- Geamanu, Marinela..(2011). "Economic Efficiency and Profitability", Studias Universties Seria Stiinte Economics ,Bucharest Anul.
- Hacini, I., Boulenfad, A., & Dahou, K. (2021). The Impact of Liquidity Risk Management on the Financial Performance of Saudi Arabian Banks. *EMAJ: Emerging Markets Journa*. <https://doi.org/10.5195/emaj.2021.221>.
- Hanifah, F.C. (2023). Impact Of credit risk, liquidity risk, operational risk on Profitability with good corporate governance as a moderating variable in public commercial bank on the Indonesian stock exchange (Period 2017-2021), *International Journal of Business, Economics and Law*, 30(2), ISSN 2289-1552.
- Helmy, M. (2012). Risk Management in Islamic Banks. ESLSCA Business School, 1-62. Retrieved from <https://mpra.ub.unimuenchen.de/id/eprint/38706>
- Jasim, Doaa Saad & Yaqoop, Fayhaa Abdullah. (2023). The impact of crisis management in achieving banking liquidity: applied research in a sample of Iraqi private banks.Journal of Accounting and Financial Studies(JAFS), 18(63), 371-381.
- Kamaluddin, A., & Fina, M. (2024). The Influence Of Profitability, Liquidity, And Solvency ratios On Stock Prices Of manufacturing companies In The Automotive And Component SUB-Sector Listed On The Indonesian Stock Exchange (BEI). *International Journal Of Progressive Research In*

- Engineering Management And Science (IJPREMS), 4(1), <https://www.doi.org/10.58257/IJPREMS32506>.
- Karim, Rizwanul & Ahmed, Fakrul. (2024). Liquidity and Risk Impact on Bank Capital. European Journal of Business and Management Research. 9. <https://doi.org/10.24018/ejbm.2024.9.3.2273>.
- Khudair, Muhammad Ahmed, Yaqoob, Fayhaa Abdullah. (2021). standards of creditworthiness of customers and their impact on the liquidity of commercial banks (applied research on a sample of Iraqi private banks), research published in the Journal of Accounting and Financial Studies, Issue (56), vol. (16), year (2021), p. 148.
- Neisen, M. & Roth, S. (2017). Basel IV :BCBS Finalises Reforms On Risk Weighted Assets (RWA). Available Online at: www.pwc.com.
- Neupane, Mukti Prasad. (2025). An Impact of Liquidity on the Profitability of Commercial Banks in Nepal (A Case Study of Agriculture Development Bank Limited and Nepal Bank Limited). *Madhya Bindu Journal*, 10(1), 15–38. <https://doi.org/10.3126/madhyabindu.v10i1.75614>.
- Okey-Nwala, Precious Onyinye & Wachukwu, Iheanacho. (2025). LIQUIDITY MANAGEMENT AND PROFITABILITY OF BANKING FIRMS IN NIGERIA. 13(1). <https://doi.org/10.5281/zenodo.14830690>.
- Qaysi, Mohammed & Ben Mabrouk, Houda. (2024). THE IMPACT OF BALANCING LIQUIDITY AND PROFITABILITY ON EVALUATING AND IMPROVING FINANCIAL PERFORMANCE IN IRAQI COMMERCIAL BANKS. International Journal of Professional Business Review. 9. <https://doi.org/10.26668/businessreview/2024.v9i11.4721>
- Sifrain, Rocheny. (2025). Factors Influencing Liquidity Risk of Banks in Haiti. *Journal of Financial Risk Management*, 14, 1-17. doi: [10.4236/jfrm.2025.141001](https://doi.org/10.4236/jfrm.2025.141001).
- Tasi, C. Ejiofor, I., & Chimaobi, I. (2024). Impact of Liquidity Management on the Performance of Selected Deposit Money Banks in Nigeria (2015–2022). International Journal of Management Sciences, 12(1). DOI: 277514562112011.
- Vu, Thanh. (2024). Liquidity coverage ratio and profitability: an inverted U-shaped pattern. *Cogent Economics & Finance*, 12(1). <https://doi.org/10.1080/23322039.2024.2426532>.
- Wuave, T., Yua H., & Yua, P. M., (2020). Effect of liquidity management on the financial performance of banks in Nigeria. European Journal of Business and Innovation Research, 8(4), 30.44.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

1. <https://www.pex.ps>.
2. <https://www.bis.org>.
3. <http://www.pma.ps>.
4. <https://www.mne.gov.ps>.

الملاحق

ملحق رقم (1): أسماء البنوك عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك	الموقع الإلكتروني
1	بنك القدس	www.qudsbank.ps
2	البنك الوطني	www.tnb.ps
3	البنك الأهلي	www.ahli.com.ps
4	البنك العربي	www.arabbank.ps
5	بنك القاهرة عمان	www.cab.ps
6	بنك الأردن	www.bankofjordan.com.ps
7	بنك الاستثمار الفلسطيني	www.pibbank.com
8	بنك الإسكان	www.hbtf.ps
9	بنك فلسطين	www.bop.ps
10	البنك الإسلامي الفلسطيني	www.islamicbank.ps
11	البنك الإسلامي العربي	aib.ps
12	مصرف الصفا	www.safabank.ps